

دكتور عبد اللطيف حمزة

أزمة

الضمير الصحفي

دار الفكر العربي  
مصر

٥٦٥



# أزمة الضمير الصحفي

دكتور عبد اللطيف حمزة

أستاذ الصحافة بجامعة القاهرة

الطبعة الأولى

سنة ١٩٦٠

ملتزم الطبع والنشر  
دار الفكر العربي

---

دار الحماى للطباعة  
شارع الجيش ٢ كتبة الأوس



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

أظن أن كثيراً من القراء يتفقون معي في القول بأن الصحافة في عصرنا هذا تعاني أزمة عنيفة . ولكن من حسن الحظ أن ذلك ليس في الجمهورية العربية وحدها ، بل في الدول المتحضرة كلها . والسبب في ذلك أن الصحافة قبل اليوم كانت في دور البداوة ، وهو الدور الذي نعمت فيه الصحافة بكل ما في هذه البداوة من ميزات الانطلاق والحرية ، فضلاً عن ميزات السذاجة والبساطة والبداية . ثم ما لبثت الصحافة بعد ذلك أن تركت دور البداوة ودخلت دور التحضر . وإذا ذلك أصيبت الصحافة بكل آفات التحضر من تكلف وتعقيد ، إلى عناية فقط بظاهر الأمور ، إلى نقص كبير في فهم الحرية والديمقراطية ، إلى نقص واضح كذلك في فهم المسؤولية . وذلك فضلاً عن الفقر الشديد إلى مجموعة الصفات الإنسانية التي يتمتع بها البشر في أطوار حياتهم الأولى .

أجل — كانت الصحافة في بداوتها أقلاماً ترشد وتضيء الطريق وتكتب الطرائف المسلية من حين إلى حين ، وتزود القارئ بالمهم من الأخبار في الداخل والخارج . فأصبحت الصحافة في طور حضارتها حركة لا تبدأ في سبيل الحصول على الأخبار ، ثم حركة لا تبدأ في سبيل تتبع الأخبار ، ثم حركة لا تبدأ في سبيل استكمال المواد الصحفية التي تبنى على هذه الأخبار .

كانت الصحافة في بداوتها رسالة فقط . فأصبحت الصحافة في دور حضارتها صناعة وتجارة قبل أن تكون رسالة ، وكانت الصحافة الشعبية في

دور البداوة تبدو وكأنها سيدة نفسها ، ومالكة أمرها ، لا سبيل لأحد عليها ولا يستطيع حاكم من الحكام أن يخضعها لسلطانه إن كانت هي لا تريد أن تخضع لهذا السلطان ، فأصبحت الصحافة في دور حضارتها عبدة ذليلة للإعلان ، عبدة ذليلة لرأس المال ، عبدة ذليلة للقراء . وناهيك بالمنافسة القاتلة بين الصحف من أجل القارىء ١ . إنها منافسة جرفت بعض الصحف في تيار الإثارة حيناً ، وإشباع الغرائز الخسيسة الرخيصة آخر ، إلى غير ذلك من الأمور التي تسمى الصحافة من أجلها باسم « الصحافة الصفراء » . وهي الصحافة التي يجنى المجتمع من ورائها أسوأ الآثار ١١

\* \* \*

ومع هذا وذاك فن الحق أن نقول إن الصحافة العالمية اليوم معذورة فيما انتهت إليه من هذه الحال السيئة ١  
فهى معذورة لأنها تريد أن تعيش ، وقد أجبرتها الحياة على أن تجرى وراء القارىء ، وأن تلهث وراء المعلن ، وأن تبدى الخضوع كله لرأس المال ، وأن تخوض بنفسها في تجارب كثيرة بدافع الحرص على البقاء ، متناسية أنها في بعض هذه التجارب تفقد كثيراً من كرامتها وحريتها وتميل جانباً من شخصيتها ورسالتها وتبوء بالفشل التام في حمل الأمانة الملقاة على عاتقها .  
غير أن هذه الحال التي وصلت إليها الصحافة العالمية الآن أصبحت لا ترضى الفيورين على أوطانهم وعلى الإنسانية جمعاء . فلا يهدأ للفيورين بال ، ولا يستقر لهم حال حتى يفكروا تفكيراً جدياً في حلول كثيرة للخلاص من هذا الموقف .

\* \* \*

لا مجال للنزاع إذن في أن الصحافة العالمية في هذه الأيام تعاني طائفة من المشكلات أو الآفات ، لا بد لها أن تتخلص منها بشكل أو بآخر .

فهناك مشكلة الحرية الصحفية .. وهناك مشكلة الرقابة على الصحف .. وهناك مشكلة الإعلان .. وهناك مشكلة الاحتكار ورأس المال .. وهناك مشكلة التكتلات الصحفية التي يملكها أفراد يعدون على الأصابع ويتحكمون في الرأى العام .. وهناك مشكلة التعصب الدينى أو السياسى ، أو العنصرى .. وهناك مشكلة الصراع بين صحافة الخبر وصحافة المقال .. وهناك مشكلة المهنة ذاتها وما ينبغى أن يكون لها من تقاليد وآداب . وهناك مشكلة التأهيل الصحفى وواجب الجامعات نحو هذا التأهيل .. وهناك فى نهاية المطاف مشكلة التنظيم الصحفى ، والطرق التى تسلكها الدول المختلفة فى هذا السبيل .

\* \* \*

والحق أن هذا الكتاب الذى بين يديك الآن ليس إلا محاولة يسيرة لتنظيم مهنة الصحافة أو بعبارة أخرى تنظيم العلاقة بين المجتمع والصحافة . وهى محاولة لم أكن أول من مارسها ، ولن أكون آخر من يمارسها ، فقد سبقنى إليها حكومات وشعوب بأكملها .

ترى - ما الذى حدا بجميع هذه الشعوب والحكومات إلى الاهتمام بشأن الصحافة إلى هذا الحد ؟

إن الذى حدا بهم إلى ذلك هو النظر إلى الصحافة على أنها من أخطر المرافق فى المجتمع !!

لأنهم يعتبرونها القائدة والمرشدة والموجهة .

لأنهم ينظرون إلى الصحيفة التى تصل إلى القارىء فى كل أربع وعشرين ساعة بانتظام نظرتهم إلى اللبن والخبز والحضر والفاكهة وسائر أنواع الاطعمة . وكما يكون من حقنا دائماً أن نطعمن إلى نظافة هذه المواد وخلوها من الجراثيم ، فكذلك من حقنا أن ننظر إلى الصحف هذه النظرة ، وبتأكد من سلامتها من جميع هذه الآفات .

وإن فادامت الصحيفه تتدخل فى حياتنا تدخلا كبيرا إلى هذا الحد ،  
وتؤثر فى عقولنا وأخلاقنا وأذواقنا بهذا القدر ، فينبغى للمجتمع أن يفكر  
فى تنظيمها . ومن هنا جاءت عناية الشعوب والحكومات بالصحافة على النحو  
الذى أشرت إليه .

\* \* \*

الحق أن الإعلام فى ذاته مشكله من أخطر مشكلات الحضارة الحديثة  
بل إنه لا يقل فى خطورته عن الطب والتعليم ، ونحوها من المرافق فقد ينتج  
عن الخطأ فى التعليم أن يتأخر عدد من الطالبات أو الطلبة فى التخرج . وقد  
ينتج عن الخطأ فى الطب والعلاج أن يتعرض عدد قليل من المرضى للموت .  
أما الخطأ فى الإعلام فيسبب أضرارا جسيمة : منها إفساد العلاقات بين  
الأفراد بعضهم وبعض ، ومنها تعرض الهيئات والجماعات لطائفة من الحسائر  
لا يمكن تعويضها فيما بعد ، بل منها نشوب الحرب بين دول العالم ، وانهلاك بما  
تسببه الحروب من كوارث ومحن !

إن رجال الإعلام فى كل أمة من الأمم هم وكلاء هذه الأمة فى هذا الميدان  
الخطير من ميادين الحياة ، إنهم المسئولون فى الواقع عن الحرب والسلام  
والمسئولون فى الحقيقة عن رفاهية الشعوب .

وعلى هذا فالصحافة ليست صناعة فقط ولا تجارة فقط وإتما هى - كما  
منوضح فى هذا الكتاب - رسالة قبل أن تكون صناعة وتجارة . وإذا عجز  
رجال الصحافة عن فهم هذه الحقيقة فعنى ذلك أنهم رضوا لأنفسهم بأن يكونوا  
صناعا أو تجارا ولكنهم إذا فهموا هذه الحقيقة السابقة ارتفعوا بأنفسهم  
إلى مراتب القادة والمصلحين والأساتذة والمربين وحسن أولئك رفقاء ! !

\* \* \*

ذلك هو المدار الذى تدور فيه الفصول التى أقدمها اليوم إلى القراء  
وتلك هى الغاية التى أهدف إليها . وأنت ترى معى أيها القارئ أن الدائرة



توسع وتوسع أمام الباحث وأن جديداً من مشكلات الصحافة يظهر يوماً بعد آخر .  
من أجل هذا لا أزعج نفسي أنني قلت الكلمة الأخيرة في كل مشكلة  
من تلك المشكلات المعروضة . بل إنني في الحقيقة أعتبر الباب مفتوحاً  
أمامي وأمام الباحثين في هذا الموضوع الخطير الذي أنوى العودة إليه من  
حين إلى حين كلما سنحت الفرصة الملائمة لذلك إن شاء الله تعالى .

بقيت كلمة صريحة أجدني حريصاً كل الحرص على أن أضمنها هذه المقدمة :  
وخلصتها أنني اجتهدت ما استطعت أن أكون موضوعياً ، بكل  
ما تحمل هذه الكلمة من معنى . وتجنبت الخوض في الأمور الشخصية .  
لأنني أعتبر نفسي صديقاً لجميع المشتغلين بالصحافة ؛ أحبهم وأقدر جهودهم  
ولي بالكثير منهم صلات طيبة أعز بها . ولذن فليس لأحد من هؤلاء وهؤلاء  
أن ينظر إلى نفسه على أنه مقصود بهذه العبارة أو تلك من العبارات الواردة  
في هذا الكتاب .

\*\*\*

( وبعد ) فقد دفعت هذا الكتاب إلى المطبعة منذ أكثر من شهرين .  
صدر في أثنائهما القرار الجمهوري الخاص بتنظيم الصحافة . وكان ذلك في الرابع  
والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٦٠ . ثم تلا ذلك صدور التوصيات التي  
أوصت بها لجنة التوجيه القومي — وهي إحدى لجان المؤتمر العام للاتحاد  
القومي — وقد نشرت هذه التوصيات بالصحف في الرابع والعشرين من شهر  
يونية من السنة المذكورة .

أما ( قرار التنظيم ) فلم يكن مفاجئاً بالنسبة لي . ذلك أنني كنت أعيش  
في هذا الموضوع منذ زمن غير قصير .

وأما ( توصيات لجنة التوجيه ) فلم تكن هي الأخرى غريبة على ،

ولا مخالفة في جوهرها للصورة التي في ذهني عن واجبات الرجل المشتغل  
بوسيلة من وسائل الإعلام المعروفة . على أننا منذ إنشاء الدراسة الصحفية  
بالجامعة ، كنا قد بنينا هذه الدراسة على أساس متين من الإيديولوجية الصحفية  
التي يجب أن يهدف إليها كل من تحدّثه بنفسه بالعمل في ميدان الإعلام .

حتى لقد بلورنا هذا الأساس في « قسّم » أطلقنا عليه « قسم الشرف الصحفي »  
كتبه الشباب بأيديهم ونقشوا حروفه على صدورهم ، وجعلوا منه رمزاً لعهد  
الشرف الصحفي في حياتهم المستقبلية .

لم يكن قرار التنظيم ، ولا توصيات لجنة التوجيه بالشئ الجديد على طلبة  
قسم الصحافة . بل إنهم نظروا إلى هذا التنظيم على أنه نتيجة طبيعية من نتائج  
الثورة التي قامت في الثالث والعشرين من شهر يولية سنة ١٩٥٢ .

ولا بد للثورة من أن تتمخض عن مثل هذه النتائج . ولا بد ليد الإصلاح  
التي امتدت إلى كثير من المرافق العامة أن تمتد إلى هذا المرفق الهام في نظر  
الحكومة والأمة وهو مرفق الصحافة !

( والخلاصة ) أننا ننظر إلى قرار التنظيم على أنه انتصار لمبادئنا ، ونجاح  
رسالتنا - تلك الرسالة التي نادينا بها وسيف الصحافة المثيرة فوق الرموس  
وغبارها بزم الأفوف .

إننا في الجمهورية العربية المتحدة الآن في طريق البناء ، والصحافة  
واحدة من معالم الطريق المؤدى إلى هذا البناء . فما أخلقنا أن نشارك في  
إقامة صرح الصحافة ؛ نقوى جذرائها ، ونعلي بنيانها ، ونحميها بأيدينا وعقولنا  
وقلوبنا من غائلة السقوط والانهار !

إننا إن فعلنا ذلك فإنما نهدف في الواقع إلى « حياة أفضل » و « مجتمع  
أفضل » عن طريق « صحافة أفضل » والله ولي التوفيق ؟

عبد اللطيف صمّرة

مصر الجديدة : ٩ يولية سنة ١٩٦٠

الصَّحَافَةُ  
صُنَاعَةُ وَتِجَارَةُ وَرِسَالَةُ  
( وبها أربعة فصول )

## الفصل الأول

### ما معنى المؤسسة الصحفية ؟

قبل أن ندرس مشكلة من مشكلات الصحافة الحديثة — أو قبل أن نبحث في هذه الدراسة — نجد بنا أولاً أن نعرف ماذا نعني بمؤسسات الصحافة في الدول الرأسمالية ؟

ومن اليسير علينا مبدئياً أن نعرف المؤسسات الصحفية بأنها الأموال التي تصدر مطبوعاً دورياً أياً كان نوعه . لأن هذا التعريف يعد ناقصاً في الوقت الحاضر . فقد تعمقت الصحافة — كما رأينا — وأصبحت صناعة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى ، كما أصبحت إلى جانب هذا تجارة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى .

وفي ظل هذا الوضع الجديد الذي أصبحت عليه الصحافة الحديثة حاول الأستاذ تيرو Terrou رئيس الشعبة القانونية في وزارة الاستعلامات الفرنسية ، وأستاذ مادة الصحافة في معهد الدراسات السياسية بجامعة باريس أن يضع تعريفاً آخر ( للمؤسسات الصحفية ) قال فيه : إنها مجموعة الأموال التي تستغل استغلالاً مباشراً بطريق الشخص القانوني الذي تمهد بإصدار جريدة أو مطبوع دوري .<sup>(١)</sup>

ويقول الأستاذ تيرو عن هذا الشخص القانوني إنه الشخص المعنوي

---

(١) الأستاذ تيرو مقال عنوانه :

Le Nouveau Statut de la press en France

نشر بالمجلة الفرنسية Etudes de Presse بتاريخ أبريل - مايو سنة ١٩٤٦

الذى كوّن مالا لإصدار الجريدة أو المطبوع . أو بعبارة أخرى أن المؤسسة الصحفية هي هذا الشخص المعنوى أو القانونى المقصود فى هذا التعريف .  
والخلاصة إذن أن المنشأة أو المؤسسة الصحفية — فى نظر القانون —  
هى الأموال المخصصة لإصدار المطبوع الدورى جريدة كان أو مجلة تحت  
إدارة شخص معنوى أو قانونى يكون مسئولاً عما تصدره .

ما فائدة هذا التعريف ؟

يقول الأستاذ دينوايه فى كتابه ( الصحافة فى العالم )<sup>(١)</sup> :

« إذا فرضنا أن الصحيفة اليومية ( أ ) تطبع ٣٠٠ ألف نسخة على آلات  
قديمة سرعتها ٥٠ ألف نسخة فى الساعة ، فإن طبع هذه الصحيفة يستغرق  
ست ساعات . أى أنها لن تنتهى من طبعها الأولى قبل الساعة الحادية عشرة  
مساء ، ومعنى ذلك أن كل خبر يصل إلى التحرير بمسء الساعة العاشرة  
والدقيقة ٥٤ مساء لا يمكن بحال من الأحوال أن يظهر فى الطبعة الأولى .

« وإذا فرضنا أن الصحيفة ( ب ) ، وهى الصحيفة المنافسة لها ، تطبع  
٣٠٠ ألف نسخة كذلك ، ولكن بآلات طباعة حديثة ، بحيث تطبع  
٨٠ ألف نسخة فى الساعة ، فإن أربع ساعات تكفى للطبعة الأولى . وفى هذه  
الحالة لا تجد الصحيفة ( ب ) نفسها مضطرة إلى التفكير فى إخراج الطبعة  
الأولى قبل الساعة الواحدة صباحاً . ومن أجل ذلك يجد القراء فى هذه  
الصحيفة الأخيرة أخباراً وصلت إليها بين الساعة الحادية عشرة مساء  
والساعة الواحدة صباحاً ، وهى أخبار لم تستطع أن تنشرها الصحيفة  
الأولى . ومن ثم تشتهر الصحيفة ( ب ) بأنها أفضل أخباراً من الصحيفة

---

(١) ترجم هذا الكتاب إلى العربية فى سلسلة ( ألف كتاب ) ص ٢٧ . قام بالترجمة  
الأستاذ عبد الباقى جلال .

(١) . فإن أرادت الصحيفة (١) أن تصمد لمنافسة الصحيفة (ب) فعليها أن تجعل يجلب المعدات الحديثة لتصبح مساوية لها من هذه الناحية .

وسنوضح لك أبها القارئ في بعض الفصول الآتية كيف أن الصحافة في العالم أصبحت صناعة تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ، وأن جامعي هذه الأموال الكبيرة لا يقصدون من ورائها نفعاً مادياً ، ولا يهدفون إلى ربح معين . وإنما الذي حدا بهم إلى إنشاء هذه المؤسسة الصحفية غرض واحد فقط هو التأثير في الرأي العام عن طريق الصحف . ولا شك أن في هذا التأثير المقصود دفاعاً عن مصالح الجباة التي قامت بهذا المشروع وجمعت له هذه الأموال وأعلنت عن وجود هذه المؤسسة . ومن حق كل جماعة من الناس في المجتمع الديمقراطية أن تدافع عن مصالحها بطرق شتى منها طريق الصحف . ولا جدال في ذلك ، وإنما الجدال في الواقع يكثر حول موضوع آخر ، هو حق الجمهور في معرفة سياسة الجريدة ، وفي الوقوف على المصلحة التي يهدف إليها أصحاب هذه الجريدة أو المبدأ السياسي أو الإجتاعي الذي يتكبدون من أجله كل هذه النفقات الباهظة لإصدار الجريدة . والقانون والعرف كلاهما صريح في هذه النقطة الأخيرة . فهما يحتمان على كل منشأة من المنشآت الصحفية الموجودة أن تعلن عن هدفها وتفصح عن السياسة التي تتبعها في نشر الصحيفة . وعلى أساس من معرفة القارئ لهذه السياسة يستطيع أن يقدر قيمة الآراء التي تعبر عنها ، ونوع الأخبار التي تؤثرها على غيرها بالنشر .

على أن لهذا الإفصاح عن سياسة الجريدة فائدة أجل خطراً من الفائدة الأولى . فالجريدة بهذه الطريقة لا تصبح وسيلة من وسائل التفرير بجمهور القراء لحساب دولة أجنبية تختفي وراء الستار ، أو لحساب فئة معينة من

الناس قد يكون في تحقيق أغراضها أضرار بالقراء .

ولقد انتهت الحكومات المنحصرة في الوقت الحاضر جميع هذه الاخطار ، وإلى أن الصحافة التي تصاب بعجز مالى في وقت من الأوقات لا تستطيع أن تحتفظ طويلا باستقلالها بحال من الأحوال . ومن أجل هذا عنى المشرع الفرنسى والمشرع الإنجليزى بمسألة تنظيم المؤسسات الصحفية ، فوضع الأول مجموعة من القوانين لهذا الغرض بعد عام ١٩٤٤ . كما وضع الثانى طائفة من القوانين لنفس هذا الغرض بعد عام ١٩٤٦ .

كانت الصحف تصدر في فرنسا وإنجلترا قبل هذا التاريخ دون أن تنقيد بقانون ينظم المؤسسات الصحفية الذى أمرنا إليه . وقد أدى ذلك إلى نتائج خطيرة ظهرت في سيطرة رأس المال على هذه الصحف من جهة ، وسيطرة الدول الأجنبية المعادية على هذه الصحف من جهة ثانية ، وذلك بالطبع عن طريق الأموال السرية التى تقدمها هذه الدول الأجنبية للصحف . وهنا تصبح الصحافة كارثة حقيقية على الأهداف الوطنية لبلد تمنحض فيه الصحف لمثل هذه المؤثرات . ومن ثم فكر الفيبورون من المصاحين في هذه الحالة ، وهدى التفكير بعضهم إلى فكرة (تنظيم الصحافة) وذلك بأن يأخذ الشعب على طاقه هذا المرفق الهام من مرافق الحياة في الوقت الحاضر ؛ وهو مرفق الصحافة ويتولى الإشراف عليه . ومعنى ذلك أنه في هذه الحالة سيمين على الاخبار والإعلان والنقل والتوزيع . ويقوم بكل هذه المهام بالنسبة لجميع الصحف على سواء . وإذ ذاك يصبح التنافس بين الصحف حول شيء آخر غير الاخبار والإعلانات . وهو هنا نوع التحرير وطريقة العرض وما إلى ذلك . وستفصل القول في كل ذلك في الفصل الخاص بتنظيم الصحافة .

وحسبنا أن نعرف هنا أن أول من نادى بهذا الرأي هو الزعيم الاشتراكي  
مسيو ليون بلوم Blum في مقال له نشره بجريدة الحزب سنة ١٩٢٨ .

كما اهتدى بعض المفكرين كذلك إلى طريقة أخرى يضمنون بها  
عدم خضوع الجريدة لأية سلطة أجنبية . وتنحصر هذه الطريقة في تقديم  
بيان بالأموال التي يتكون منها دخل الصحيفة ، والأموال التي تنفقها . ومضى  
ينسئ للحكومة الاطلاع على هذا البيان اطمأنت إلى سلامتها من هذه الناحية .  
ثم من الأفكار التي اهتدى إليها المفكرون في هذه المشكلة فكرة  
إنشاء مجلس وطني للصحافة ، يكون من عمله مراقبة مالية الجريدة من  
جهة ، ومراقبة الأخبار التي تنشرها من جهة ثانية .

وكما قلنا سندرس في بعض الفصول الآتية :

أولا : القانون الذي أصدرته حكومة ديجمول لهذا الغرض في  
٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٤ .

ثانياً : المجهود الذي قامت به اللجنة الملكية للصحافة في إنجلترا وذلك  
في سبيل تخليص الصحافة البريطانية من سيطرة رأس المال ، أو من التكتل  
الصحفي الذي يطلق عليه في تلك البلاد اسم « الترسست » Trust .

غير أننا قبل هذا وذاك لا بد أن نتكلم عن موضوع « حرية الصحافة »  
بين المؤمنين بها والمنكرين لوجودها . وإنها لقضية خطيرة تلك التي نعرض لها .



## الفصل الثاني

### الصحافة صناعة

قليلون من الناس من ينظرون إلى الصحيفة التي تصل إلى أيديهم بانتظام في كل أربع وعشرين ساعة على أنها ثمرة أعمال مضيئة وجهود مرهقة يبذلها رجال الصحافة . وهم بين جامع للأخبار من هنا وهناك ، ومستقبل لها من شتى وكالات الأنباء في جميع أنحاء العالم الأهل بالسكان ، وفاحص لهذه المواد الإخبارية أو غير الإخبارية على اختلافها ، وكاتب ، ومراجع ، ومصصح لهذه المواد إعداداً لنشرها في الصحيفة ، ثم ناظر في هذه المواد لاختيار الصالح منها للنشر بشرط أن يكون موثقاً لسياسة الصحيفة من ناحية ولرغبات القراء من ناحية ثانية .

وإذا تركنا هذه المرحلة من مراحل العمل الصحفي واجهنا مرحلة أخرى ، هي مرحلة التنسيق والتبويب والإخراج، وهي في ذاتها عمل من أدق الأعمال في وقتنا هذا، ويحتاج من القائمين به إلى صبر طويل وذوق دقيق؛ بهما يمكن للصحيفة أن تخرج إلى السوق وكأنها تحفة فنية يتهاافت على اقتنائها القراء .

وتفرغ الصحيفة من مهمة جمع المواد ، ومهمة الاختيار ، ومهمة التحرير ومهمة التنسيق والتبويب ، ومهمة الإخراج . ونواجه بعد هذا كله مهمة الطباعة ، ونرى الآلات وهي تخرج للقراء آلاف النسخ في دقائق معدودات !! وأخيراً تواجه الصحيفة مهمة خطيرة كذلك هي مهمة التوزيع . وذلك من طريق السكك الحديدية أو السيارات أو الطائرات . وتقوم بهذا العمل

الاخير شركات خاصة أعدت للأمر عنه ، وأولت الاهمية اللائقة به .

يا له إذن من عمل ضخم ، ومجهود كبير يتطلب من القسامين به دقة بالغة في تقدير الوقت ، بحيث أن تأخير دقائق معدودات في إنجاز أية مرحلة من المراحل السابقة يسبب للصحيفة خسارة مالية تقدر بمئات الجنيهات !! يقول الأستاذ ويكهام سيد في وصف صناعة الصحف في الوقت الحاضر :

« إن صناعة الصحف الآن أصبحت لا تقوم بغير رأس مال ضخم ؛ فهي تستهلك يوماً آلاف الأطنان من الورق ، بعد أن تستخلصه الآلات من أشجار الغابات ، وبعد أن تقوم السفن بنقله عبر المحيطات إلى شتى البلاد . كما تستهلك هذه الصناعة — وهي صناعة الصحف — مئات البراميل من حبر الطباعة كل يوم . ثم إن هذه الآلات التي تحتاج إليها الصحافة غالبية اثنين ، معقدة التركيب ، تقوم بطبع الصحف من جهة ، وطبعا من جهة ثانية ، وإنتاج العدد الوفير منها بسرعة معدتها عشرة آلاف نسخة في الساعة في جهة ثالثة . كما أن المال أصبح ضرورياً لجمع الاخبار من شتى أنحاء المعمورة ، ومن هذا المال تدفع رواتب المراسلين ، وأجور البرقيات التي تحملها أجهزة الاستقبال ، ومرتبات المحررين ، والميكانيكيين ، وموظفي الإدارة . كذلك اقتضى تطور الصحافة إقامة مباني ضخمة للطباعة ، وألحقت بها أسراب أو مجموعات من السيارات لتشارك مشاركة فعلية في سرعة التوزيع .

« بهذا كله ، وبأكثر منه في الواقع أصبح إنتاج الصحافة صناعة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى .. »

بل بهذا كله وأكثر منه كان صحفي آخر كالورد « نورثكليف » على .

حق حين قال : « إنه لن يتمكن أى شخص فى المستقبل من إصدار جريدة يومية بأقل من رأس مال قدره مليون جنيه إنجليزى » !

على أن هذه الآلات التى تحتاج إليها الصحيفة فى الطباعة والتصوير ونحو ذلك ما زالت هى الأخرى فى تطور مستمر وتقدم متواصل بحيث أن ما صلح منها أمس قد لا يصلح منها اليوم . ومن ثم لا يستطيع أحد أن يتكهن بمستقبل صناعة الصحف . بل أن الأساتذة فى معاهد الصحافة يلقنون طلابهم من فنون الطباعة اليوم ما لا بد أنه يروا شيئاً مخالفاً له غداً . وقل مثل ذلك فى فنون التصوير والإخراج ونحوهما . ومن هنا كانت صناعة الصحف من أكثر الصناعات الحاضرة قبولاً للتطور واستعداداً للتقدم . فأين هذه الحالة التى وصلت إليها صناعة الصحف فى الوقت الحاضر من الحالة التى كانت عليها الصحافة منذ مائة سنة ؟ !

حدثنا التاريخ أن صحفياً ممتازاً — هو أديب إسحق — ظهر بعد منتصف القرن الماضى . وقد أشار عليه أستاذه جمال الدين الأفغانى بإصدار صحيفة . فأصدر أديب إسحق هذه الصحيفة . وقال : إن ما معه يومئذ لم يكن يزيد على عشرين فرنكاً !!

لقد كانت الجريدة فى الزمان السابق عبارة عن مكتب واحد يجاس عليه محرر واحد . ثم يدفع بما يكتبه إلى مطبعة كانت تدار باليد الواحدة . أما الآن فإن الصحيفة الحديثة يكفيا ثلاثة من المحررين القاعدين على مكاتبتهم بشرط أن يكون معهم ألف من المحررين الواقفين أو المتحركين فى شتى أنحاء المدينة أو القطر أو العالم كله !

أما ( الصورة ) فكانت لا تعرف لها مكاناً فى صحف الأمس القريب . ثم أصبحت فى صحف اليوم وسيلة من أكبر وسائل الإعلام ربما تستغنى

بها الصحيفة عن أطول مقال وأبلغ كلام .

وأما (التوزيع) فقد كان يقوم به أفراد قلائل لاحظ لهم من علم : ولا يعرفون ما يساوى سطرأ واحداً في الاقتصاد والدعاية أو الرأي العام . واليوم أصبح التوزيع عملاً ضخماً تقوم به شركات كبيرة توفرت على هذه الغاية . الصحافة إذن صناعة . وهي بوضعها الأخير أصبحت مشكلة من المشكلات الشديدة التعقيد . فكيف تواجه الصحافة الحديثة نفقات الإنتاج ؟ وكيف تصمد الصحيفة للنافسة القائمة بينها وبين الصحف الأخرى في ميدان شراء الآلات الحديثة التي تمتاز بالسرعة في الطباعة ما دام ( الزمن ) عنصراً هاماً إلى هذا الحد في هذا الميدان ؟

ومشكلة أخرى نتجت عن هذا الوضع وهي :

« أن الصحافة تزداد تصنعاً بقدر ما يمتلئ رأسها بالمشاغل التجارية . وهذا التطور الجديد يفسر لنا السبب الذي من أجله يبدو مديرو الصحف في أغلب الأحيان وكأنهم قد نسوا الدور الأساسي للصحف ، أو نسوا الواجب الأول عليها في نقل الرأي ، ونسوا إلى جانب هذا وذاك وظفتها الإخبارية ورسالتها التعليمية الثقافية .

ولهذا السبب كثيراً ما يقدم المدبرون للصحف الاعتبارات المادية على المعنوية إدراكاً منهم أن الصحافة الحديثة تتطلب حلولاً صناعية لمشكلات صناعية : « فسمر التكلفة وثمن الورق والربح ونحو ذلك ما هي إلا قواعد أساسية لغيرها من المشكلات التجارية <sup>(١)</sup> » وهكذا .

° ° °

يا لها إذن من معضلة . فلنتركها جانباً لنعود إليها بعد أن ننظر في معضلات أخرى مشابهة .

---

(١) الكتاب المقدم - الترجمة العربية ص ٢٥ .

## الفصل الثالث

### الصحافة تجارة

مهما قيل عن أصحاب الصحف أنهم لا يجرّون وراء المال ، أو لا يجعلونه الهدف الأول والأخير من إصدار الصحف والمجلات فما لا شك فيه أنهم لا يستطيعون الوقوف في الميدان إلا بهذا المال الذي هو عصب الحياة بالقباس إلى الأفراد والجماعات والهيئات والمؤسسات على السواء .

إن السعى وراء الربح ووجوب الموازنة بين الإيراد والمنصرف أمر لا مفر منه . وبغيره يكون صاحب الجريدة هازلاً يضحك من نفسه ويضحك الجمهور منه .

والصحافة بهذا المعنى الأخير تعتبر ضرباً من ضروب التجارة . ليس ذلك نتيجة لرغبات أصحاب الصحف ، ولا هو بالغاية التي رسموها لأنفسهم ونجحوا في تحقيقها أو لم ينجحوا في ذلك . كلا — وإنما ذلك نتيجة طبيعية لانتشار الديمقراطية ، وإيمان الأمم التي تعتنق هذا المذهب الديمقراطي ونفنى به مبدأ الحرية . فكل إنسان حر في أن يستثمر ماله كما يريد ، وإلى الحد الذي يريد ، وبالطريقة التي يريد .

ولكن كيف تدبر الصحيفة المال الذي تحتاج إليه في نفقاتها بحيث تتعادل هذه النفقات على أقل تقدير مع الإيراد ما لم تقل عنه ؟ إنها تنظر في وجوه هذا الإيراد فإذا به لا يتعدى ما يلي :

أولاً — إيراد يأتي من التوزيع .

ثانياً — إيراد بآنى من الإعلان .

ثالثاً — إيراد يتوفر لها عن طريق بدعة جديدة تستخدمها الصحافة الحديثة .  
ونعنى بها تركيز أكبر عدد ممكن من الصحف فى مجموعة واحدة  
تشترك كلها فى الحصول على المال ووجوه الإنفاق من هذا المال  
على هذه الصحف التى تصدرها .

وستفرد لهذا التركيز الصحفى أو التكتلات الصحفية موضعاً من مواضع  
هذا البحث لنعرف شيئاً عن تاريخ هذه الحركة وشيئاً عن آثارها الحسنة  
وآثارها السيئة فى المجتمع .

أما الآن فنكتفى بأن نشبه هذا العمل — وهو تركيز الصحف — بأسرة  
كبيرة لها أولاد كثيرون قادرون على الكسب ، فإذا اجتمعت هذه الأسرة  
كلها فى بيت واحد ، وأدى كل واحد من الأولاد كل ما يكسبه من المال  
لآبائهم ، وترك لهذا الأب الكبير أن ينفق عليهم جميعاً وهم فى هذا البيت  
الواحد ، فإن ذلك بطبيعة الحال لا يمكن أن يتطلب من النفقات ما يتطلبه  
الوضع الآخر لهذه الأسرة ؛ وهو الوضع الذى فيه يستقل كل فرد من  
أفرادها بيته ومعيشته عن الآخرين .

وذلك من حيث موارد الجريدة : أما من حيث التوزيع فقد أجمع أصحاب  
الصحف أن التوزيع لا يأتى بأكثر من ٤٠٪ من نفقات الجريدة . كما أجمعوا  
على أن الإعلان هو الذى يمد الصحيفة الباقى وهو ٦٠٪ من هذه النفقات .  
من أجل هذا أصبح كثير من الصحف عبداً للإعلان — كما سنرى —  
ولكن من الإنصاف هنا كذلك أن نذكر أن الصحف كثيراً ما تكون سيئة  
الإعلان فى بعض الأحيان . ذلك أن الصحيفة الواسعة الانتشار إذا  
أوعزت إلى الصحف الأخرى المماثلة لها فى سعة الانتشار ، وتأثرت هذه

الصحف يمثل هذا الإيجاز أمكنها أن تسد الباب على هذا الإعلان ، فلا ينشر بحال من الأحوال . وبذلك يخسر المعلن من المال ما لم يدركه على بال . ولهذا الأهمية التي تعلقها الصحف على الإعلان كان علينا أن نفرده فصلًا كذلك من فصول هذا الكتاب نحاول فيه أن نعالج المشكلة من هذه الزاوية . وأما التكتلات الصحفية فأمر من الأمور التي خلقت للصحافة مشكلة من نوع آخر . ومكثنا تصافر الإعلان من جهة ، والتكتل الصحفي من جهة ثانية على غاية واحدة هي إذلال الصحافة والوصول بها إلى الدرجة التي أبعدها عن أن تكون رسالة بالمعنى الصحيح . وهو وضع لا يرضاه المجتمع لنفسه بحال من الأحوال . والمجتمع يترك هذا الأمر الخطير لعقلائه وعلمائه يتدبرونه ويفكرون في الوصول إلى حل سريع ومفيد في وقت معاً .

ثم أن الأمر لم يقتصر على التكتلات أو التجمعات الكبيرة في الصحف والمجلات بل تعداه إلى تجمعات كبيرة كذلك في وكالات الأنباء ، ووكالات الأعمدة ، وأصبح في مقدور هذه وتلك أن تزود الصحف كلها براءد واحد من الأخبار والطرائف والقصص والأعمدة والمقالات والتحقيقات . وبلغ الأمر بهذه الوكالات إلى حد أنها ترسل كل هذه المواد إلى الصحف بمجموعة ومضغوطة على الغلاف فلا يبقى بعد ذلك إلا أن تقوم الصحيفة بطبع هذه المواد عند وصولها في الحال ١١

ولكن ماذا كان من نتيجة كل ذلك ؟

لقد كان من نتائجها التي يؤسف لها أن أصبحت الصحف نسخاً مكررة لصورة واحدة ، وفقدت هذه الصحف شخصياتها ، ولم تعد تعنى بالتعبير عن ذواتها ، وانحطت في كثير من البلاد الراقية إلى درجة يأبأها الفن ، كما انحط رؤساء التحرير في تلك الصحف إلى درجة أقل من درجات البدألين وباعة الإطعمة أو الأقشعة والأحذية ١١

حدث ذلك في أمريكا . . وحدث مثل ذلك أو قريب منه في إنجلترا .  
وأما سويسرا فقد ظلت بفضل نظامها الحكومى الاجتماعى بعيدة عن هذه  
التطورات ، سليمة من تلك الآفات ، محتفظة لنفسها بشيء من طابعها الذى  
تميزت به . وستظل تتمتع بهذا الطابع إلى أن يأتى الوقت الذى تخضع فيه  
لسلطان الإعلان ، وتأخذ فيه بنظرية التجمع الصحفى أو التكتلات  
الصحفية ، التى ستحدث عنها .

وشيء آخر يعترف به مديرو الصحف القائمون على تدبير أموالها وهو  
أن الطرق التى تسلكها الصحف فى جلب الإعلان كثيراً ما تكون بعيدة  
فى جوهرها عن الشرف . وتندر أحدهم - وهو صديق من أصدقائى -  
فقال لى يوماً أن مندوب الإعلانات فى صحيفته رجع إليه وهو يقول عن  
أحد المعلنين : ياله من غي أحمق وجنون ، لقد ظهر أنه نزيه وأمين !!  
غير أن الغيورين على شرف الصحافة لا يرضون بسهولة أن تمارس هذه  
المهنة الشريفة بمثل هذه الطرق التى ليست بالشريفة .

وعندى أن حل هذه المشكلة فى أيدي رجال الإقتصاد . فهم الذين  
يستطيعون أن يفكروا فى أبواب جديدة لجمع المال عن طريق حلال . وليس  
ذلك بمسير عليهم بعد أن تغيرت نظرة الناس فى الوقت الحاضر إلى كثير  
من القيم والمعنويات . ومن ذلك نظرتهم إلى الإحسان . فإن الناس فى وقتنا  
هذا لا يرون من كرامة البشر أن يتصدق أحدهم على أخيه بدراهم معدودات  
دون أن يكون ذلك أجراً على نوع من العمل قل أم كثر . إنهم يريدون أن  
يكون الإحسان فى كل حالة من الحالات مكافأة للإنسان على خدمة من  
الخدمات التى يقدمها للمجتمع بقدر استطاعته وفى حدود طاقته .

وفى ظل هذه الأفكار الجديدة والمفاهيم الحديثة للقيم والأشياء وجدنا



أن بعض الصحف في بلادنا تسلك طرقاً كثيرة لاجتذاب أكبر عدد ممكن من القراء ، فهذه صحيفة الجمهورية تؤمن على حياة قرائها وتدفع الرسوم الجامعية للطلبة والطالبات وتقوم بشئى المشروبات التى من شأنها إقناع القراء بأنها صحيفة تخدم المجتمع .

لسنا فى مجال الدفاع عن هذه الأساليب فى اجتذاب القراء ، ولا فى مجال النقد لهذه الأساليب وبيان ضررها على الجريدة ونحو ذلك . ولكننا نهدف من وراء ذلك إلى غاية واحدة فقط وهى أن الصحف حين أدركت أن نسبة ضعيفة من إيراداتها لا تزيد عن ٤٠ ٪ تأتى من طريق التوزيع فكرت — وفكر معها رجال المال — فى تكبير هذه النسبة بشكل أو بآخر . وكل ذلك رغبة منها — أى من هذه الصحف — فى أن تتخلص بعض الشيء من سيطرة الإعلان .

ولكن لا يخفى على القارىء أن الطبيعة التجارية للصحف والمجلات تمنعها من تحقيق هدفها باعتبارها مؤسسة توفرت على خدمة المجتمع . نعم . . إن الصحيفة لا يمكنها أن تدعى لنفسها أنها توفرت على خدمة المجتمع كما تفعل المدرسة أو الجامعة أو المسجد أو الكنيسة أو المستشفى .

وصحيح أن الصحافة بدافع من الخوف الشديدة من الإفلاس مضطرة إلى أن تلهث وراء الإعلان ، وأن تتجاهل — ولو قليلا — بعض واجباتها نحو المجتمع . ولكن ليس معنى ذلك مطلقاً أن الصحف تنساق وراء المال إلى الحد الذى يثقل حركتها فى هذا الميدان ، وهو ميدان الخدمات التى تقدمها لهذا المجتمع .

وتلك مشكلة من مشكلات الصحافة الحديثة تنتظر الحل من رجال المال والاقتصاد ، ومن رجال الدين والأخلاق ، ومن رجال الصحافة ذاتها فى نهاية الأمر .

## الفصل الرابع

### الصحافة رسالة

منذ وجدت الصحافة وهي جزء هام من الجهاز السياسي للدولة . وهي في الوقت نفسه أداة هامة في بناء المجتمع عند كل أمة . ثم هي بعد هذا وذاك مقياس لحضارة الأمم على اختلافها ، ومرآة صادقة لنشاطها في شتى الميادين .

ومنذ وجدت الصحافة وهي تقوم بجميع هذه المهام ، وتضطلع بجميع هذه التبعات الجسام . على أن دورها في مجال الحرية والديموقراطية والظلم الدستورية وتحرر الإنسانية من أمراضها المعروفة التي هي الجهل والفقر والمرض لم ينته بعد .

والصحافة في العصر الذي نعيش فيه قادرة على تحقيق هذه الآمال التي ما زالت تتعلق بها الشعوب والأفراد والجماعات .

الصحافة مسئولة عن تثقيف الشعب حتى لقد قال الأديب الفرنسي المشهور ( بول فاليري ) .

« إن الإنسانية في مجموعها لا تقرأ اليوم غير الصحف . وأن ، يجب لذلك أن يتعلم تلاميذ المدارس كيف يطالعون الصحف . والحق أن تحليل جريدة عن الجرائد أو مجلة من المجلات وغربلتها غربلة جيدة تعد في ذاتها رياضة على أكبر جانب من الفائدة والقيمة . والحق أيضاً أن الغذاء العقلي للجنس البشري إنما يعد الآن إعداداً في مطابخ الصحف . ذلك أن الأغلبية الساحقة من يعرفون القراءة لا يملكون من الوقت لهذه القراءة أكثر من ساعة

فى كل أربع وعشرين ساعة . وهذه الساعة التى تختلس اختلاساً فى أثناء ركوب السيارة أو القطار أو فى أثناء الأكل أو فى المنزل أو المطعم لا يمكن أن يُشغل بغير الصحف .

والصحافة مسؤولة عن الأخلاق العامة والخاصة . والعجيب — حقاً — من أن المجتمع الحديث أصبح يرى أن مسؤولية الصحافة من هذه الناحية أكبر من مسؤولية المدرسة والمعهد والجامعة . فالصحيفة قبل البيت والمدرسة فى العصر الحديث هى المؤثر الحقيقى فى السمو بالجانب الخلقى فى الأفراد والمجتمعات أو الانحطاط بهذا الجانب إلى درجة الانهيار .

ومن هنا وجب على ولاة الأمور فى الأمر المحافظة ، أن يحسنوا اختيار الصحيفة التى يقرؤها أعضاء الأسرة ، والسينما ( أو الفيلم ) الذى يعرض عليهم ، والرواية التى يشهدون تمثيلها على المسرح ونحو ذلك .

والصحافة مسؤولة عن السلام . وهى قادرة على تحقيقه متى أرادت . وقد أجمع الكتاب والمفكرون على أن الصحافة كانت مسؤولة عن قيام الحربين العالميتين السابقتين . وقالوا إنها مسؤولة أيضاً عن قيام حرب عالمية ثالثة فى المستقبل . ولا غرابة فى ذلك فى يدها سلاحان كبيران ، هما سلاح المعرفة وسلاح الدعاية — بهما تستطيع أن تمهد الأذهان للقتال ، وبهما تستطيع أن تمهد الطريق للسلام . وهل كانت الحرب فى أى زمان ومكان إلا تردعاً من جانب الشعوب أو الجنايات نحو الحرب نزوعاً مسبوقاً بنهضة ذهنية وشعورية لتقبل فكرة الحرب ؟

بل إن الصحافة فى نظر المفكرين هى المسؤولة أيضاً عن مستوى المعيشة لدى الشعوب التى تعيش على هذا الكوكب الأرضى ، وعن الأمراض التى تعاني منها الشعوب فى شتى أنحاء هذا الكوكب الأرضى . وفى استطاعتها

متى أرادت — أن تعمل على رفع مستوى الحياة وإنقاذ الناس من كثير من الآلام التي يعانونها بسبب المرض .

معنى ذلك باختصار أن مسؤولية الحربين الأولى والثانية ، ومسؤولية التوتر الدولي الذي قد يهدد لحرب ثالثة ، ومسؤولية البطالة والفقر والمرض ، ومسؤولية الفشل الذي منى به البشر في المجال الدولي والمجال الإقليمي وذلك في فهم القيمة الحقيقية للتعاون بين الأفراد والجماعات والشعوب والحكومات ، ومسؤولية الكراهية والبغضاء التي شاعت بين الشعوب ، وكانت السبب المباشر في إشعال نار هذه الحروب ، ومسؤولية التفرقة العنصرية وما تجرره من الولايات على كثير من البلاد المتخلفة والمتحضرة على السواء ، ومسؤولية القيم الأخلاقية التي انحطت في هذه الأيام عما كانت عليه في سالف الزمان ، ومسؤولية التقهر بالجنس البشري في جميع مرافق الحياة — كل هذه المسؤوليات الجسام إنما تقع على عاتق الصحافة التي تولت قيادة الشعوب والحكومات في الوقت الحاضر ، ولم تقم بهذه الواجبات .

إذا صح ذلك — وهو عندي جد صحيح — فعناه في صراحة أن الصحافة لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون صناعة فقط ، ولا أن تكون تجارة فقط ، بل يحتم عليها أن تكون صناعة وتجارة ورسالة في الوقت معاً .

ومن ثم وجب على الصحافة الرشيدة في كل أمة من الأمم أن تنصب نفسها لخير البشرية ، وتفتح صدرها لجميع الأقلام التي تستطيع أن تمنح البشرية كل ما تستطيع من الأفكار الناضجة ، أو الآراء السليمة النافعة .

وإذا صح ذلك أيضاً فعناه أن الصحافة لون من ألوان الكفاح الذي لا بد منه في حياة الشعوب والهيئات . فعلى كل صحيفة من الصحف أن تكون لها سياستها في هذا المجال ، وهو مجال الكفاح ، تلك السياسة التي تجعل

منها أداة من أدوات البناء في الأمة . بل تلك السياسة التي تجعلها مستعدة للتضحية في سبيل أفكارها وآرائها بكل ما تملك من مقومات حياتها ، وإمكاناتها ، وقدراتها ، وجميع ما تنبأ لها من أسباب القوة والنفوذ والسلطان . ولا عجب في ذلك — فكما يختلف الكتاب والمفكرون في آرائهم وأفكارهم فكذلك تختلف الصحف أو الهيئات الصحفية في ذلك . ومن ثم كان لكل صحيفة الحق في أن تكون لها سياستها التي تميزها عن غيرها ، وأن يتواصى جميع المحررين والعاملين بها على تنفيذ هذه السياسة . فإذا وجد من هؤلاء المحررين من يشذ عن الجميع في اتباع هذه السياسة فعليه في هذه الحالة أن يترك هذه الصحيفة إلى غيرها من الصحف التي تتفق ومذهبه في التفكير وطريقته في إسعاد المجتمع .

والخلاصة أنه ليس هناك صحيفة يمكن أن تدعى لنفسها الحياد المطلق في جميع المشكلات التي تعرض للمجتمع . لأن الحياد معناه الإهمال والإفلال من شأن الأمور التي تشغل بال المواطنين . ومتى شعر المواطنون بذلك انصرفوا عن الجريدة . وأولى من ذلك أن يكون ( الكفاح ) في ذاته هو الصلة الدائمة بين الصحيفة وقراءها .

وكما أن الفضيلة وسط بين طرفين فكذلك الحق والصواب في كل مسألة من المسائل يقع بين تقيضين متباعدين . ومعنى ذلك أن تصادم الآراء وتصارع الأفكار هو السبيل الوحيد لمعرفة الصواب في كل مسألة من المسائل التي تهتم المجتمع .

ثم أن الصحافة عليها واجب آخر يتصل بواجبها الأول في نشر التعليم والثقافة . وهذا الواجب الأخير هو إيجاد التشابه من هذه الناحية بين طبقات الأمة الواحدة . وإنما يأتي هذا التشابه من هذه الحقيقة التي تقول

بأن لكل علم من العلوم وفن من الفنون جانبين متمايزين : جانب (للخاصة )  
من أهل هذا العلم أو الفن وجانب ( للعامة ) . والصحافة إما تتناول الجانب  
الاعم وتترك الجانب الأخص . ومن الجوانب العامة لشئ للعلوم والفنون  
تتألف ( الثقافة العامة ) ، أو يتألف الحد الأدنى من هذه الثقافة العامة التي  
يجب أن يحصل عليها أكبر عدد ممكن من أفراد الأمة . ومن هنا يأتي التشابه  
العقلي أو التقارب الفكري بين طبقاتها . وهذا هو واجب الثقافة نحو تثقيف  
الشمب الواحد ، وتلك هي الطريقة التي تؤدي بها الصحف مثل هذا الواجب .  
وأما واجب الصحافة نحو المشاركة في تثقيف الشعوب جميعها فإنما  
يأتي هو الآخر عن طريق المعلومات الكثيرة التي تقدمها الصحيفة لقراءها  
عن تلك الشعوب بين حين وآخر . ومن شأن هذه المعلومات أنها تصل  
القارى بهذه الشعوب والجماعات . وبدون هذا الاتصال لا تتقدم الروابط  
بين أجزاء هذا العالم بل تعود الحضارة الإنسانية مئات السنين إلى الوراء .  
في حين أن مولاة القراء بالمعلومات الخاصة عن شعب بعينه ، أو أمة بعينها ،  
وعن مشكلات هذه الأمة ، وتقدمها السياسى أو العلبى ، أو الأدبى أو الفنى  
من شأنه أن يخلق صلة روحية تصبح من أجلها جميع الأخبار والمعلومات  
والطرائف والأحاديث والتحقيقات المتصلة بهذه الأمة ذات معنى ومغزى  
في ذهن القارى ، وبهذه الطريقة وحدها تكبر الصحيفة نفسها في نظر  
القارى . وتصبح شيئاً هاماً كل الأهمية في حياته الخاصة والعامة . بل بهذه  
الطريقة وحدها كذلك يتبأ البشر فكراً ونفسياً لتقبل فكرة السلام ،  
والاقتناع التام بهذه الفكرة التي عز تحقيقتها واستحالة تنفيذها إلى الوقت  
الحاضر .

وأخيراً — بهذه الطريقة ذاتها يصبح الصحفي الممتاز وكأنه (رجل عام )

هياته الاندثار لفائدة الجنس البشرى كله . وهى منزلة يمكن لبعض الصحفيين أن يبلغوها متى أرادوا لأنفسهم ذلك .

جلست مرة إلى صحفى كبير — هو صديق الأستاذ محمد زكى عبد القادر — وسألته عن السبب الذى من أجله أختير عن الجمهورية العربية المتحدة ليمثلها فى أحد المؤتمرات التى عقدتها المنظمة الدولية المعروفة ببيتة الأمم . فقال لى إن السبب فى ذلك يرجع فى رأيه إلى أن الذين اختاروه نظروا إليه على أنه ( رجل عام ) بهذا المعنى ، لا ينحصر تفكيره فى السياسة فقط ، أو الأدب فقط ، أو العلم فقط . وإذا حدث أنه عاجز فى بعض كتاباته موضوعات من هذا النوع فإنما يعالجها من زاوية كبيرة وأفق أعلى . الحق أن الصحفى الناجح يجب أن يكون رجلاً مركباً من عدة رجال وعليه دائماً أن يجمع فى حذق وانسجام بين صفات السياسى ، والأديب ، والمحدث ، والفيلسوف ، والإجتماعى ، والفيلسوف ، ورجل المال والاقتصاد وهكذا . وعليه أن يظهر للناس وكأنه موسوعة كبيرة أو دائرة معارف عظيمة وضعت لتكون تحت تصرف القراء فى كل لحظة من اللحظات .

يا لها إذن من مهمة شاقة ، تلك التى تقوم بها الصحافة ، ومن أجلها صدق الأستاذ سلامة موسى حين قال :

« الصحافة ليست مهنة لحسب ، وإنما هى حياة أيضاً . فالذى يختار الصحافة لا يختار مهنة للكسب فقط ، بحيث يقصد إلى عمله فى الصباح ثم يعود إلى بيته فى المساء وقد نسي مهنته واشتغل بشئون عائلية أو إجتماعية أو ترويقية أخرى . كلا ليست الصحافة كذلك . إنها مهنة وحياة معاً . وأقرب الأشياء إليها من حيث اندماج المهنة فى الحياة مهنة الزراعة أو مهنة التأليف . فالزارع لا يحترف الزراعة فقط ويفصلها عن حياته

وإنما هو يحيا حياة الزراعة التي لا يقتصر اهتمامها على اقتصادياتها . وإنما هو يجد فيها أسلوباً للعيش ، وأهدافاً للسعادة لا يجد مثلها ساكن المدينة . وكذلك الشأن في الصحافة . فإن الصحفي العظيم يجد أنه مكلف بدراسة الدنيا . وتلفرات الصباح التي يقرأها والتي ترد إليه من أنحاء العالم يكاد يحس بأنها رسالات شخصية وردت إليه . والأسماء الجغرافية عنده تسكب لونا إنسانياً . وهو يدرس الدنيا والمجتمع والسياسة والجريمة والحرب والتاريخ والأدب والعلم كما لو كانت جميعها ضرورية لحرفته أو حياته . وكذلك الحال عند محترفي التأليف الخ .

( وبعد ) فإنه مما لا شك فيه أن هناك معركة دائرة بين تجارة الصحافة ورسالة الصحافة . وهي معركة حامية وليس لنا بد من التدخل فيها لنحفظ للصحافة توازنها من النواحي الثلاث التي تحدثنا عنها ؛ وهي ناحية الصناعة وناحية التجارة . وناحية الرسالة . والذي لا شك فيه أيضاً أن هذه الأطراف الثلاثة لا تكافؤ بينها في الحقيقة . ومن ثم نخشى من أن تنتهي هذه المعركة بنهاية مؤلمة .

يقول الأستاذ جلال الحامصي <sup>(١)</sup> :

« ولكن هل معنى ذلك أن تقضى على الجانب التجارى الصناعى فى الصحف لفتح الباب للصحافة كي تودى رسالتها على الوجه الاكمل ؟ كلا . لن يكون هذا هو الموضوع أو الحل السليم للمشكلة . بل يتحتم علينا أن نعمل لاييجاد عنصر التوازن بين هذه الجوانب . وأن نجتمع بين طريق الصنعة وبريق المهنة فى مصباح واحد يضيء لحرية الصحافة طريق العمل !! »

---

(١) كلمة الأستاذ جلال الحامصي ممثلا صحافة الجمهورية العربية المتحدة فى المؤتمر العالمى بولاية ميسورى .



وإذن فلا مناص لنا مطلقاً من أن نعمل على إيجاد هذا التوازن بين صناعة الصحافة لأن هذه الصناعة تبعث على القوة والاستقرار ، ومهنة الصحافة « يريد رسالة الصحافة » لأن هذه الرسالة تنطلق فيها شرارة الحرية ونور السلام » .

حسبنا ذلك تمهيداً للموضوع الذى اخترناه ؛ وهو الحديث عن مشكلات الصحافة فى الدول الرأسمالية فى الوقت الحاضر . وسنبداً بأهم المشكلات جميعاً ، والسبب الرئيسى فى وجودها جميعاً ، ونعنى بذلك « حرية الصحافة » .

---



المسألة الأولى

---

## حرية الصحافة

( وفيها ثلاثة فصول )

## الفصل الخامس

### حرية الصحافة

قد يعجب القارىء من تشكيك الكثيرين في حرية الصحافة . وامل من أبرز الذين خاضوا في مناقشة هذه المسألة هو الأستاذ الأسترالى ماندر Mander في كتاب له صغير بعنوان ( الصحافة عدو الشعب ) . وقد يوحى هذا العنوان بأن المؤلف من المتشائمين الذين لا يعتقدون بوجود شئ اسمه « حرية الصحافة » . وليس أدل على هذا التشاؤم من العبارة التي يقول فيها :

« إن حرية الصحف ليست في الواقع إلا حرية أصحاب الصحف . وهؤلاء تتحكم فيهم المصالح الذاتية والنزعات الحزبية والاتجاهات الاقتصادية ونحو ذلك . ونحن حين نناقش هذا الموضوع على أساس أن حرية الصحف معناها الحقيقي هو حرية أصحاب الصحف فإننا نوفر الكثير من الجهد ومن الخلط » .

« ونستطيع أن نتصور خطورة هذا العمل على المجتمع لو علمنا أن بين هؤلاء المالكين للصحف بعض الأشرار الذين لا يتوخون مصلحة المجتمع » .

ليس شك في أن لهذا الكلام الذى ساقه الأستاذ ماندر نصيباً من الصحة والدقة في ما هو حادث بالعمل في الوقت الحاضر في غالبية الدول ، ولنا أن نسأل أنفسنا مع الأستاذ ماندر ما هي الصحيفة ؟ والجواب عن

ذلك : إن الصحيفة هي مجموعة الآلات الصماء التي لا نصيب لها من الحرية ، يديرها عمال وصناع لا نصيب لهم كذلك من هذه الحرية ، ينفذهم محررون عملهم هو إرضاء أصحاب الصحيفة ، وهم لذلك لاحظ لهم أيضاً من الحرية . أما الذين يتمتعون بهذه الحرية في الأمرة الصحفية فهم وخدم أصحاب الصحف . وصاحب الصحيفة فرد من أفراد المجتمع له ما لأفراد المجتمع الآخرين . كأصحاب الأعمال والشركات والمصانع والمزارع من حرية التعبير عن رأيه بالطريقة التي تحاول له . . .

فهل يتفق ذلك وما تفهمه من معنى كلمة الديمقراطية ؟ إن أساس الديمقراطية هو حرية التعبير عن الرأي ، وحرية المناقشة ، والجدل حول هذا الرأي ، ولا معنى لهذه الحرية إلا إذا وجد الرأي . ولا معنى لهذه الحرية إلا إذا وجد بالفعل وممارسه المواطنون بالفعل . وذلك عن طريق الصحف وغيرها من وسائل الإعلام المعروفة في الوقت الحاضر .

والسؤال الذي يلي ذلك هو :

إلى أى حد يتمتع المواطنون من غير أصحاب الصحف في المجتمع الديمقراطي بهذه الحرية ؟ .

والجواب عن ذلك : أن هؤلاء المواطنين لا صوت لهم بالقياس إلى رؤساء التحرير . فهؤلاء الرؤساء لا ينشرون في صحفهم إلا ما يرضون عنه . وفي أيديهم سلاح من الأسلحة القوية هو ( قدسية الصحافة ) أو هو ما يسمى عندهم ( سياسة الصحيفة ) أو هو حق المالك للصحيفة في رفض المواد الصحفية التي لا تنفق وهذه السياسة . والحقيقة أن المقصود ( بقدسية الصحافة ) عند هؤلاء هو احتكارهم لحرية الصحافة ، وللمقصود ( بسياسة الصحيفة ) هو السعي وراء المصالح الشخصية للمالك للصحيفة .

من أجل هذا كان من العبارات الخداعة في الجرائد قولهم : إن الصحافة في البلد الفلاني تقول كذا ، أو إن الرأي العام في البلد الآخر يعبر عن كذا . والرأي العام في جميع بلاد العالم مظلوم لأنه لا يعدوا في الحقيقة أن يكون رأى حفنة من الناس يعدون على أصابع اليد . ونعني بهذه الحفنة من الناس رؤساء التحرير وأصحاب الأسهم الكبيرة في الصحف .

وعلى هذا فالديموقراطية كما يقول الأستاذ ماندر مهددة دائماً بهذه الحفنة التي تحول دون حرية المناقشات وحرية التعبير عن الرأي العام ما دامت هذه الحفنة من الناس هي وحدها التي تملك من وسائل التعبير ما لا تملكه الملايين الأخرى من المواطنين .

والسؤال الذي يلي ذلك أيضاً هو :

ما هي الوسيلة التي تلجأ إليها الصحيفة في فرض آرائها على الناس وإيهامهم أن هذه الآراء ليست من صنع صاحب الصحيفة بالذات ؟ والجواب عن ذلك أن هذه الوسائل كثيرة ومتجددة بتجدد الزمن والأحداث . ومنها على سبيل المثال :

أولاً — نشر الأعمدة والمقالات الرئيسية بدون إمضاء . والمفهوم لدى الجميع أن المواد التي تنشر بدون إمضاء هي المواد المعبرة عن رأى الجريدة باعتبارها كلاً له كيانه وله شخصيته . والمفهوم كذلك لدى الجميع أن مثل هذه المواد لا يستقل بها فرد واحد في الصحيفة . ولكن يشترك في وضعها على الأقل أكثر من واحد من أفراد الأسرة الصحفية الواحدة ، ويعين على جميع موادها أكثر من قسم من أقسام الصحيفة كذلك . ومن هنا يأتي تأثير هذه الأعمدة الرئيسية على القارئ فيفهم بالإيحاء أنها ليست من قبيل الآراء الشخصية ، ولكن من قبيل الأفكار العامة التي تعبر عن جانب كبير من جوانب الرأي العام .

ثانياً :- اتباع طريقة الاخبار الموجهة . والملاحظ أن كل صحيفة من الصحف لا تنشر كل ما يرد إليها من الأخبار الداخلية أو الخارجية إعتباطاً وبدون قصد معين . ولكنها تختار من هذه الاخبار ما ترضى عنه من جهة ، وما يتفق وسياستها وأهدافها من جهة ثانية . ولكن عملية اختيار الاخبار في ذاتها نوع من التضليل ، ومن الزيف الذى يؤثر في معرفة الحقيقة ، ويحول دون معرفتها بجميع الظروف المحيطة بها .

إن عمل الصحفي في هذه الحالة ذو شقين :

أما أحدهما فهو حرصه على ما يسمى عنده بسياسة الجريدة . وهو يدعى لنفسه الحق كل الحق في هذا الشق . وأما الآخر فهو إصراره على تزيف الحقيقة . والمجتمع لا يقره مطلقاً على هذا الحق .

ومن ثم نبه ( البرنسكو ) على ذلك واتفق الباحثون في هذه المشكلة على حل وسط وخلاصته : إن على الصحيفة أن تنشر الاخبار كما هي مهما اختلفت فيها وجهات النظر . ولها - أى للصحيفة - بعد ذلك أن تكون حرة كل الحرية في التعليق على هذه الاخبار بما يتفق وسياستها التي تسمسك بها .

ولكن أين الجريدة أو المجلة التي تتبع هذه الطريقة بأمانة وإخلاص تام في هذا الزمان ؟ الواقع أنه لا وجود لها حتى في أرقى المجتمعات التي تتشدد بالحرية الصحفية ، أو تتشدد بتفانيها في حب الديمقراطية .

( والخلاصة ) أن الصحافة في الوقت الحاضر صحافة قائمة على التحيز والنظر في كل موضوع من موضوعات الحياة من جانب واحد فقط . ولا شك أن مثل هذا الوضع باطل من أساسه ، وأنه يحيق الضرر بالمجتمع لاحتالة .

هكذا يبدو أن ظاهرة التّحيز في الصحف مصدر خطر على المجتمع ، فإذا  
تفعل الجريدة في حادث إجرامى صدر من بعض أصحاب الأعمال عن تستفيد  
من أموالهم الضخمة ؟ هل تنشره أو لا تنشره ؟ إنها في الواقع ستصرف  
وفقاً لمصاحبتها الخاصة في الإبقاء على علاقتها الطيبة بأمثال هؤلاء الناس .  
إن حرية الصحافة في الواقع أم المشكلات قديماً وحديثاً ، فكيف نحصى  
أنفسنا من تحكم أصحاب الصحف أولاً ؟

— أليكون ذلك عن طريق الرقابة الحكومية على هذه الصحف ؟  
— أليكون ذلك عن طريق المنافسة الحادة بين الصحف — فهم يقولون :  
إن في الصحافة دواء من دائها ؟

— هل يكون ذلك عن طريق إعادة النظر في توزيع أسهم امتلاك هذه  
الصحف ؟ بحيث يتقارب المساهمون في الصحيفة الواحدة وتعدد في الوقت  
نفسه مشاربهم واليول التي تميزهم عن غيرهم ؟

( وبعد ) فإن حرية الصحافة موضوع خطير يشغل بال الناس حكماً  
ومحكومين . وزيد أن نختم هذا الفصل بحديث جرى بين مسؤول كبير في  
الجمهورية العربية المتحدة وعدد من الصحفيين المصريين :  
قال المسؤول الكبير : لأحد هؤلاء الصحفيين :

— هل تستطيع أن تكتب في الأهرام كلاماً لا يوافق سياسة صاحب  
جريدة الأهرام ؟

— الجواب : بالطبع لا .

هل أفهم من ذلك أن أصحاب الآراء من الكتاب والنقاد والعامالين في  
الصحيفة نفسها لا حول لهم ولا قوة إلا بأمر صاحب الصحيفة ؟



— الجواب : إنك محق في هذا الفهم .

— إذا أعطيتك الآن مليوناً من الجنيهات فهل تستطيع أن تنشئ  
جريدة من الجرائد .

— لا شك في هذا .

— هل أفهم من ذلك أن هذا المبلغ الكبير من المال هو الذى ينشئ  
الجريدة ويروج لها ويثبت أقدامها ولست أنت الذى تفعل ذلك ؟

— إنك محق أيضاً في هذا الفهم .

والى هنا انتهى الجزء الخاص بحرية الصحافة من المناقشة السابقة .

إن الذى لا شك فيه أن هناك حلولاً كثيرة لمشكلة حرية الصحافة .  
منها ما ذكرنا . ومنها ما لم نذكره إلى الآن . وقد نعرض في الفصول الآتية  
لكثير من الحلول التى من هذا القبيل ، ونناقشها ونحللها ونترك الرأى بعد  
كل ذلك للقراء .



## الفصل السادس

### تعريف جديد لحرية الصحافة

مهما قيل عن حرية الصحافة هل هي حقيقة أم خرافة؟ فإن هذه الحرية جزء من حريات أخرى يجب أن يتمتع بها المجتمع . أثر عن المسيو هريو رئيس الجمعية الوطنية في باريس في وقت ما أنه قال :

« ليس هناك إلا حرية واحدة . وجميع الحريات في الواقع متضامنة معها . وانتهاك إحداها يعتبر انتهاكاً لها جميعاً . فإذا سيكون مصير حرية الفكر بدون الحرية الفردية ؟ وحرية التعبير عن الرأي بدون حرية الاجتماع ؟ وحرية المواطنين في اختيار زعمائهم بدون حرية تقديم ؟ وماذا سيكون مصير جميع هذه الحريات بدون حرية الصحافة ؟ » .

ومن هنا جاء اهتمام الشعوب والحكومات بالحرية الصحفية . وكانت هذه الحرية وما زالت أملاً من آمال هيئة الأمم المتحدة منذ ظهورها إلى يومنا هذا . ونحن نعرف أن من لجان هذه الهيئة لجنة خاصة بحرية الصحافة والإعلام ؛ وهي فرع من لجنة حقوق الإنسان . ولجنة حرية الإعلام هي التي دعت إلى عقد مؤتمر جنيف في مارس سنة ١٩٤٨ للنظر في هذه القضية العالمية ذات الشأن الخطير .

وقد نصت المادة التاسعة عشرة من إعلان حقوق الإنسان التي نوهنا بها إلى ما يلي :

« لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير . وهذا يتضمن الحق في

عدم إزعاجه بسبب آرائه ، كما يتضمن الحق في البحث عن الأنباء وعن  
الإنكار وتلقيها وإذاعتها بشتى وسائل التعبير أياً كانت ودون أى اعتبار  
للحدود الإقليمية .

( والخلاصة ) أن حرية الصحافة كانت ولم تزل الشغل الشاغل لجميع  
الشعوب والحكومات . ومن أجلها عقدت للمؤتمرات تلو المؤتمرات .  
ذلك أنها من الحريات الهامة في بناء النظم الديمقراطية السليمة وبناء السلام  
العالمى المنشود . فهما تعرضت هذه الحرية لنقد الناقدين فإنها جذيرة  
بالبحث فيها والعناية بها ، والتمكين لها بكل الطرق الممكنة .

وما لا شك فيه أنها لقيت من عناية الباحثين ما جعلها تتطور في  
أذهانهم مع الزمن ويصبح لها مدلول يخالف لمدلولها القديم في أذهان  
الحكومات والشعوب . ولتوضيح هذه الحقيقة الأخيرة لا بد لنا من أن  
نستعرض التعريف القديم لحرية الصحافة ونوازن بينه وبين التعريف  
الجديد لها :

اتفق الباحثون قبل الآن على أن المقصود بحرية الصحافة وحرية  
الفرد هو التعبير عن آرائه وأفكاره بطريق الطباعة وذلك في جميع  
الموضوعات بلا استثناء ودون إجازة أو رقابة سابقة . غير أن هذا الحق  
لا يمكن أن يكون مطلقاً كل الإطلاق ، بل لا بد أن يكون محدوداً  
بمحدود القانون .

على هذا التعريف لحرية الصحافة اتفق كل من مسيو هانان Hattin  
ومسيو فرييه ، ولورد مانسفيلد وغيرهم :

وغير خاف على أحد أن هذه التعريفات لحرية الصحافة تتفق وإعلان

حقوق الإنسان الذى جاء نتيجة للثورة الفرنسية المشهورة سنة ١٧٨٩ م  
وأنها لم تستوح شيئاً آخر غير ذلك .

غير أن الحال تغيرت عما كانت عليه في عهد الثورة الفرنسية . فقد  
طرات على العالم ظروف أخرى مخالفة كل المخالفة للظروف التى نشأت فيها  
هذه الثورة ، وخضعت الحياة لتطورات جديدة كان لا بد أن تؤثر في كثير  
من المفاهيم ؛ ومنها مفهوم حرية الصحافة . ونحن نعرف أن الطابع العام للثورة  
الفرنسية كان هو الطابع الفردى أو الأخذ بنظرية الحرية الفردية ، وهى  
النظرية التى تجعل للدولة الهيمنة على ثلاثة مرافق فقط هى : القضاء ، والأمن  
الداخلى ، والأمن الخارجى .

ونحن نعرف أيضاً أن الطبقة التى قامت بهذه الثورة سالفة الذكر كانت  
هى الطبقة الوسطى أو البورجوازية . وهى الطبقة التى قضت على نظام  
الإقطاع . ومن ثم جاء ( إعلان حقوق الإنسان ) الذى تمخضت عنه الثورة  
الفرنسية تسجيلاً للأفكار التى سيطرت على هذه الطبقة ، ودعوة إلى نظام  
اجتماعى جديد يحل محل النظام الإقطاعى القديم ، وكان كل هذا بلا شك  
نصراً كبيراً للبشرية .

غير أن الأمور تطورت — كما قلنا — والأفكار تجددت وظهر من  
هذه الأفكار على ميليل المثال فكرة ( الاشتراكية ) ، وهى النظام الذى  
أوجب على الدولة القيام بمهام جديدة — فيما عدا المهام الثلاثة التى سبقت  
الإشارة إليها — ومن هذه المهام الجديدة للدولة مهمة التعليم ، ومهمة القيام  
بالمشاريع الاقتصادية الكبيرة كالمواصلات والمستشفيات والبريد . بل  
أصبح من أهداف النظام الاشتراكى كذلك تأمين جميع مصادر الثروة عندما  
تصل في ظروفها إلى حد معين . وبسبب هذا النظام الاشتراكى تغير

مدلول الديمقراطية . فبعد أن كانت بمعنى الحرية الفردية أصبحت بمعنى الحرية أو النظام الذى ينبغى تطبيقه فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولم يكن غريباً بعد ذلك أن تأثرت الدساتير العالمية كلها بهذا الاتجاه الجديد فى فهم كلمة الديمقراطية . وفى جو من هذا التغير الجديد الذى طرأ على معنى الديمقراطية بدأنا نسمع صيحات النقد وكرات السخرية الموجهة إلى حرية الصحافة . وكان من هؤلاء الأستاذ (ماندر) الذى تعرضنا لذكره فى الفصل السابق .

وخلاصة هذا النقد — كما عرفنا — أن الذين سبق لهم أن وضعوا إعلان حقوق الإنسان حاولوا أن يضعوا تعريفاً لحرية الصحافة يتفق وهذا الإعلان . وظنوا أن هذا كله كفى ل يتمتع الأفراد بحريتهم التامة فى التعبير عن آرائهم وأفكارهم . ولم يفكروا آنذاك فى أن الاكتفاء بتقرير الحرية أو تعريفها على هذا النحر سوف يؤدى إلى أن يصبح التمتع الفعلى بها وقفاً على فئة بعينها من الناس هم أقوام من حيث المادة . ذلك أن الزمن تطور بالصحافة وجعلها تدخل فى دود التصنيع وأصبح إصدار صحيفة واحدة فى الوقت الحاضر يتطلب أموالاً ضخمة لشراء المطابع والأجهزة والآلات وغير ذلك مما أفضنا فى وصفه فى بعض الفصول المتقدمة .

وهكذا وجد المشرعون أنفسهم أمام حالة جديدة أو مشكلة خطيرة . وهذه المشكلة هى النظر فى حرية الصحافة على أساس اقتصادى إلى جانب الأساس القديم وهو الأساس السياسى .

لقد رأينا كيف ندد الأستاذ ماندر بحرية الصحافة وقال إنها لا يمكن أن يكون لها وجود ما على هذه الحالة . ويعنى بها الحالة التى جعلت حرية الصحافة امتيازاً خاصاً بفئة بسيطة من الناس نطلق عليهم اسم رؤساء تحرير الجريدة .

وعلى هذا فينبغى التشريع الصحافي — وكما حدث ذلك بالفعل في فرنسا عام ١٩٣٦ وعام ١٩٤٤ — أن يعمل حساباً لهذه الحالة الجديدة. بأن نجعل هذه الحرية في متناول الجميع بحيث لا تكون محصورة في فئة معينة هم رؤساء التحرير. وإذ ذلك فقد تصبح الصحافة بحق في خدمة الشعب. وإذ ذلك أيضاً تؤمن الصحافة شرفها واستقلالها ضد ثلاثة أشياء :

ضد الدولة أولاً ، وضد رأس المال ثانياً ، وضد التأثيرات الأجنبية آخر الأمر، وهنا يشعر القارئ حقاً بأنه حر في تلقي الأنباء ، حر في اختيار الصحيفة التي يعتمد عليها في تلقي هذه الأنباء ، حر في تثقيف نفسه عن طريق الصحيفة التي تتابع هذه الأنباء فتقدم للقارئ ما تشاء من فن الطرائف الصحفية ، والأحاديث والتحقيقات الصحفية ، والمواد العلمية والأدبية التي تنصل اتصالاً ما بمادة هذه الأنباء . فن الجاز أن يتخير القارئ صحيفة معينة من أجل هذه الغاية ولكنه يفاجأ بعد قليل باختفاء هذه الصحيفة لالشيء إلا لأنها تعتمد لمنافسة الصحف القوية التي تعتمد على رؤوس أموال ضخمة جمعها حفنة قليلة من ذوى الأغراض الخاصة .

وعلى هذا لحرية الصحافة لم تعد محصورة في المعنى السياسي كما كانت من قبل ولكنها تعدت ذلك إلى المعنى الاقتصادي ، وأصبحت تهدف إلى التحرر من الخضوع لرأس المال. وتلك أولى مشكلات الصحافة الحديثة ، بل إنها أخطر هذه المشكلات جميعاً بدون استثناء. ومنها تتفرع مشكلات أخرى ما زالت محل بحث الباحثين ونظر المهتمين بصالح الجماهير .

نستطيع بعد هذا العرض السريع أن ننظر في هذا التعريف الجديد لحرية الصحافة — وهو التعريف ( الإيست ميد لاند لايد ليمتد ) ( East Midland Allied Ltd ) ونصّه : حرية الصحافة هي حق الفرد

غير المقيد في نشر الاخبار والتعبير عن الآراء والتعليق على الحوادث دون أن يكون خاصاً لآية رقابة حكومية أو لآى ضغط مباشر أو غير مباشر من قبل الهيئات أو الأشخاص الممولين على أن يكون ذلك في حدود القانون<sup>(١)</sup>

\* \* \*

(وبعد) فإن حرية الصحافة على كل حال هي الام الحقيقية في الواقع لجميع المشكلات التي تتعرض لها الصحافة ، منها ولدت ، وبسببها وجدت ، وحوطها تتركز جهود المفكرين لتخليص الصحافة من هذه الامراض والسوم . لقد احتاجت الصحافة إلى الإعلان . وبسبب ذلك أصبحت عبدة ذليلة لهذا الإعلان . وقد احتاجت الصحافة إلى رؤوس الأموال ، وبسبب ذلك أصبحت خاضعة خضوعاً يوشك أن يكون تاماً لهذا المال . وقد احتاجت الصحف والمجلات إلى أن تنكث في مجموعات يتحمل بعضها نفقات بعض ، ويعين القوى فيها الضعيف . وبسبب ذلك أصبحت الكتل الصحفية آلة ضخمة في يد رجل واحد أو مجموعة من الرجال يصرفونها وفق أهوائهم ، ويعبثون بها وبالجمتمع عن هذا الطريق . وقد احتاجت الصحف لهذه الدريهمات المعدودات التي يدفعها القارئ ثمناً لنسخة واحدة من الصحيفة أو المجلة . وبسبب ذلك سلكت الصحافة في سبيل إرضاء القارئ مسلكاً ينأى في بعض الأحيان عن الأخلاق . ثم انزل القارئ معها في هذا التيار . ولو كانت الصحيفة متحررة حتى من رغبات القراء ومن حاجتها إلى استهوائهم لما اختارت لنفسها سبيل الانحراف تلك إذن هي المشكلات التي نجت عن فقدان الصحف لنعمة الحرية . وسنعرض لسكل واحدة منها وننظر في الحل .

---

(١) الدكتور عبد الله البستاني : حرية الصحافة ص ١٥ .

## الفصل السابع

### الصحافة في المجتمع الديمقراطي

للمشائمين من المفكرين أن يرتابوا ما شاء لهم الارتباب في حرية الصحافة . وللمتفائلين أن يتفادوا ما شاء لهم التفاؤل كذلك في حرية الصحافة فالذي لاشك فيه أن لهذه الحرية وجوداً فعلياً في المجتمع الديمقراطي . ولا نبالغ إذا قلنا إن صمام الأمن في المجتمع الذي من هذا النوع هو وحده « حرية الصحافة » .

والصحافة الحرة - كما سبق أن قلنا - هي المسؤولة عن السلام والحرب ، وعن الرفاهية التي تنعم بها ، أو الفقر الذي ترزح تحته شعوب الأرض . وشرط المسؤولية التامة - كما يقول رجال القانون - هو حرية التصرف . فإذا لم تتمتع الصحافة بقدر كاف من حرية التصرف فهي في حل من تحمل هذه التبعة . أما إذا منحت الصحافة هذا القدر الذي تريد فإنها في هذه الحالة تكون شريكة الحكومات في سياسة الشعوب ، وشريكها كذلك في الهيمنة الروحية على جميع المرافق الحيوية اللازمة للأمة . ونظن أن الحكومة الرشيدة هي التي لاتود أن تنفرد بمثل هذه المسؤوليات الثقيلة حتى تبسث لها عن شريك مفيد يقدم لها العون ، ويخلص لها النصح ، ويقود معها سفينة الحكم إلى شاطئ الأمان .

ومن الدراسات التي نقوم بها عن حرية الصحافة نعرف أن هذه الحرية مرهونة في الواقع بأمرين خطيرين .



الأول — حماية الصحافة من رأس المال . فن الواجب إذن إبعاد رأس المال الخاص عن ميدان الصحافة قدر المستطاع . وعلى المفكرين أن يبتدوا إلى الطريق الموصل إلى ذلك .

والثاني — حماية الصحافة من سيطرة الفرد أو الافراد الذين هم رؤساء التحرير وأصحاب الأسهم الكبيرة في المنشآت الصحفية . وعلى المفكرين الذين بعينهم الأمر أن يبتدوا إلى أيسر الطرق للوصول إلى هذا الطريق أيضاً . ومتى ظفرت الصحافة بحريتها على هذا النحو فنحن نضع على عاتقها قدراً من المسؤولية يتناسب وهذا الحظ الذي ظفرت به من الحرية .

لقد تمخض الفكر الحديث في أرقى المجالات الدولية في الوقت الحاضر عما يسمونه بالحریات الأربع وهى : حرية الكلام أوالتعبير ، وحرية العبادة أو العقيدة ، والتحرر من العوز ، والتحرر من الخوف . فهل تضع هذه الجهود عبئاً ؟ أم هل تتحول هذه الحريات الأربع على حد قول المستر « أدلاى ستيفنسون » إلى مخاوف أربعة منها : الخوف من الكساد والخوف من الحرية ذاتها ؟

لا شك هنا أن الصلة بين الخوف من الكساد والخوف من الحرية في ذاتها معناه — في نظر ستيفنسون — أن الرأسمالية الأمريكية التي استبد بها الخوف من الكساد المالى ترى في حرية الصحافة عدواً لدوداً لها . فهى لذلك تحارب هذه الحرية بكل الطرق الممكنة .

على أن حرية الصحافة مهددة بمخطر آخر . هذا المخطرآت من جانب الحكومة . ونعني به الرقابة . ولا نجد في هذا المجال خيراً من عبارة قالها الأستاذ بنجامين كوزستان Consistant دفاعاً عن حرية الصحافة حيث قال :

« يجب أن يعاقب القانون على الهمس والحض على الثورة وكل تفريص ينجم عن إبداء الرأي . فإن مثل هذا القانون يكفل الحرية بدلا من أن يؤذيها . وبدونه لا يمكن الحرية ما أن توجد . غير أن الحكومة بوضعها الصحف تحت إشراف لا يمت إلى المسؤولية القانونية بصلة — إنما تلحق بنفسها ضرراً يزيد خطورة نجاح الاحتياطات التي تتخذها . لأن الحكومة عندما تخضع الصحف لقيد خاص فإنها بهذا الفعل تجعل نفسها بالرغم منها . مسؤولة عن كل ما تكتبه الصحف . وعبثاً تدفع المسؤولية عن نفسها يومئذ . لأن الحكومة التي تستطيع أن تمنع كل شيء تؤاخذ على كل ما تسمح به بعد ذلك . وهنا يعتقد الناس أن الحكومة خلف الصحفي ، ثم وجه الاستاذ حديثه إلى الحكومة ورجاها قائلاً :

« فإن جعلتم الصحف حرة أصبحت أقوالها أحاديث فردية ، أما إن قيدتموها فإن الناس سوف يلجئون وراء هذه الأحاديث إعداداً أو تمهيداً لإجراء ما أو لقانون ما » .

« وعلى هذا فن الحير لاية حكومة تعتنق النظام الديمقراطي أن تسمح للآراء الحرة الصحيحة بالوجود وتساعد على الظهور ، فإن هذا كفيل بخلق شعور الثقة بين الحاكم والمحكوم . والصحف وحدها هي التي تستطيع أن تخلق هذا الرأي » .

ثم قال : « ومع ذلك فإني لم أبحث موضوع حرية الصحافة إلا من ناحية مصلحة الحكومة . أما مصلحة الأفراد فإن الكلام فيها يطول وذلك أن الضمان الوحيد للفرد ضد العسف والظلم هو النشر وأسهل نشر وأنظمة هو ما تقوم به الصحف » (١) .

بهذا المعنى وحده تصبح الصحافة — أو يجب أن تصبح — مرادفة لكلمة الديمقراطية . مادام هذا اللفظ يعنى (حكم الشعب بواسطة الشعب) . كما يعنى (حق الاقليات فى أن يسمع رأيها فى كل أمر) . ومن ثم أثر عن الصحافى الإنجليزى المشهور شريدان أنه قال :

« خير لنا أن نكون بدون برلمان من أن نكون بلا حرية صحافة إذ الأفضل أن نحرم من المسؤولية الوزارية ومن الحرية الشخصية ومن حق التصويت على الضرائب ولا نحرم من حرية الصحافة ذلك أنه بهذه الحرية الأخيرة نستطيع إن عاجلا أو آجلا أن نستعيد جميع الحريات الأخرى » .  
والدول بالقياس إلى حرية الصحافة فريقان :

١ — فريق يؤمن بحرية الصحافة ، ويعتمد على السيطرة عليها سيطرة تامة باعتبار أنها مرفق من المرافق العامة وعن حق الدولة للمهيمنة على جميع المرافق خدمة للمحكومين أنفسهم قبل كل شئ .

٢ — وفريق آخر هو الدول الديمقراطية التى تؤمن بحرية الصحافة ، ولكنها فى الوقت نفسه تضع العراقيل الكثيرة دون تحقيق هذه الحرية الصحفية على الوجه الأكمل . وقد أشرنا من قبل إلى بعض هذه العراقيل . ومن أهمها كما سبق عقبة من جانب رأس المال ، وعقبته من جانب أصحاب الصحف .

ويرى الأمريكيون أنه لا ينبغى على الإطلاق أن تتدخل الدولة فى شئون الأفراد . وهم يفتحون باب الحرية الصحفية على مصراعيه . فإذا سئل الأمريكى عن الضرر الذى ينجم من الإسراف فى هذه الحرية الصحفية التى قد تتيح لبعض الصحف أن تعتمد على أهوال أجنبية وتسعى لاهداف

غير أمريكية أجاب الأمريكي على الفور بأنهم في أمريكا يعتمدون على ذكاء الشعب وحرية في التصرف وقدرته على التعبير وعلى المناقشة القوية التي توجد بين الصحف الأمريكية حول الرأي . ومن ثم ينظرون إلى حرية الصحافة على أنها أولى الحريات الأربع المعروفة . وهم يعتقدون أن السلام والأمن العالمي لا يقوم إلا على الفهم الإنساني ، والفهم الإنساني لا يقوم إلا على حرية الصحافة . بمعناها الواسع . وهو المعنى الذي يشمل الصحف والسينما والراديو والتلفزيون . ومن ثم شهد التاريخ صراعاً رهيباً بين الأفراد والدولة أو الكنيسة من أجل الحرية . وكان أروع الشهداء وأخلفهم بالتقدير والإعجاب شهداء الحق والحرية .

\*\*\*

كل هذه الأسباب المتقدمة دعت المفكرين إلى البحث عن حل لهذه المشكلة المزمته ، وهي مشكلة حرية الصحافة . وكانت المنظمات الدولية هي السبّاقة إلى هذه المحاولة . ومن ثم عقدت هذه المنظمة مؤتمرين مشهورين لحرية الإعلام :

أولهما — سنة ١٩٤٨ م من ٢٣ مارس إلى ٢١ أبريل .

وثانيهما — سنة ١٩٥١ م من ٥ يناير إلى ٧ فبراير .

وانتهت هذه المؤتمرات بإعداد اتفاقية لحرية الإعلام . ومع ذلك فإنه مما يبعث على الأسف حقاً ألا تخرج هذه الاتفاقية حتى اليوم إلى النور . فقد اعترضت الدول الكبرى الثلاث على المشروع . وهذه الدول هي : الاتحاد السوفيتي وأمريكا وإنجلترا .

المسألة الثانية

---

الرقابة على الصحف

(وبها فصلان)

## الفصل الثامن

### الصحافة ورقابة الرأى العام

إذا كان للواجب الوطنى وسائل مختلفة يؤدى بها ، فما لا شك فيه أن الصحافة تعتبر من أفدر هذه الوسائل وأشرفها لأداء هذا الواجب ، ولكن كيف يمكن للصحفى أن يؤدى هذا الواجب أداء يرتاح له ضميره ويكون فى الوقت نفسه مصدر خير للمجتمع ؟ لا شك أن الطريق الوحيد إلى ذلك إنما هو حرية الصحافة . وهذه الحرية تعتبر فى جميع الأمم الراقية صمام الأمان لها . وإذا حدث أن سمى جريدة من جرائد الرأى بنفسها إلى مرتبة عالية من مراتب النزاهة والأمانة والإخلاص . ويقال إن صحيفة التايمز فى إنجلترا تتمتع بهذه المنزلة . كما يقال إن رئيس تحرير هذه الصحيفة الكبيرة فى إنجلترا ينظر إليه دائماً على أنه شريك للحكومة الإنجليزية فى المسؤولية التى تقع عليها ، وذلك باعتبار أنه موجه للحكومة فى كثير من المسائل الهامة وأن لتوجيهاته وزناً كبيراً فى السياسة الخارجية خاصة .

غير أن الصحيفة فى يد مالكها كالسلاح فى يد حائله ، فإذا كان صاحب السلاح أقالماً أحسن استخدام هذا السلاح ، كما أحسن اختيار الموقف المناسب لاستخدامه أيضاً . أما إذا كان صاحبه سقيماً أو من ذوى الأغراض الخبيثة فإنه يسمى استعمال هذا السلاح ويجعل منه شراً ويلا على المجتمع . على أن كل حق فى الوجود وراه واجب . وكل حرية تقابلها مسؤولية . ومسؤولية الصحفى الحرّ مسؤولية ضخمة بمعنى الكلمة . لأنه رجل يعمل .

بوحى من ضميره . وأمثال هؤلاء قليلون جداً في جميع الأمم . أما الأغلبية الساحقة من المشتغلين بالصحف فلا بد لهم من الخضوع لنوعين من الرقابة .  
الاولى — رقابة من جهة رأى العام وهى رقابة دائمة لا تزول .

والثانية — رقابة من جهة الحكومة وهى رقابة تقتضيها بعض الظروف والأحوال .

ولنبداً بالاولى :

### رقابة رأى العام

ليس شك في أن الصحافة أقدر من غيرها من حيث التأثير في رأى العام . وذلك أن الصحيفة تملك من الطرق المؤدية إلى هذا التأثير مالا تملكه الخطابة أو الإذاعة أو السينما . ومن أهم هذه الطرق التكرار . . . وما زال للكلمة المطبوعة إلى يومنا هذا من السلطان على النفوس والعقول ما ليس للكلمة المسموعة في أى شكل من أشكالها المعروفة كالسينما والتلفزيون وغيرهما .

ونحن نعرف أن التأثير السيئ للصحافة إنما يأتي من نواح عدة منها :

أولها — الدعايات المغرضة في الداخل والخارج .

ثانيها — الاخبار الموجهة بقصد تحليل القارىء .

ثالثها — الاعتماد على عنصر الإثارة وهو ما يسمى بالصحافة الصفراء .

ومن حق الشعب إذن أن يقي نفسه من هذه السموم الثلاثة وأن يحمي

ظهره من تلك الأخطار الفتاكة . وقد كشف الرئيس جمال عبد الناصر في كثير من خطبه عن الدعاية السوداء التي قامت بها الصهيونية العالمية عن طريق

الصحف الأمريكية . وبلغ الأمر بهذه الدعاية أنها زيفت بعض المجلات المصرية ، وزيفت بعض الرسوم الكاريكاتورية ، وزيفت بعض الأحاديث الصحفية ، ونسبتها تارة إلى رئيس الجمهورية العربية وأخرى إلى القائد العام للقوات المسلحة . وقد أجاب رئيس الجمهورية العربية على هذا بقوله مامعناه : « إننا لم نعمل من جانبنا في دحض هذه الأكاذيب على مجرد التكذيب بقدر ما عولنا في ذلك على وعي الشعب العربي وفطنة هذا الشعب وقدرته على التمييز بين الزائف والصحيح من هذه الصور والأحاديث » .

وأما من حيث الأخبار الموجهة فلدينا مثل واضح لها فيما أوردته الفيلسوف هارولد لاسكي في كتابه محنة الديمقراطية حيث قال : « إن القدرة على توجيه الأخبار وجهة معينة في الصحيفة «معناه حرمان القراء من أن تصل إليهم المادة التي يستطيعون بها أن يكونوا لأنفسهم رأياً في كل مشكلة من المشكلات التي تعرض لهم » . ثم قال الأستاذ لاسكي ساخراً من الصحافة البريطانية : « إن من يوازن بين الطريقة التي عالجت بها الصحافة البريطانية موضوع نزع السلاح في وقت انعقاد مؤتمر جنيف سنة ١٩٣٢ والطريقة التي عالجت بها تلك الصحافة أخبار السلوك الجنسي لرجل من رجال الدين في الكنيسة في الفترة نفسها ليشهد بأن الصحافة البريطانية أولت كل عنايتها واهتمامها الموضوع الأخير . وقصدها من ذلك واضح كل الوضوح وهو إهمال الموضوع الأول بالرغم من خطورته — وهو موضوع نزع السلاح ؛ وهنا لا يجد القارئ صعوبة ما في اكتشاف هذه الطريقة التي يتكون بها الرأي العام في بلد من بلاد الديمقراطية الرأسمالية كإنجلترا » .

وهكذا ندق هذه الطرق التي تلجأ إليها الصحف بقصد توجيه القراء ويصبح من الصعب عليهم أن يفهموها أو يكشفوها . حتى يأتي رجل كهذا



الفيلسوف ويساعدهم على كشف هذه الألغوبة من جانب الصحافة . وهكذا يدر تماماً أننا بحاجة ماسة إلى « هارولد لاسكى » فى كل أمة من الأمم وفى كل فترة من الفترات التى تسلك فيها الصحافة مثل هذه الطرق للثوية فى توجيه الأخبار وكان الصحافة العالمية لم تصبح مسؤولة عن السلام ولا عن الرخاء المادى لأبناء هذا الكوكب الذى يعيش فيه الناس ، ولا من الجهل والمرض والفقر والعوز وغيره من أعداء البشرية إلى اليوم .

معنى ذلك باختصار أن نوعاً من المسؤولية يقع على عاتق القراء للصحيفة ، ولا ينبغي أن يعنى القراء أنفسهم من هذه المسؤولية بحال ما فعلى القراء فى جميع الأمم الراقية أن يعنوا بالأمور التى تتصل بمستقبلهم ومستقبل الأمم التى ينتمون إليها . وعليهم أن يفهموا أن الغرض الصحيح من حرية الصحافة وعليهم أن يضطروا الصحف إلى توخى المصاحبة والخير فى قيادة الجماهير وأن ينتهوا جيداً إلى ذلك وأن يحاسبوها عليه فى نهاية الأمر .

على القراء أن يفهموا هذه الحقيقة القائلة ( بأن لكل أمة صحافتها التى تستحقها ) . فالأمة الراقية تستحق صحافة راقية . والأمة المتخلفة تستحق صحافة متخلفة . وإذا كانت الصحافة هى السلطة الراجعة فعنى ذلك أنها حاكم قوى وسلطان مسيطر ، وراع له رعيته التى يتصرف فيها بدون منازع . وكما فى الحديث الشريف « كيفما تكونوا يُدلّ عليكم » .

وأما من حيث الإثارة وهى الناحية الثالثة التى يأتى منها الخطر على القراء من جانب الصحافة ، فسنحدث عنها بشئ من الإسهاب فيما بعد ذلك . ولكن حسبنا فى هذا الفصل أن نقول إن على الرأى العام فى المجتمعات المتقدمة واجباً كبيراً من هذه الناحية ونحن حين نشكو من تفاهة الصحف فى بعض الأحيان ومن اعتمادها التام على عنصر الإثارة فى بعض الأحيان .

فإنما وزر ذلك لا يقع كله على الصحافة بل يقع جزء كبير منه علينا نحن القراء . فنحن الذين نستطيع أن نضطر الصحف إلى الدورل عن هذا الطريق . لأن الصحف لا تلجأ إلى مثل ذلك إلا لإرضائنا واجتذاب العدد الأكبر منا ليعود ذلك عليها بالربح الذى تريد . وليس للصحيفة حاجة إلى اتباع هذه الطريقة إلا لمثل هذا القصد .

إن الجمهور فى بلد له حظ من الترقى والحضارة والتهديب والتعلم هو الذى يستطيع أن يرقى بالصحافة من طور الإثارة والتفاحة إلى طور المشاركة الحقيقية فى بناء المجتمعات أو إلى طور الصحافة العاملة أو الدراسة لجميع المشكلات ، والصحافة المؤمنة بأن لها رسالة تفوق جميع الرسائل .

---

## الفصل التاسع

### الصحافة والرقابة

قلنا إن حرية الصحافة في ذاتها أمر من الأمور التي يكثر حولها الجدل في كل بلد من بلاد العالم إلى يومنا هذا ، فن قائل إن هذه الحرية يجب ألا يكون لها حد . وحيثه في ذلك أن في الصحافة بوجه عام دواء يشفي من دائها . ذلك أن القارئ الحديث أصبح لا يقنع في الواقع بصحيفة واحدة يقرأها بل إنه يعتمد إلى صحف كثيرة يطالعها ويتبناها . ومن ثم كان الضرر الذي تحدثه صحيفة ما تصاحبه صحيفة أخرى بحيث يريد خبر الصحافة في النهاية على نشرها .

ومن قائل إن حرية الصحافة يجب أن تكون لها حد وإن على الحكومة أن تخضع الصحف لطائفة من القيود التي تكفل صيانة الأمن . وحيثه في ذلك أن الدولة مسؤولة حقاً عن هذا الأمن في الداخل وفي الخارج ، مسؤولة كذلك عن حماية النظام القائم ما دام في هذا النظام ضمان الحياة أفضل ، ووضع أفضل ، ونجاة لهم من أوضاع قديمة فاسدة ثبت فسادها ، وأحس الناس ضررها ، وجاهدوا في التخلص من هذه الأضرار حتى تيسر لهم ذلك .

من هنا وجد في تشريع كل أمة من الأمم على وجه التعميم ما سمي « بحرائم الرأي » ، غير أن جميع المفكرين متفقون على أن هذا النوع من القيود لا يصبح مطلقاً أن ينصب على حرية الرأي . وإلا نتج عن ذلك بطبيعة الحال امتناع الكثرة من الكتاب وذوى الأفكار من نشر آرائهم خوفاً

من العقوبة التي تلحق بهم . على أن من الحقائق المسلم بها أن الكتاب في الأمم الراقية لديهم نوع من الحساسية يدركون بها أن الحرية التي يتمتعون بها لها حدود تقف عندها . وهذه الحدود هي احترام حقوق الفرد والمجتمع . ومن هنا وجب النظر إلى حرية الصحافة على أنها إحدى المقدسات في كل بلد من البلاد التي لها حظ ولو ضئيل من الحضارة والرقى .

ولكن ما المقصود في كتب القانون بجرائم الرأي ؟

إن المقصود بها هو ذلك النوع من الجرائم التي تتعلق بالأفكار والعقائد والمذاهب والمبادئ على اختلاف أنواعها وأشكالها سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية أم فلسفية .

وتمضى كتب القانون في وصف جرائم الرأي فتقول إنه لا بد لوقوع أية جريمة من جرائم الرأي أو جرائم الصحافة من توفر ركنين هما : ركن العلانية أو النشر من جهة ، وركن العمد أو القصد من جهة ثانية .

وندع جرائم الرأي جانبا . وننظر في الرقابة على الصحف من حيث هي فنجد لها أشكالا كثيرة من أهمها إثنان في الحقيقة هما :

١ — شكل الرقابة الاستثنائية ، وأكثر ما تكون هذه الرقابة في زمن الحرب .

٢ — شكل الرقابة الجزائية ، وهي الرقابة التي يحكم فيها القضاء ، كما يحكم في بقية الجرائم الأخرى فيما عدا جرائم الصحف .

وكلا المظهرين السابقين من مظاهر الرقابة ضرورة من الضرورات التي تدعو إليها الظروف ، ومهما قيل في كل منهما فإنهما لا تلحقان ضرراً كبيراً بالحرية الفكرية أو الصحفية مادام الهدف منهما واضحاً كل الوضوح ، وهو .

حماية المجتمع من الانحرافات أو التيارات التي قد تقضى به إلى الهاوية .  
ولا شك أن من حق الصحفي — بعد هذا وذاك — أن يعامل في كل  
دولة من الدول معاملة للمواطنين الآخرين سواء بسواء . فليعامل إذن معاملة  
الطبيب والمهندس والمحامي والمدرس والتاجر والصانع وكل ذى حرفة من  
الحرف ، أو كل ذى تبعة من التبعات . وكل هؤلاء سواء أمام القانون .  
فإذا أقام الصحفي بواجبه في حدود النزاهة . والشرف وبقصد الإصلاح  
والإرشاد مضى في طريقه إلى نهايته ، لا يصح أن يعرضه أحد ولا أن  
يعرقل سيره قانون . أما إذا أخطأ هذا الصحفي خطأ تسبب عنه ضرر  
الفرد والمجتمع فهنا ينال هذا الصحفي من العقاب ما يتناسب وخطورة الخطأ  
الذى ارتكبه أو الضرر الذى سببه .

الاخذ بنظام الرقابة الحكومية يصبح في بعض الأحيان ضرورة لاغنى  
عنها . خذ لذلك مثلاً أوقات الحرب . ففي مثل هذه الأوقات نرى أن  
حساسية الشعوب تبدو شديدة إلى غير حد . ونرى هذا الشعب في مثل ذلك  
الظرف يميل كثيراً إلى تصديق الشائعات ويظهر إعراضه العام عن تصديق  
الأخبار الرسمية بالرغم من أن هذه الأخبار الأخيرة تكون في الغالب  
هى الصحيحة .

لكن الذى لا ريب فيه أن الرقابة الحكومية في ذاتها تتناسب تناسباً  
دقيقاً مع ماضى الأمة في الحرية من جهة ، ومع حالتها الراهنة ووضعها  
السياسى القائم من جهة ثانية . ومن قال بغير ذلك فهو مسرف أو منحل .

فأمة عربية في الحرية كالأمة الإنجليزية لا تحتاج فيها الحكومة إلى  
فرض الرقابة الشديدة . وذلك حتى في وقت الحرب . بل إن الشعب ينظر  
في مثل هذه الحالة إلى رئيس تحرير الصحيفة كصحيفة التيمس على أنه

شريك لرئيس الحكومة البريطانية في الشعور النام بالمسؤولية . ومن ثم لا تخضع صحيفة التيمس في أوقات الازمات والحروب نفسها لما تخضع له غيرها من الصحف التي تصدر في إنجلترا .

ولكن — هل معنى ذلك أن صحيفة التيمس مسئولة عن حرب السويس التي وقعت في سنة ١٩٥٦ وعن العدوان الثلاثي الذي وقع على مصر في ذلك الحين ؟ نعم — بلا شك في أنها مسئولة عن ذلك ما لم تكن قد اعترضت بقوة على المسترليندن رئيس الحكومة البريطانية في تلك الفترة . ويظهر أن هذا الرجل وأعضاء حكومته لم يستمعوا للمناقشات السياسية حول هذا الموضوع — وهو موضوع حرب السويس — سواء كانت هذه المناقشات من جانب الصحافة أم كانت من جانب الشورى . ومن هنا تعرض الشرف البريطاني للهزة التي تعرض لها .

والخلاصة أنه ينبغي أن تكون الحدود التي يحد بها القانون من حرية الصحافة — حتى في الأوقات الاستثنائية المعروفة — أشبه شيء بالراية الحمراء أو النور الأحمر الذي نجده في الطريق العام . . فليس من الحكمة ولا من المصاحبة أن يتجاهل العاقل هذه العلامات بحجة أنه يفظ لاختطار الطريق العام وقادر على أن يتفادى كل هذه الاختطار أو الازمات كما أنه ليس من الحكمة ولا من المصلحة أن يبالغ العاقل في تخوفه من هذه العلامة الحمراء مبالغته تشل من حركته ، وتحد من قوته ، وتحدث له ارتباكاً من أى نوع كان . . .

• • •

سبق أن ذكرت عبارة هامة للأستاذ ( كوزيستان ) قال فيها : « إن الحكومة التي تفرض الرقابة على الصحف إنما تضعف من المسؤولية التي

تضمها على عاتقها نحو المجتمع ، والذي لا شك فيه أن هذا هو موقف الحكومات التي تلي الثورات . وهنا نريد أن نسأل هذا السؤال :

أيهما أشد حاجة إلى الآخر : الحكومة أم الصحافة ؟

يظن بعض الناس أن الصحافة أشد حاجة إلى الحكومة ويظن آخرون أن العكس هو الصحيح .

والحقيقة أن كلا منهما محتاج إلى الآخر بدرجة واحدة . فالصحافة تحتاج إلى الحكومة تزويدها بالأخبار التي يريد أن يعرفها الناس . فغير للصحافة والحكومة إذن أن تكونا على اتفاق دائم يسمح بتبادل الأخبار والأفكار لصالح هؤلاء الناس ، أما الخلاف بين الجهتين فإنه يفوت على الجمهور فوائد كثيرة ويعوق سير التقدم المنشود من جانب الصحافة وجانب الحكومة .

ولنفرض أن حكومة من الحكومات طلبت من صحيفة من الصحف واسعة الانتشار أن تنشر في صفحتها الأولى خبراً هاماً من الأخبار . ولنفرض أن نوعاً من سوء العلاقة كان واقعاً بينهما إذ ذاك - فإن في وسع الصحيفة الواسعة الانتشار في هذه الحالة أن تمسك بالحكومة وتعتذر لها عن نشر هذا الخبر أو ذاك في موضع معين بالذات متملة في ذلك بسبب من الأسباب الفنية التي لا تنكرها الحكومة .

بمثل هذه المعاملة تستطيع الحكومة أن تعامل الصحف . ولكن على حساب من كل ذلك ؟ لا شك أنه على حساب الجمهور القارئ فقط . وهذا ما لا نحب مطلقاً أن تصل إليه مهمة الإعلام في بلد من البلاد .

إن الحرية بالقياس إلى الصحف بمثابة الغذاء بالقياس إلى أجسام البشر . وأما الرقابة في وصفها الزيه فهي بمثابة الدواء أو الحمية التي تضطر إليها بعض الأجسام في حالات طارئة هي حالات المرض . والذي لا ريب فيه

أن الأجسام التي تعاف الدواء محكوم عليها بالإزمان في المرض . على حين أن الأجسام التي تروض نفسها على قبول الدواء سرعان ما تتخلص من هذا الذي طرأ عليها — وهو المرض .

وذلك بالضبط هو موقف الحكومات الرشيدة من الصحافة الرشيدة في الحالات الاستثنائية التي منها حالة الحرب البادة ، وحالة الحرب الساخنة وحالة الثورات والانتفاضات التي تهدف إلى صالح المجموع ، والحالة التي تقصر فيها أمة من الأمم بأنها تبني نفسها من جديد ، وأنها لا بد أن تحيظ نفسها في فترة البناء بسياج من القوانين الضرورية لحماية البناء من السقوط والانهيار . وفي شيء من الدقة والصرامة التامة نستطيع أن نقول بأن لكل شعب من الشعوب في فترة من فترات التاريخ وصفاً يختلف كل الاختلاف عن أوضاع الشعوب الأخرى في نفس هذه الفترة ، كما يختلف في الوقت نفسه عن أوضاع هذا الشعب في فترات تسبق هذه الفترة . وعلى العقلاء في الأمة أن يكونوا كالأطباء سواء بسواء . فلا بد لهم من الدقة في تشخيص الحالة التي عليها الأمة في وقت معين وتحت مؤثرات معينة .

وعلى الحكومات من الجانب الآخر أن تسير في نفس الطريق ، وتظهر بمظهر الطبيب البارع الذي يسقي المريض دواء خالصاً ، ويلزمه غذاء خاصاً ويظل على هذا النظام من العلاج حتى تزول الحالة المرضية التي من أجلها خضع لهذا النظام .

ونحن الآن في الجمهورية العربية المتحدة لا بد أن نعرف أننا في حرب ضد إسرائيل ، وأن نوطن أنفسنا على هذا الصراع الطويل . . والاستمرار من جانبه لا ينم عنا لحظة واحدة ، ولا يني عن مناوأتنا بكل الطرق الممكنة . ومن هنا نلتمس العذر لأية حكومة من حكومات الشرق الأوسط عندما



تعمد إلى سياسة التوجيه التي يقصد بها تأمين ظهر الدولة ذاتها من جهة ،  
و تأمين ظهر الشعب العربى من جهة ثانية ، و تأمين ظهر الصحافة أيضاً من  
الجهة الثالثة .

إن سياسة التوجيه فى مثل هذه الحالة بالذات ضرورة من الضرورات  
بل هى ضرب من ضروب التدرج الذى يصفه الأطباء على النحو الذى  
شرحناه الآن .

إن كل نظام جديد من أنظمة الحكم محتاج فى بدايته إلى صيانة ورعاية  
لا يمكن أن يتوفر له إلا عن طريق التوجيه الصحيح الذى من هذا النوع  
بشرط واحد فقط ألا يقف هذا التوجيه فى سبيل تدفق الأخبار الصحيحة  
أو الآراء الصحيحة ، وبغير هذا الشرط يتعطل الجهاز الصحفى كله جملة  
واحدة . و يتعطل الجهاز الصحفى الحكومى كذلك تبعاً لذلك .

إننا مخلصون للحق وللمنفعة فى كل كلمة جرى بها القلم فى مناقشة هذه  
المشكلة من مشكلات الصحافة فى الوقت الحاضر وهى مشكلة التوجيه وإن  
كننا نعتز بعد هذا وذاك أننا لم نوف هذا الموضوع حقه من البحث  
العلمى معتمدين فى ذلك على الباحثين الآخرين الذين هم أقدر منا على مثل  
هذا البحث .

على أنه لا بد أن يكون للتنظيم الجديد للصحافة بالجمهورية العربية المتحدة  
صورة جديدة مخالفة للصورة القديمة وأهداف جديدة غير الأهداف  
القديمة . والذى أعتقد وأكاد أراه رأى المين أن العهد الجديد للصحافة  
سيكون فيه نوعاً من التعاون الصادق بين أصحاب الرأى الحر وولى الأمر ،  
وهو تعاون يرمى إلى إبطال الباطل وإحقاق الحق والنظر فقط إلى المصالح  
العليا للوطن العربى .



المسألة الثالثة

---

الإعلان في الصحف

( وبها فصل واحد )

## الفصل العاشر

### الصحافة والإعلان

عرفنا أن ( حرية الصحافة ) هى أم للمشكلات التى تعرض للمشغلين بالصحافة . وعن هذه المشكلة آلام تتولد مشكلات أخرى من أهمها الرقابة بنوعها :

رقابة الحكومة من جهة ورقابة الرأى العام من جهة ثانية .

ومن ثم مشكلة أخرى كذلك لا تقل فى خطورتها عن مشكلة الرقابة وهذه المشكلة هى الخاصة بالإعلان .

، ونحن إذا نظرنا نظرة عملية إلى الصحافة وجدنا عملاً صناعياً وتجارياً فى وقت معاً والحقيقة التى لا ينكرها أحد أن الصحافة فى جوهرها كذلك . ونحن نعرف أن الصحف لا تقتصر على بيع الأخبار بل تبيع كذلك الإعلان . ونعتمد على المصدر الأخير فى جلب مواردها وجمع المال الذى هو عصب الحياة بالنسبة لها . ولهذا تحرص الصحف على إحاطة هذا المورد الأخير بجميع الضمانات الكافية لأن قيمة الإعلان فى صحيفة ما إنما تتوقف عادة على مدى توزيع هذه الصحيفة أو سعة انتشارها أو بعبارة أخرى على عدد القراء وعلى مدى القدرة الشرائية عند أولئك القراء .

وإذا ما صادف أن أندفع المحرر فى أثناء تأدية رسالته فى كتابة ما قد يسمى إلى القراء بدافع الرغبة فى تنوير الرأى العام وانخفضت قيمة التوزيع تبعاً لذلك فإن مدير إدارة الصحيفة سرعان ما ينتبه لهذه الحالة ، ويتدبر

الامر مع كبار المسؤولين في الصحيفة فلا يسمح هؤلاء للتحرير أن ينسى أن ما يظنه فناً ورسالة مرتبط أشد الارتباط بالاعتبارات المادية أو بعبارة أخرى بالإعلان .

وذلك أنه ليس في وسع الجريدة — أية جريدة — أن تعتمد في حياتها على إيرادها من التوزيع — أو بعبارة أخرى — على الثمن الذي يدفعه الجمهور مخصوصاً منه النسب التي تأخذها شركات التوزيع ومتعهدو البيع . وقد ثبت للكثيرين أن إيراد الصحيفة من التوزيع لا يقوم إلا بثلث تكاليف الإنتاج . وإن على الصحيفة بعد ذلك أن تحصل على الثلثين الآخرين من موارد أخرى مثل الإعلان . ومن هنا تقع الصحيفة تحت سيطرة المعلنين وأصحاب رهوس الأموال . ومن هنا تبدأ المشكلة التي ندرسها الآن .

إن الذي لاشك فيه أن الإعلان في المجتمعات الديمقراطية خاضع لرجال الأعمال . ورجال الأعمال لا هم إلا الكسب المادى واستخدام جميع وسائل الإعلان المؤدية إلى هذا الكسب مهما كانت هذه الوسائل ضارة بالمجتمع .

وتطبق ذلك على أمريكا — مثلاً — واضح للعيان . فإن أصحاب رهوس الأموال في تلك البلاد هم الذين يؤثرون و سياسة الحكومات . بل هم الذين يأتون برؤساء الحكومات أو الجمهوريات . وهم الذين يملون عليهم رغبتهم في مجالات شتى منها . ومنها المجال السياسى والمجال الاقتصادى ونحو ذلك .

ولهذا أصبح موقف الصحافة الحديثة من الإعلان موقفاً دقيقاً للغاية . وتناول الباحثون هذه المشكلة لكل من زاوية معينة . ولذلك اختلفوا فيما

بينهم اختلافاً بيناً . فمنهم من هاجم الإعلان ، ومنهم من دافع عنه وأيده ،  
ولكل من الفريقين حججه وأدلته .

وأما مديرو الصحف ، وهم المسؤولون عن الإعلانات التي ترد إليها ،  
فيرون أن الصحيفة في استطاعتها ألا تكون عبدة خاضعة للإعلان . وذلك  
إذا أعرضت — بالاتفاق مع بقية الصحف الكبرى في المدينة — عن نشر  
إعلان بعينه . وفي هذه الحالة تصبح الجريدة سيدة الموقف . وقد حدث  
ذلك مراراً لجريدة الأهرام . فقد مضى على هذه الصحيفة وقت كان فيه  
الإعلان الذي ترفض الأهرام نشره على صفحاتها يصبح مقضياً عليه بالمرور  
الأبدى<sup>(١)</sup> .

ولكن لندع أقوال مديري الصحف جانباً . ولنقف لحظة عند رأى  
جريدة التيمس . وقد عبّرت عن رأيها في هذه المشكلة في الكتاب الذي  
وضعت فيه هذه الصحيفة الكبرى في تاريخ حياتها<sup>(٢)</sup> حيث تقول :

« منذ عرف الإعلان طريقه — إلى الصحافة — أو منذ وضعت الصحافة  
كل إمكانياتها في خدمة الإعلان ، وكان ذلك بعد ثورة جامعة — انتقلت  
بالصحافة من طور إلى طور ، وانتقل فيها ميزان القوى من جانب إلى جانب  
فرجح جانب الإدارة في الصحف على جانب التحرير بها . وظهر نفوذ رجال  
الأعمال على نفوذ رجال السياسة . ولولا موارد جريدة التيمس من الإعلان  
التجاري لما استطاعت أن تصبح في إنجلترا الصحيفة الجبارة أو الصحيفة  
التي هي الصاعقة Thunder على حد قول الكتاب نفسه ، ولما سميت بهذا  
الإسم منذ القرن التاسع عشر حين كانت تخشاه الحكومات والأحزاب  
والهيئات . ولولا الاعلان لما أمكنها التخلص من الاعتماد على المصروفات

(١) من محاضرة للأستاذ سيداً بوالنجا في نادي خريجي معهد التربية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٠ .

(٢) History of the Times Vol. I. P. 20 - 21

السرية التي كانت تدفع لها من خزانة الدولة تحت إسم الإعلانات السياسية .  
ولولا الإعلان أيضاً لما أمكنها الاحتفاظ باستقلالها أمام عدد من أعضاء  
البرلمان ، ومن ذوى السلطان والجاه كرجال الحكم ومن إليهم .

وبل إنه حين فرضت ضريبة النعقة على الإدلان في الصحف الإنجليزية  
عام ١٧١٢م كان المقصود من ذلك هو إعادة هذا السلاح الخطير — الذى  
هو سلاح الصحافة — إلى أيدي رجال الحكم والسياسة ، بعد أن كان في  
أيدي رجال الاقتصاد والمال ، ثم قال الكتاب .

« غير أن حدوث الرواج التجارى العظيم في بريطانيا في النصف الثانى  
من القرن الثامن عشر كان ظاهرة عميقة الأثر في حياة الصحافة البريطانية .  
ذلك أنه اقترن بزيادة هائلة في كمية الإعلان . فبياً ذلك للصحافة درجة من  
الاستقلال لم تحلم بها من قبل . وكان هذا الرواج التجارى في الحقيقة أساساً  
لذلك الاستقلال الذى تمتعت به الصحافة . فتذ يومئذ تشجعت الصحف في  
انجلترا على نشر الأخبار السياسية الحرة وأفسحت صدرها للكتاب الكبار  
من أمثال Junius وديفو وغيرهما ممن تركوا آثاراً عميقة في رأى  
العام الإنجليزي وحرية الصحافة الإنجليزية .

\* \* \*

وندع الحديث عن صحيفة التيمس الإنجليزية إلى الحديث عن الصحف  
العربية في مصر بوجه عام وإن قدرنا ضئيلاً من الجهد في دراسة بعض  
الصحف الصادرة في مصر تقفنا على المعلومات الآتية :

أولاً — تتكلفت الصحيفة التي يتراوح عدد صفحاتها من ١٢ — ١٦  
صفحة مبلغاً يتراوح بين ١٢ — ٢٠ ملياً .

ثانياً — يبلغ دخل الجريدة الصافي ( وعدد صفحاتها من ٨ — ١٠

صفحات سبعة مليات — أى بخسارة قدرها فى المتوسط خمسة مليات ،  
وترتفع نسبة الخسارة فى الجريدة التى تزيد عن إثنتى عشرة صفحة إلى مبلغ  
ثمانية مليات ، وأحياناً إلى قرش صاغ .

ثانياً — كلما ارتفع توزيع الصحيفة وقل فى الوقت نفسه عدد الإعلانات  
كثرت الخسائر وخاصة بعد الرقم (مائة ألف) والنتيجة أن خسائر الجريدة  
لا يمكن تعويضها إلا بطريق واحد هو طريق الإعلانات<sup>(١)</sup> .

### مثال فى أمريكا :

وعلى هذا الحقيقة البارزة هى أن الإعلان يدمج دائماً سعة الانتشار  
وارتفاع التوزيع . أى أن الصحيفة الواسعة الانتشار هى التى تتمتع بأكبر  
قدرة ممكنة من الإعلان . والعكس صحيح . ومن هنا تعاني جريدة الجمهورية  
وستظل على هذه الحالة ما دامت إعلاناتها أقل من الأهرام والأخبار .  
وانضرب المثل أيضاً بالدعاية فى خارج الجمهورية العربية المتحدة . وهنا نجد  
أن الدعاية العربية فى الولايات المتحدة ما زالت تقامى الآمرين من سيطرة  
الصهيونية العالمية . ونحن نعلم أن دخل الإذاعة والتلفزيون كدخل الصحف  
سواء بسواء فى أمريكا — إنما يعتمد على الإعلان . واليهود فى أمريكا  
أصحاب رؤوس أموال ضخمة يسيطرون بطريقها سيطرة تامة على وسائل  
الإعلام فى أمريكا ويسدون بها الطريق على الدعاية العربية التى لا تستطيع  
منافسة الصهيونية فى هذا الميدان بحال من الأحوال .

وأكثر من هذا وذلك أننا كثيراً ما نسمع من الصحفيين الأوروبيين

---

(١) الأرقام السابقة مستقاة من مديرى الصحف الكبرى كصحيفة أخبار اليوم ، وصحيفة  
الشعب قبل انضمامها للجمهورية .



والأمريكيين قولهم لنا « إنكم على حق » ثم يردفون ذلك بقولهم « لكننا لا نستطيع في الواقع أن نعمل لكم شيئاً » .

حدث أن جاءت بعثة ضخمة للتلفزيون من أمريكا وقابلت الرئيس جمال عبد الناصر . وحصلت منه على حديث خطير وجهه الرئيس للشعب الأمريكي ، ولكن محطات الإذاعة الأمريكية لم تفعل أكثر من أنها عرضت الرئيس في خمس عشرة دقيقة بملابسه العسكرية وهو يلقي خطاباً حماسياً في الأيام الأولى للثورة . ثم لم تنشر المحطات الإذاعية الأمريكية إلى كلمة واحدة بما قاله الرئيس جمال عبد الناصر لأعضاء البعثة .

ذلك بالطبع أثر من آثار السيطرة القوية التي للعلن الصهيوني على الصحف والإذاعة والتلفزيون في أمريكا .

مثال آخر في تركيا :

جاء في يوميات أخبار اليوم « بتاريخ ٦ يونية ١٩٥٨ ، تحت عنوان :

تل أبيب في أنقرة

مشيت في شوارع استانبول أبحث عن أثر إسرائيل في دنيا الأتراك . ورأيت لافتات تحمل أسماء مؤسسات يهودية « منها اسم الوكالة اليهودية » ومضت أيام التفتيت بعدها بصحفي تركي كبير كان يزور أنقرة وتحدثنا في السياسة . . ووصلنا بالحديث إلى فلسطين . . فقال الصحفي التركي الكبير بالحرف الواحد :

« إن موقفي معكم في ثلاثة وجوه : وجه المسلم وفي هذا أنا مع العرب .. ووجه التركي وفي هذا أنا مع السياسة الأنجلو أمريكية تجاه الشرق الأوسط . ووجه الصحفي وفي هذا أنا مع إسرائيل » .

قلت له : لم أفهمك . قال : لا أنوى أن أفسر لك سر موقفي معكم كسليم ، ولا سر موقفي مع السياسة الانجلو أمريكية كتركى . سأفسر لك سر موقفي كصحفى . قلت : أرجوك .

قال : منذ أشهر قليلة دعانى سفير دولة عربية فى أنقرة لمقابلته . وطلب منى السفير العربى أن أنشر فى جريدتى مقالا عن الحسائر التى تصيب تركيا من جراء تعاملها مع إسرائيل . وكان السفير لطيفاً معى فسلبنى علبة كاملة من السجائر الفاخرة هدية لى . ووعدنى بأن سفارته ستشارك فى جريدتى لمدة ثلاث سنوات كاملة . . وخرجت من المقابلة وفى ذهنى تصميم على نشر المقال فى صدر الصفحة الأولى من جريدتى . وبالفعل نشرت المقال . وبالفعل اتصل بى السفير العربى بالتليفون وأعرب لى عن شكره وتقديره . وبالفعل أرسل قيمة اشتراك السفارة فى جريدتى لمدة عام .

ومضت ٤٨ ساعة ودق جرس التليفون فى مكتبى بالجريدة . وكان المتحدث بلسان الوكالة اليهودية قال بلا مقدمات : عندنا رد على جريدتكم وعنوان الرد هو :

« منافع تركيا من التعاون مع إسرائيل » هل أنت مستعد لنشره قلت : لا . قال المتحدث : أنا أعنى نشره كإعلان . قلت : ولو . قال : لقد وزعنا هذا الإعلان على جميع جرائد تركيا ، فطلب منا زميلك ( فلان ) صاحب جريدة ( . . . . ) مبلغ ألفى دولار ودفعتنا له المبلغ . كما طلب زميلك الثانى ( فلان ) صاحب جريدة ( . . . . ) مبلغ ثلاثة آلاف دولار ودفعتنا له المبلغ . فأرايك الآن . قلت : هاتوا الإعلان . . وهاتوا مبلغ ثلاثة آلاف دولار ، وهنا سكبت الصحفى التركى الكبير سكبت وعلى فقه إبتسامه سافرة

تقول : هل فهمت الآن لماذا أحبكم كسمل ، ولا أحبكم كتركي ، وأحب أعداءكم اليهود كصحفي ؟

\* \* \*

وعلى هذا فالحقيقة التي تواجه المشتغلين بالصحافة أن مشكلاتها وحدة لا تتجزأ . فالإعلان متصل أشد الاتصال بمشكلات الاحتكار ، والمنافسة ورأس المال والتكثّل الصحفي ( وهو ما ستحدث عنها في الفصول القادمة ) . ولا نستطيع أن نعرض برأى عن الإعلان إلا إذا تعرضنا في الوقت نفسه لجميع هذه المشكلات . وربما كان التغلب على هذه المشكلات أو الحد من غلواتها واحدة فواحدة هو الطريق السليم لحل مشكلة الإعلان وشفاء الصحافة من جميع هذه الأدوار .

إن مشكلة الإعلان مازالت تنتظر الحل ، ولن تصل الصحافة إلى حل لمشكلة الإعلان إلا بعد الفراغ من حل بقية المشكلات . ولن يكون حل هذه المشكلات بما فيها الإعلان إلا باتفاق عالمي تتفق عليه جميع الدول ، إما عن طريق هيئة الأمم أو عن طريق ميثاق دولي يأتي من خارج هيئة الأمم .

\* \* \*

ولكن إلى أن يتم عقد مثل هذا الاتفاق الدولي ألا يمكن أن يهتدى المفكرون إلى طرق أخرى : هل من المصلحة مثلاً أن تعرض الضرائب الجديدة على الإعلانات ؟ هل من سبيل كذلك إلى التدخل في توزيع الإعلانات على الصحف بحيث توجب الحكومة على المعلنين أن ينصوا الصحف القليلة الانتشار نسبياً بعدد من إعلاناتهم ؟

إن تدخل الحكومة في التوزيع وفي فرض ضرائب جديدة على الإعلان كليهما أمر مرغوب فيه لأن معناه الحد من نشاط المؤسسات الصحفية الواسعة النفوذ بدون مبرر من جانب الحكومة إلا الدفاع عن ( م ) - أزمة الضيق الصحفي

المستوى العام للصحافة . فليس من شك في أن الصحف القليلة الانتشار أميل إلى الجند من الصالح العام من الصحف الواسعة الانتشار بسبب التجاها إلى عنصر الإثارة ، ثم إنه لا مبرر في الواقع كذلك لحرمان القارئ من حقه في شراء صحيفة يميل إليها ويؤثرها على غيرها بسبب أو لآخر .

حدث في إنجلترا خلال الحرب الأخيرة أن تحولت بعض الإعلانات الرسمية من الصحف الواسعة الانتشار إلى بعض الصحف الإقليمية محدودة الانتشار . ومنذ ذلك التاريخ نشأت عند الحكومة الإنجليزية الفكرة القائلة بوجوب تحديد دخل الإعلان بتحديد المساحة التي تخصص له في كل صحيفة على حده . وذلك كله بقصد واحد فقط من الحكومة الإنجليزية هو تمسك الصحف الناشئة من الوقوف إلى جانب الصحف القوية الثابتة ومن العمل معها على قدم المساواة وذلك بدلا من أن تكون الصحف كلها كالمسك في البحر يأكل القوى منها الضعيف كلما صادفه .

غير أن تحديد دخل الإعلان على هذا النحو يستلزم أشياء منها زيادة في ثمن الورق اللازم للصحف يقابلها تخفيض واضح أيضاً في تكاليف الإخراج . وكلا الأمرين شر فادح على الصحافة .

بل إن تحديد دخل الإعلان قد يؤدي إلى نتيجة من أواخر النتائج هي هبوط مستوى المادة التي تقدمها الصحف لقراءها . وذلك أن كبار الكتاب والفنانين لا يستطيعون أن يرضوا خدماتهم لهذه الصحف بالجنان فتضطرب الصحف في هذه الحالة إلى استخدام طبقة أخرى أقل من الأولى على أى حال .

\* \* \*

( وبعد ) فلا ينبغي أن ننسى كذلك أن الصحيفة واسعة الانتشار الكثيرة الحظ من الإعلان هي الصحيفة الفنية القاذرة في الوقت نفسه على

الدفاع عن ( الخريجات ) والقادرة كذلك على القيام بكثير من التبعات والمسئوليات ، وإنها في كل ذلك أفدر من غيرها من الصحف على التهورى بكل ذلك .

ومع هذا وذاك فلا مفر من القول بأن الإعلان عقبة في سبيل استغلال الصحف . وإن وجد من علماء الصحافة من ينكر هذه الحقيقة كالأستاذ دبنوايه مؤلف كتاب الصحافة في العالم . ولكنه لا يقدم الأدلة الكافية على صدق هذه الدعوى .



المسألة الرابعة

الصَّحَافَةُ وَالْإِحْكَارُ

(وبها ثلاثة فصول)

## الفصل التجاري عشر

### الصحافة والمنافسة

الذي لا شك فيه أن الصحف لا تتنافس من حيث الكيف وإلا فإين الصحيفة التي تزعم لنفسها أنها أفضل من أختها في التحرير أو الإخراج أو تنوع المواد ونحو ذلك ؟

والذي لا شك فيه أن جميع الصحف يتنافس بعضها في شيء آخر وهو شراء القارئ . والمنافسة في ذاتها خير . ولكن الفرق كبير جداً بين المنافسة الشريفة المشروعة والمنافسة غير الشريفة أو المشروعة .

الأولى تؤدي بالصحافة إلى التقدم الحقيقي وتستطيع أن تقدم للقارئ من الخدمات ما لا يقع تحت حصر .

والثانية تسلك في سبيل إغراء القارئ طرقات لا يرضاها العقل ولا تقبلها الكرامة ولا تصل بالصحف إلى المنزلة التي تتم فيها بالاستقرار الحقيقي والواجب على النقابة أو الحكومة أن تضع القوانين التي تحمى هذه المنافسة غير الشريفة . وليكن لها في ذلك أسوة ( بلجنة التكوين الإنجليزية التابعة لشركة توزيع ورق الصحف ) فإن قوانين هذه اللجنة تحرم اتباع طرق المنافسة غير الصحفية أو المنافسة التي تهدف إلى شراء القراء ومن هذه الطرق على سبيل المثال تقديم الهدايا لهم من حين لآخر ، والتأمين على حياتهم بدون مقابل . وعمل ( يانصيب ) على امتلاك سيارة أو منزل ونحو ذلك .

ولا يحتاج المرء إلى تفكير طويل لكي يحكم على هذه الطرق وأمثالها بأنها لا تؤدي إلى النجاح الدائم للصحيفة . فإن نجاحها في هذه الحالة موهون



بوجود الهدايا وغيرها من أنواع الإغراء الأخرى . بحيث إذا زالت هذه الأنواع أو توقفت زال معها حب القراء واستمسكهم بالصحيفة . على أن في أنواع هذه الطرق ما يحدث نوعاً من ( الطبقة ) الظالمة في ميدان الصحافة ؛ فالصحف القادرة على شراء القراء بهذه الوسائل هي الصحف الغنية صاحبة الأموال الضخمة والإمكانات العظيمة . والصحف العاجزة عن شيء من ذلك هي الصحف الفقيرة التي لا تستطيع البقاء في الميدان بحال من الأحوال .

ثم إن هذه ( الطبقة الصحفية ) قد جعلت من العسير على الصحف الإقليمية أن تظهر في الوجود ، وأن تؤدي للوطنين خدمات لا تستطيع أن تقدمها الصحف غير الإقليمية في العادة ومن ثم تفقد الصحف غير الإقليمية بهذه الطريقة المبرز الحقيقي لوجودها وهو التمسك من خدمة المواطن في المجتمع .

جاء في تقرير اللجنة الملكية البرلمانية للشؤون الصحفية ما يلي :  
« لقد تلقينا عدداً من الاقتراحات التي تهدف إلى الحد من الميزات التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة النفوذ الواسعة الانتشار عن طريق المنافسة . وجاء في أحد هذه الاقتراحات أنه لكي يتيح للمؤسسات الناشئة فرصة العمل في الميدان الصحفي إلى جانب المؤسسات القديمة علينا - أي على الحكومة - أن تعفي من الضرائب مبلغاً معيناً من المال الذي ترجحه المؤسسة الجديدة كما تعفي من الضريبة كذلك جميع الدخل الاحتياطي للجريدة كما جاء في اقتراح آخر من هذه الاقتراحات أنه يجب كذلك أن تعفي من الضرائب ديون هذه الصحف وأسهمها لعدد معين من السنين مع فرض بعض القيود على حصص أصحابها من الأرباح » (١) .

---

(١) راجع الفقرة من ٥٩٧ من هذا التقرير .

ثم اعترضت اللجنة على هذه المقترحات بقولها :

« على أن هذه المقترحات جميعها تتطلب دفع مبالغ من المال تقرب من أن تكون إعانات من قبل الحكومة . وكان الحكومة في هذه الحالة تدفع الإعلانات لهذه المؤسسات الصحفية على أمل أن تحصل بعض هذه المؤسسات في المستقبل على فوائد أكبر من الفوائد التي ستحصل عليها المؤسسات القديمة . أو كان الحكومة تدفع الإعلانات لهذه المؤسسات لشيء إلا لأنها جديدة وفي دور التكوين . ولكننا لانعتقد أن دافع الضرائب يرضى بسهولة بأن يمنح الإعلانات ليساعد بها عدداً من الصحف الجديدة الناشئة لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة . ولا يدري بالضبط ما مصير هذه الصحف التي يتحمل تكاليف إصدارها بهذه الطريقة دون أن يجنى من وراء ذلك فائدة محققة » .

ولكن التقرير عاد فأوصى المسؤولين بضرورة الأخذ بهذا الاقتراح رغم ما أثير حوله من اعتراضات .

ثم انتقلت اللجنة من ذلك إلى اقتراح من نوع آخر تعالج به مشكلة المنافسة بين الصحف وهذه خلاصته :

جاء في الفقرة رقم ( ١٦٠٠ ) من تقرير اللجنة السابقة ما يلي :  
لحل هذه المشكلة يصح أن نجعل للورق الذي تستخدمه الصحف أثماناً مختلفة في وقت واحد . أي أن الاقتراح يهدف إلى نفس الأغراض التي تهدف إليها المقترحات الخاصة بتخفيض الضرائب أو إعفاء بعض الصحف منها . وهذا الاقتراح الأخير يذهب إلى أن علاج الفرق الشاسع في القوة والغنى بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغرى لا ينافي إلا بطريق وضع أثمان ليست موحدة لورق الطباعة ، كأن يرتفع ثمن الطن من الورق بزيادة

الكمية التي تشتريها المؤسسة الواحدة . ولكن يعترض على ذلك بأن الارتفاع في الأثمان سيكون عنيفاً إلى أقصى حد . وسيكون من شأنه القضاء على ميزة القدرة على شراء كميات كبيرة من الورق في الأحوال العادية ، فضلاً عن أنه سوف لا يكون أشبه بالمعونة الإجبارية من جانب المؤسسات غير الفنية . فإن المؤسسات الكبرى ستدفع مبالغ كبيرة تفوق الأثمان التجارية في شراء الجانب الأعظم مما تحتاج إليه من ورق الطباعة في الوقت الذي لا تتكلف فيه المؤسسات الصغرى مثل هذا العبء . ولكن مما يغرى بالأخذ بهذا الاقتراح أن تأثيره سيقع على السلعة الوحيدة التي تمثل أكبر جانب من تكاليف إصدار الصحيفة - وهي الورق - وأن وزارة الخزانة البريطانية لن تتكلف في تنفيذ هذا المشروع أكثر من التكاليف الإدارية البحتة .

ثم خلصت اللجنة اعتراضها على ذلك بقولها :

« غير أن هذا الاقتراح معناه إجبار قسم من أقسام صناعة الصحف على تقديم المعونة لقسم آخر منافس له . ومن رأينا أن مثل هذه التدابير المقترحة لا تجد ما يبررها إلا في حالة واحدة فقط ، وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسات الصغرى مهددة بالفناء الفعلي . إذ المعروف أنه لا يمكن أن يطرأ تحسين جوهري على الصحف ما لم يتوفر لها الورق » .

والخلاصة أن المشكلة التي نتحدث عنها مازالت قائمة وأنها خطر على الصحف الإقليمية وعلى الصحف الناشئة ، وأنها تجعل الرأي العام تحت رحمة حفنة بسيطة من الناس هم أصحاب الصحف الكبيرة كما قلنا ، وأنه ليس بدم أن يتضامن كل أفراد أمة من الأمم على حل هذه المشكلة بالطرق الاقتصادية ولا أقول الطرق المصطنعة أو الشكلية .

ولا ريب أن في حل هذه المشكلة ما ينقذ البشرية كلها من ذل الاحتكار

ويرفع عن كاهلها عبء سيطرة رأس المال . وما دامت الصحافة كالتعليم تعتبر حرفة مفتوحة للجميع فمن الحق إذن أن يكون كل فرد في المجتمع - أو على الأصح - كل هيئة من هيئاته قادرة على التعبير عن آرائها ، والتبرع بأفكارها لخدمة المجتمع الذي ينتمى إليه .

صحيح أن العمل الذي أقدمت عليه بعض الصحف في مصر في أيامنا هذه كرفع رسوم الجامعة عن الطلبة الفقراء ، عمل من أعمال البر التي لا بأس بها . ولكن المضي في هذا العمل وأمثاله في الأعوام القادمة غير مضمون . ومعنى ذلك أن سيظل التوزيع مرتفعاً في مثل تلك الصحيفة ما استطاعت أن تدفع عن قرائها الرسوم الجامعية حتى إذا ظهر عجز هذه الصحيفة عن ذلك يوماً ما عاد التوزيع سيره الأولى !! .

إننا نخشى أن تكون هذه الطرق المصطنعة على اختلافها أشبه شيء بالحلقة المسكونة للمريض تريحه لبضع دقائق ثم يعود الألم إليه أشد مما كان !

فمن رأينا إذن أنه يجب أن تدرس مشكلة المنافسة بين صحفنا دراسة عميقة يوخذ فيها رأى رجال الاقتصاد وتعمل فيها بتوجيهاتهم وتوصياتهم وإرشاداتهم القيمة .

إن الصحيفة - رغبة منها في البقاء في الميدان - تبالغ في إرضاء القراء وتجري مع أهوائهم كما يجري الآب الجاهل وراء رغبات إبنته الأحمق . وليت الأمر وقف عند هذا الحد بل لأنها تحرم القراء من جميع الآراء الناضجة والأفكار الصالحة خوفاً من أن تعوق هذه المواد حركة التوزيع بشكل أو بآخر . على أن الصحيفة التي تأمن على نفسها خطر المنافسة تستطيع أن تجعل من صفحاتها معرضاً لآرائها الخاصة التي تتفق وسياساتها

وأن تجعل من هذه الصفحات معرضاً كذلك لكبار النقاد والقادة والمصلحين وإن جاءت هذه الآراء في ذاتها مخالفة لسياستها أو سياسة الحكومة .  
فما الذى يمنع من أن تخصص كل صحيفة محترمة عموداً أو عمودين لآراء أولئك النقاد ؟ ما دام تقدم نزيهاً ويهدف إلى المصلحة العامة ؟  
إنها المنافسة التى تحرم الصحف كل ذلك ، وهى التى تبدو وكأنها غلُّ ثقيل فى أعناق هذه الصحف وفى أيديها وأرجلها يمنعها من الحركة ويسد عليها الطريق .

## الفصل الثاني عشر

### التكتلات الصحفية

كان من أهم الظواهر الاقتصادية التي شهدتها النصف الثاني من القرن الماضي - وبخاصة في أمريكا وإنجلترا - ظاهرة تجلت في تكتل رموس الأموال الخاصة في وحدات كبيرة ترمى إلى تيسير الإنتاج على أوسع نطاق مستطاع مع خفض التكاليف وتجنب الخسائر الناجمة عن التنافس الصناعي والتجاري . ثم سرت عنوى هذا التكتل إلى الصحف . ووجد الناشرون أنه من السهولة بمكان أن يضموا عدداً من الصحف بعضها إلى بعض ، وأن يؤلفوا من ذلك سلسلة صحفية لها إدارة واحدة مركزة .

والفكرة سليمة من الناحية الاقتصادية الخاصة ما في ذلك شك . أما من الناحية الاجتماعية فهي مشكلة من مشكلات الصحافة الحديثة كآرينا . ونحن نريد في هذا الفصل أن نخصى في الحديث عن هذه الظاهرة من جانبها المظلم وجانبها المضيء على السواء . وسنكتفى بضرب المثل هنا بأمريكا وإنجلترا ، وإن كنا نعلم أن هذه الظاهرة قد انتشرت انتشاراً واسع المدى في غير هذين البلدين . وحتى نحن في مصر قد أخذنا بهذا المبدأ الاقتصادي إلى حد ما ، وصار لنا من التكتلات الصحفية مؤسسات كبيرة منها مؤسسة دار الهلال ، ومؤسسة دار أخبار اليوم .

### التكتلات الصحفية في إنجلترا

وتسمى في تلك البلاد باسم « ترست » Trust ومعناه تجمع عدد من الصحف والمجلات في يد شخص واحد أو عدة أشخاص أو شركة مساهمة

تملك هذا العدد من الصحف وتصرف فيها بما يحلو لها .  
وقد بدأت هذه الظاهرة في إنجلترا عقب الحرب العالمية الأولى وبلغت  
أوجها منذ سنة ١٩٣٠ إلى الآن .  
وفي إنجلترا في الوقت الحاضر من هذه الكتل أو السلاسل الصحفية  
خمس وهي .

- 1 — Associated News-paper Ltd. ( وتملك ٢٥ صحيفة )
- 2 — Kemalety " " ( وتملك ٢٦ صحيفة )
- 3 — Westminster Press Group ( وتملك ٥٤ صحيفة )
- 4 — Provincial News-paper Ltd. ( وتملك ١٦ صحيفة )
- 5 — Harmsworth Group ( وتملك ١٦ صحيفة )

وذلك كله عدا كتل أخرى صغيرة تملك كل واحدة منها عدداً من  
الصحف أقل من العدد الكبير الذي تملكه كل كتلة ، من هذه الكتل  
الخمس المذكورة .

فكتلة من الكتل الصغيرة نسبياً يملكها اللورد بيغبروك ويسيطر  
بها على أربع صحف ، وأخرى من الكتل الصغيرة يملكها اللورد إيليف  
Hilffe ويسيطر بها كذلك على أربع صحف وهكذا .

ويلاحظ فوق ذلك أنه من الجائز في إنجلترا أن يشترك رجل واحد  
في أكثر من كتلة من هذه الكتل الصغيرة أو الكبيرة ، كما يشترك في مجلس  
الإدارة لكل من الكتلتين اللتين يملك فيهما عدداً خاصاً من الأسهم .

وليس شك في أن هذه طريقة ناجحة كل النجاح — كما قلنا — من الناحية  
الاقتصادية . ولكنها في الوقت نفسه تعتبر خطراً من الناحية الإخبارية .

فقد لوحظ في إنجلترا أن هذا النظام يحد من حرية الصحف . كما لوحظ في إنجلترا أن الهيئة الرئيسية لبعض هذه التكتلات كثيراً ما تبث بتعليقاتها الخاصة من حين لآخر . وهي تعليقات تقيّد رئيس التحرير ومعاونيه في كتابه للأخبار والمقالات والتعليقات والتقارير وغير ذلك . بل إن بعض هذه التكتلات تلجأ أحياناً إلى عمل « قوائم سوداء » تدرج فيها أسماء الأشخاص الذين لا ترغب في نشر أسمائهم بخبرائهم . وتحظر على المحررين في هذه الجرائد نشر هذه الأسماء تحت أى ظرف ، وفي هذا كله إغناء صريح على حرية هؤلاء الأشخاص في التعبير عن آرائهم وعرض أخبارهم (١) .

على أن خطر تركيز الصحف وتجميعها في كتل صحفية على هذا النحو قد سد الباب نهائياً أمام الصحف المستقلة في الرأى وجعل حياتها عسيرة كل العسر ، بل جعل من هذه الحياة نوعاً من المغامرة التي لا يستطيع أحد أن يقدم عليها ، وإلا أصابه من الإفلاس المالى ما لا يستطيع معه أن يقوم من كبوته ويعاود التجربة .

والذى لا شك فيه أن حاجة الناس إلى صحف مستقلة في الرأى أكثر من حاجتهم إلى نوع آخر من الصحف ذلك أن الرأى العام لا يتكون بطريقة سليمة إلا عن طريق الصحف التي لا تربط نفسها بعجلة التكتلات أو التجمعات أو السلاسل الصحفية التي من هذا الطراز .

ثم إن لهذا النظام الذى نتحدث عنه خطراً على القارىء نفسه ؛ لأنه يحرمه حرية اختيار الصحف التي يقرؤها ويميل إليها ويتجاوب معها ، وأنى تسكون له مثل هذه الحرية والتكتلات الصحفية تبث إليه بما تريده هي من

---

(١) عبدة البستاني . حرية الصحافة . ص ٣١٨ - نقلاً عن الاتحاد القوي للصحفيين الإنجليز ص ٨



الصحف والمجلات لا بما يريده هو من هذه المطبوعات والمنشورات ؟  
وندد الكلام عن التكتلات في إنجلترا إلى الكلام عنها في :

## أمريكا

ف نجد أيضاً أنه في أثناء الفترة التي تقع بين عامي ١٩١٤ ، ١٩١٨ ارتفعت  
حتى التكتل الصحفي هناك ، وشملت هذه التكتلات صحف الصباح والمساء  
على السواء . وفي تلك الفترة التي نشير إليها ظهر رجل يقال له ( فرانك  
مونسي ) Frank Munsey واجتهد في إنشاء سلسلة صحفية ضخمة ضمت  
إليها أو خضعت لها كثير من الصحف الصغيرة إذ ذلك . وباختصار أدمج  
هذا الرجل صحف الصن Sun والمهرالد ، والميل ، والنيويورك برس ،  
وصحيفة جلوب Globe وغيرها من الصحف في سلسلة واحدة خضعت  
كلها لإرادته ، وسارت على الطريقة التي رسمها لها :

وفي تلك الفترة التي أشرنا إليها كذلك ظهر رجل آخر يقال له  
( سكريس هيوارد ) Scripps Heward وقام بحركة مماثلة أدمج فيها صحفاً قديمة  
وأخرى حديثة وفي عام ١٩١٤ أصبحت السلسلة التي يمثلها هذا الرجل  
تسيطر على ثلاث وعشرين صحيفة .

أصيب هذا الرجل بالشلل فترك أمر هذه السلسلة لإبنه جيمس ،  
وروبرت . ثم في سنة ١٩٢٠ بلغ عدد الصحف التي تصدرها هذه السلسلة  
إثنين وخمسين صحيفة صمدت منها في الميدان تسع عشرة صحيفة تعتبر من  
أقوى صحف أمريكا على الإطلاق .

ثم ظهر بعد ذلك في أمريكا رجل ثالث اسمه هرست W. B. Hurst  
بدأ بإدماج الهيران شيكاجو وصحيفة الإجزامن Examiner وتبع عن هذا  
الإدماج ظهور صحيفة جديدة باسم الهيرالد لإجزامن سنة ١٩١٨ . وثني

الرجل بعد ذلك بإدماج صحيفة البوستون ديلي أدفرتايزر Borton Daily Advertiser في جريدة الريكورد The Record . ولم تكند تنهى سنة ١٩٢٢ حتى كان هيرست يمتلك هو الآخر إثنتين وعشرين صحيفة يومية وذلك فضلاً عن إحدى عشرة صحيفة من صحف يوم الأحد . وذلك في ثلاث عشرة مدينة من أكبر المدن في أمريكا . وواصل هيرست شراء الصحف بنفس هذه الطريقة حتى وصل ما اشتراه منها إلى اثنتين وأربعين صحيفة تعرضت لحسائر جسيمة . وحصد منها في الميدان سبع وعشرون في سنة ١٩٤٠ .

وهكذا أخذت حركة التكتل الصحفي الأمريكي تنمو شيئاً فشيئاً حتى أصبحنا نستطيع أن نحصى منها في سنة ١٩١٨ إثني عشر تكتلاً أو سلسلة ، ثم في العقد الرابع من هذا القرن ارتفع هذا العدد إلى ستين سلسلة . وبلغت الصحف اليومية المتدمجة في هذه السلاسل ثلاثمائة صحيفة . وهذا كله بالطبع عدا السلاسل الصغيرة التي لم نذكرها كما لم نذكر مثيلاتها في إنجلترا .

فطن هؤلاء . وهؤلاء إلى أن امتلاك سلسلة من هذه السلاسل الصحفية من شأنه أن يحقق لم فوائد كثيرة وأرباحاً طائلة ، وذلك فضلاً عن الاقتصاد في نفقات الإدارة الموحدة التي لا تحتاج إلى عدد ضخم من الموظفين كهذا العدد الذي تحتاج إليه هذه الصحف لو أن بعضها كان مستقلاً عن بعض . على أن التسهيلات التي توفرها مثل هذه الإدارة الموحدة ذات قيمة كبيرة كذلك بالقياس إلى المعلنين الذين يعينهم أن تقرأ إعلاناتهم في أوسع رقعة ممكنة من البولة أو الإقليم أو الوطن .

ألقي الكولونيل ( فرانك فوكس ) كلمة في جمعية محرري الصحف الأمريكية عام ١٩٢١ لخص فيها آراء أصحاب التكتلات الصحفية الأمريكية ، وحاول أن يحدد مبرراً للاتجاه نحو تركيز الصحف قال : « لقد تغيرت الظروف والأحوال وأصبح من مقتضيات هذا التغير أن غدت السلاسل

الصحفية ضرورة من ضرورات الحياة الاقتصادية ، وهي ضرورة تدعو إليها عوامل كثيرة .

منها العوامل الاجتماعية ، ومنها العوامل التجارية ، ومنها العوامل الصناعية .  
فمن ناحية القارئ نجد أن تغييراً كبيراً قد أصابه في الوقت الحاضر كما نجد أن هذا التغيير قد ترك آثار واضحة في عاداته العقلية جعلته أكثر نهماً وشراسة في التهام الأخبار والمعلومات فبينما كان هذا القارئ فيما مضى من الزمان يقنع بما تقدمه إليه أسرة التحرير في صحيفة واحدة فقط من أخبار وافتتاحيات وصور وأعمدة وطرائف وأحاديث وتحقيقات . وبينما كان هذا القارئ يشتري الصحيفة غالباً لمجرد أنه يحبب باتجاهاتها أو بالسياسة التي تلزمها إلى حد أن كان يضع هذه الصحيفة التي اختارها موضع التقديس والإجلال ، بل موضع الحرص والخيرة عليها غيرته على أهله وولده وأصدقائه في الرأي والمذهب ، إذا بقارئ اليوم سرعان ما أخذت شهية تنمو شيئاً فشيئاً ، وأصبح من العسير جداً لإرضائه وجعله يكتفي بمائدة واحدة من موائد الصحف . وازدادت هذه الشهية عند القارئ وخاصة بعد أن تضاعفت الفروق بين الهيئات والطبقات . ومعنى ذلك باختصار أن الجيل الجديد من القراء يريد أن تقدم له الصحيفة أحسن ما هناك من الأخبار والطرائف والصور والمعلومات . وعليه هو بعد ذلك أن يختار من كل هذه المواد أحسنها وأطرفها وأقربها إلى ذوقه ونفسه . وهذا الجيل أصبح لا يكتفي بالرغبة في معرفة ما يصدر عن الناس في مكان عام أو خاص . ولكنه أصبح حريصاً على أن يعرف ما يصدر من كل إنسان في كل مكان . وما يفكر فيه هذا الإنسان كلما أمكن ذلك . ثم لا يكتفي القارئ الحديث بكل ذلك حتى نراه حريصاً على أن يجد في صحيفته المختارة كل ما يصبو إليه من المواد الفنية والعلمية والأدبية . ويريد أن يرى صورة لجميع هذه المواد في كل لحظة دون أن يفكر ( ٦٢ - أزمة النمير الصحفي )

مرة واحدة فيما يتطلبه تحقيق ذلك من جهود . ونفقات ، ورسوم ، وصور وبرقيات ، واتصالات . والخلاصة إذن أن إجابة مطالب هذا الجيل الجديد من القراء إنما تعني الإفلاس المحقق في يوم وليلة لأية صحيفة من الصحف مهما بلغت إمكانياتها . ومهما كانت سعة انتشارها . ومن ثم لم يكن هناك غير حل واحد فقط لمواجهة هذه التطورات التي خضع لها القارئ . وخضعت لها الصحف . وهذا الحل هو تكتل الصحف في وحدات قوية تكون لها هذه القدرة المالية والميزات الاقتصادية التي تمكنها من مواجهة التطورات الحادثة . ذلك أن هذه التكتلات بما تحققه بالفعل من وفر كبير في قيمة الأجور إنما تتيح في الوقت نفسه لكل صحيفة من الصحف التي تندمج في سلسلة واحدة أن تقدم لقراءها أفضل ما يخرجه العالم في كل فرع من فروع المعرفة والتسلية .

و ثم إن المعلن هو الآخر كان عاملاً كبيراً وفعالاً من تلك العوامل التي دفعت بالصحف إلى التركيز والتكتل على هذا النحو . ذلك أن الازدياد المستمر في الإنتاج يحتاج إلى زيادة مستمرة في التوزيع والاستهلاك . وهما معاً يحتاجان من المعلن إلى معرفة دقيقة بمشكلات السوق . ولقد وجد هذا المعلن - وهو يقلب دفتاره - أنه يدفع المبالغ الكبيرة للإعلان ، ولكنه لا يحصل إلا على فوائد هزيلة بالقياس إلى هذه المبالغ المدفوعة . فهو - مثلاً - في حالة صدور ثلاث جرائد مستقلة بعضها عن بعض ، نعتي غير مندمجة في سلسلة أو تكتل من تكتلات الصحف ، يجد نفسه مضطراً إلى أن يعلن في كل جريدة من هذه الجرائد الثلاث حتى يضمن أن يصل الإعلان إلى جميع من يظن أنهم زبائنه . ويتكرر الشيء نفسه كذلك في حالة صدور ثلاث جرائد تخاطب كل جريدة منها مستوى معيناً من مستويات المعيشة . كأن تخاطب الأولى منها رجلاً يستطيع شراء سيارة واحدة . وتخاطب الثانية رجلاً يستطيع

شراء سيارتين وتخطب الثالثة رجلا يستطيع شراء ثلاثة سيارات . وقد شعر الملحن أن الإعلان بهذه الطريقة باهظ الثمن . ومن ثم لم يكن أمامه إلا سبيل واحد فقط ، وهذا السبيل هو ظهور سبيل التكتلات الصحفية ، في استطاعة كل واحد منها أن تتعاون مع حلفائها على تحمل هذا العبء الذى يتطلبه الإعلان كما استطاعت أن تهض بالعبء الكبير الذى يتطلبه القراء .

هكذا يتضح مما سبق من حديث الكولونيل فرانك فوكس أن أنصار التكتل الصحفى يعتمدون على الحجج الآتية :

الأولى : ما يحققه التكتل الصحفى من الاقتصاد في نفقات الصحف .

الثانية : ما يحققه التكتل كذلك من تنوع المادة الصحفية وزيادة التوزيع .

الثالثة : ما يحققه التكتل من إغراء للمعلن وزيادة الربح الذى يعود على الصحف من الإعلان .

غير أن للتكتل الصحفى جانباً آخر لم يتحدث عنه (فرانك فوكس) . وما كان له أن يتحدث عنه بحال ما . وهذا الجانب هو الاعتداء على حرية الآخرين من غير أصحاب التكتل الصحفية المذكورة ، وحرمانهم من التعبير عن آرائهم والمشاركة الحقيقية في بناء المجتمع الذى يعيشون فيه على النحو الذى يرضى غالبية الأفراد المنتمين إليه .

لقد أثار العلماء هذه المشكلة في كتبهم وأبحاثهم ومحاضراتهم وندواتهم . وأنكروا على أصحاب هذه التكتلات الصحفية التى ينفردوا بأفكار ينشرونها على شاكلتهم ، والآراء يثونها على هواهم ، والمجتمعات يشكلونها بالطريقة التى تروق في نظرهم . مع أنهم حفته بسيطة من الناس قد لا يكون لهم الحق في قيادة الجماهير ، وقد لا تكون لهم الثقافة العميقة التى يرتكزون

عليها في قيادة الجماهير . ولنفرض أن لهم هذه الميزات أو المواهب التي تساعد على هذه القيادة فكيف تضمن الأمة عدم انحيازهم لوى الحاكم ، أو لرشوة الأجنبي ، أو لرغبة المذاهب التي لا تلاقى هوى من المجتمع ؟

تحقيق إذن لهذه الصحف ألا تكون متجمعة على هذا النحو الذي يوحى بالسيطرة . خليك بكل صحيفة منها أن تكون مستقلة عن بقية الصحف . جدير بكل صحيفة منها أن تعبر عن قطاع معين من قطاعات البلد الواحدة أو الدولة الواحدة . إن صحافة الهيئات لا الأفراد هي الصحافة الرشيدة القديمة ، وهي الصحافة التي تمكن لأكثر عدد ممكن من الجمهور أن يعبر عن رأيه بصراحة ومن مجموع هذه الآراء البناءة يخلق المجتمع نفسه من جهة ، ويتكون ما يسمى بالرأى العام من جهة ثانية . وبدون هذا لا يكون هناك وجود مطلقاً لما يسمى بالرأى العام في أية أمة من الأمم . بل بدونه يصبح هذا الرأى أسطورة ينبئ للشعوب ألا تتخذع لها .

## الصحافة والاحتكار

قلنا إن الصحافة صناعة وتجارة ورسالة . وقلنا إن الصحيفة أداة هامة في تكوين الرأي العام ، وفي تحديد الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل جهة من جهات العالم الذي نعيش فيه ، وإن هذا الرأي لا ينبغي أن تستقل به جماعة قليلة من الناس هم أصحاب الصحف .

والصحافة من أجل ذلك يجب أن تحمي نفسها على الدوام من طغيان رأس المال . فلا ينبغي لها أن تكون خاضعة لمشية رجل بعينه ، هو صاحب رأس المال ليكون المتصرف الحقيقي في أمورها ، والموجه الوحيد لسياستها واتجاهاتها . على أن ذلك إن جاز بالقياس إلى صحيفة واحدة فقط من الصحف التي تطلع القراء بطريقة دورية منظمة ، فإنه لا يجوز بالقياس إلى مجموعة من الصحف والمجلات تصدر كلها عن مؤسسة واحدة ، ويتحكم فيها جميعاً صاحب أكبر قدر يمكن من الأسهم التي اشتركت في بناء هذه المؤسسة ؟

لقد أثار هذا الموضوع الخطير ضجة كبيرة في إنجلترا وغيرها من البلاد المتحضرة كما رأينا . وتساءل الناس عن مدى خضوع الصحافة لرأس المال ، وتوجيهات رأس المال ، وعن الفوائد والأضرار التي تنجم عن ذلك ؟

والذي نعلمه أنه ليس في قانون إنجلترا ما يمنع أن تكون المنشآت الصحفية في قبضة رجل واحد ، أو مجموعة من الرجال أو في يد شركة مساهمة

أسمهما إسمية وغير قابلة للانتقال إلا بعد موافقة مجلس الإدارة .

ونحن نعرف - مثلاً - أن ملكية (النيمس) تعود إلى الكولونيل ج ج استور ، وأن ملكية (الدبلي تلجراف) تعود إلى الفيكونت كامروس وملكبة الدبلي اكسبريس تعود إلى اللورد بيفروك . أو أنه المالك للأكثرية الساحقة من أسهم هذه الجريدة ، وهكذا شاء القانون الإنجليزي ألا يتدخل في إنشاء الصحف على اعتبار أن ذلك عمل تجارى . والإنجليز يأخذون إلى اليوم بمبدأ حرية التجارة . وفي ذلك يقول مستر إيفورى توماس أحد محررى النيمس (١) : « إن الجريدة الإنجليزية هي أحسن مثال للبدا القائل ببقاء الأصلح ، وكلمة (الأصلح) لاتعنى بالضرورة (الأحسن) ولكن الأصلح للمامة الظروف . فيجب على الجرائد التي تريد أن تعيش أن تتلام دائماً مع الظروف . والظروف في تغير مستمر ، فينبغي للجريدة أن تعدل في ورقها وحروف طبعا وطريقة تنسيقها ، وفي عرربها متى كفوا عن إرضاء الجمهور . بل عليها أن تعدل في آرائها إذا كانت هذه الآراء قد بليت وعفا عليها الزمن ، ١١ .

من أجل هذا رأينا أن الاتحاد القومى للصحين الإنجليز في مدينة ليفربول اقترح على الحكومة في ١٩ إبريل سنة ١٩٤٦ أن تبادر إلى التحقيق في هذه الموضوعات بالذات وهي :

أولاً - ملكبة الصحف وتمويلها والرقابة عليها وعمل مثل ذلك بالقياس إلى المجلات ووكالات الأنباء .

ثانياً - مدى استعداد الصحافة القومية المستقلة لمقاومة التنافس المزايدينها .

---

(١) عن تيرو Terou في كتابه Economie et Législation de la press  
ص ١٤٢ .



ثالثاً — مدى ما شجعت عليها التكتلات الصحفية من احتكار رموس الأموال .

رابعاً — سلطان الإعلانات على الجريدة وخضوع الجريدة لها في تقديم بعض الأخبار وحذف بعضها الآخر ونحو ذلك .

خامساً — العبث ببعض الأخبار المهمة والإتيان بها أحياناً في زحمة الأخبار الأخرى غير المهمة بقصد تضليل القارئ .

وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩ طلب نواب حزب العمال من المجلس الموافقة على الاقتراح الآتي :

« يرى هذا المجلس تقديرآ للاهتمام المتزايد الذي يبديه الجمهور بشأن الاتجاهات الاحتكارية والإشراف على الصحافة ورغبة في دعم حرية التعبير عن الرأي بطريق هذا الإشراف على الصحافة وحرصاً على إمكان الحصول على أكبر قدر مستطاع من الدقة في عرض الأخبار على الجمهور أن تولف لجنة ملكيته برلمانية للتحقيق في مالية الصحافة أو الإشراف عليها وعلى إدارتها وملكيتها . »

وبعد مناقشات عنيفة استغرقت ست ساعات ونصف ساعة وافق مجلس العموم البريطاني على الاقتراح المذكور بأغلبية ٢٧٠ صوتاً ضد ١٥٧ صوتاً . واجتمعت لجنة التحقيق الملكية البرلمانية الإنجليزية في المدة ما بين سنة ١٩٤٧ ، سنة ١٩٤٩ وقامت بدراسة هذه الموضوعات التي سبقت الإشارة إليها — ومن أهمها موضوع الاحتكار وأثره في حرية الصحافة . وقدمت في نهاية الأمر تقريراً يشتمل على أكثر من ٦٧٠ فقرة .

واعترف التقرير بوجود خمسة تكتلات صحفية كبيرة سذكّر بياناً موجزاً عنها في الفصل القادم — تقوم كل واحدة منها على إصدار عدد

كبير من الصحف في جميع أنحاء المملكة المتحدة البريطانية .

كما اعترف التقرير بأن كبار المساهمين في هذه المؤسسات هم الذين يديرون بالفعل سياسة هذه الصحف والمجلات بل أن بعضهم يرأس بالفعل تحريرها ، ويكتب بنفسه كثيراً من مقالاتها الافتتاحية . ومعنى ذلك أن ميول رجل كاللورد روزمير أو آخر كاللورد بيفربروك وأمثالها من أصحاب تلك التكتلات أو المؤسسات لا بد أن تنعكس على الرأى العام ، ولا بد أن تكون هى وحدها القادرة على الاستيلاء على مشاعر القراء .

وهنا تسأل الناس وكان من حقهم أن يتساءلوا باستمرار هل يتفق مع الصالح العام أن يكون لرجل واحد من هؤلاء الرجال حق استخدام كل هذا العدد من الصحف والمجلات بقصد الدعاية لهدف معين أو لفكرة معينة ، وذلك لجرد أن هذا الرجل يملك أكبر عدد من الأسهم فى هذه المؤسسة ؟ ثم ماهى الخطوات التى يمكن اتخاذها فى مثل هذه الحالة لىكى يضمن الشعب أن سياسة التحرير التى تبناها سلسلة صحفية من تلك السلاسل chaine تصدر عن وعى كامل وصحيح للمصلحة العامة لا الخاصة ؟ .

تلك مشكلة من المشكلات الصحفية شغلت بال المفكرين فى العالم وشغلتنا نحن كذلك فى قسم الصحافة بجامعة القاهرة .

وقد انتهى بنا البحث إلى تيجتين هامتين ناقشنا التقرير البريطانى الذى أشرنا إليه . والنتيجتان هما :

الأولى : العمل على إبعاد الأفراد والشركات التجارية عن ميدان صناعة الصحف . وقصر هذا الحق ( وهو حق إصدار الصحف ) على الهيئات والجمعيات التى تنظم أفراد الشعب فى أى قطر من أقطار العالم .

الثانية : تأميم صناعة الصحف وذلك بقيام شركات تعاونية تعتبر

جزءاً من الحكومة وتكون مهمتها طباعة الصحف بناء على عقود مبرمة بينها وبين تلك الشركات التعاونية بحيث تستطيع هذه الشركات أن تقدم لجميع الصحف على السواء من الخدمات كل ما كانت تقوم به المؤسسات الصحفية الحرة قبل ذلك .

أجل - ناقش التقرير رؤساء الصحف البريطانية في مثل هذه الأفكار أو المقترحات على أساس من الواقع والملاحظات وفي التعليق على الاقتراح الأخير . وهو الاقتراح الخاص بتأميم صناعة الصحف - قال التقرير في الفقرة رقم ٥٩١ :

« إن اعتراضنا على ذلك لا يقتصر فقط على أن هذا الاقتراح لا يحقق الغرض منه . فالحقيقة أن أية مطبعة من المطابع تستطيع أن تقدم للناس خدمات جلية من هذا النوع . ولكن هناك كثير من الاقتراحات التي لا تقل أهمية عن الاعتراض السابق . وهو أن إصدار صحيفة جديدة مشروع لا يستطيع امرؤ أن يتكهن بنتائجه . فإين الضمان على أن الصحيفة ستلقى الرواج المطلوب ؟ أليس من الجائز أن الصحيفة التي تتعبد بطبعها شركة من الشركات المؤممة تبوء بالفشل بعد مدة لا تزيد عن ستة أشهر ؟ وبذلك نجد الشركة المؤممة نفسها وقبل أن يتم تسديد تكاليف الطبع - قد أفقت مبالغ طائلة في شراء المعدات والمباني ثم لم يعد شيء من ذلك بفائدة على رأس المال . وإذا ذلك ستضطر مثل هذه الشركات - رغبة منها في حماية نفسها ضد هذه الأخطار إلى التأكد أولاً - ليس فقط من قوة الضمانات المالية للناس - بل من فرص النجاح المختلفة التي أمام الصحيفة . وهكذا يتجاوز الأمر الحدود المالية إلى الاعتبارات السياسية وغير السياسية وبذلك يصبح الفصل في كل مشروع جديد يتقدم به صاحبه إلى الشركة المؤممة أمراً صعباً قلما يجد الحل . »

معنى ذلك أن المشكلة مازالت تنتظر الحل من جهة ، وإنها خليقة بتفكير المفكرين من جهة ثانية . ذلك أن الخلاف لا يقع بين المتناظرين في هذه المشكلة حول الجانب النظرى أو الفلسفى وإنما يقع بينهم حول الجانب التنفيذى ونحن واثقون من أن المهتمين بهذا الجانب سيفتقون قريباً على حل مناسب .

ولكن أليس في وسعنا أن نرد على اللجنة التى أبدت هذا الاعتراض بأن مشروع تأميم الصحافة بهذه الطريقة كئى مشروع آخر من المشروعات الاقتصادية المعروفة إنما يتألف من وحدات أو أجزاء أو صحف ودوريات كثيرة يتحمل بعضها نفقات بعض ويقوم بعضها بخسائر بعض ؟ ثم أليس ذلك ما يحدث بالفعل مع بعض المشروعات الحكومية الأخرى في بلاد كإنجلترا وأمريكا ومصر ؟

إن تأميم صناعة الصحافة كتأميم الطب كتأميم التعليم كتأميم المرافق الحيوية الأخرى ، الأمة لا تحتاج إلى أكثر من اقتناع الحكومة والشعب بوجاهة الفكرة .

وقبل أن ندع الكلام عن الاحتكار في الميدان الصحفى يجعل بنا أن نشير إلى بعض الأمثلة السيئة من هذا الاحتكار في العالم . نذكرها لمجرد العبرة . وليعلم القراء أن السلام فادح التكاليف بالقياس إلى رجل الأعمال ورجل الصحافة في أمريكا في الوقت الحاضر ، وأن من مصلحة الاستثمار في أى شكل من أشكاله الإبقاء على هذا الاحتكار بأى شكل من أشكاله كذلك ، وأن على الصحافة في وقتنا هذا تقع المسؤولية الكبرى في بقاء العالم على هذه الحالة التى تنذر بالخطر .

مرت البشرية بتجربة خطيرة كان فيها تجار السلاح في أوروبا يسيطرون سيطرة تامة على الصحافة ، وكانت الصحافة من جانبها قد أثرت

ثراء فاحشاً بسبب ذلك . وكان هذا الثراء الفاحش هو الثمن الذى اشترى به تجار الحروب فشل مؤتمر نزع السلاح فى النهاية فقد أوعز تجار الأسلحة إلى الصحف أن تنشر الرعب والفزع فى أرجاء أوروبا ، وأن تخوف الناس من قرب وقوع الحرب وأن تهيب الأذهان لذلك تهمة كاملة . وكشف الزعيم الهندى جواهر لال نهرو عن هذه الحقيقة فى كتابه « لمحات من تاريخ العالم » بقوله (١) .

« إن الحرب والاستعداد للحرب يعنى مكاسب كبيرة لشركات الأسلحة وهى الهيئات التى تتاجر فى الموت بالجملة ، وتبيع أدوات الدمار لكل من يدفع الثمن الذى تحدده . وإن أى تفكير فى نزع السلاح معناه إفلاس هذه المصانع وبوار تجارتها . ولذلك كان من الطبيعى أن يبذل أصحابها أقصى الجهود لمنع وقوع هذه الكارثة بالنسبة لهم .

ولذا أبدت هذه المصانع نشاطاً كبيراً عن طريق الصحافة ونجحت فى بث روح الفزع من الحرب وفى حث الحكومات على انتهاج سياسة التسليح . بل إن هذه المصانع أخذت فى نشر تقارير كاذبة عن النفقات الحربية لبعض البلاد بقصد إغراء البلاد الأخرى على زيادة نفقات التسليح . وهكذا اشترت هذه المصانع ذمم أصحاب الصحف ، وحين عرض فى مؤتمر الاقتراح الخاص بتحريم صناعة الأسلحة فى العالم لاقى هذا الاقتراح من جانب الحكومة البريطانية معارضة قوية . وهذا كله بعض ما حدث فى مؤتمر نزع السلاح الذى عقد فى جنيف سنة ١٩٣٢ » .

وإذن سياسة الاحتكار لا تمتد فقط إلى الصحافة بل تمتد أيضاً إلى كثير من السلع التى تحتاج إليها الشعوب والحكومات فى الوقت الحاضر : فهى تمتد إلى صناعة الصلب اللازم فى صناعة الأسلحة وإلى صناعة السيارات

---

(١) أظن الكتاب المذكور من ١٩٢٤ - ١٩٢٥ .

وغيرها من أدوات الترف أو الأدوات التي تعتبر من لوازم الحياة العادية ونحو ذلك .

والاحتكار في ذاته عدو الحرية وعدو الديمقراطية والطريق الوحيد لتحكم القلة في مصائر الكثرة . وكما يكون وجه الاحتكار كريهاً في نظر الرجل الاقتصادي النزية فكذلك يبدو هذا الوجه كريهاً في نظر الصحافي المستنير . أو الصحافي المتحمس لما فيه خير البشرية .

إننا إذن أمام الاحتكار أقل من الأطفال في بيت أبيهم قبل أن يبلغوا سن الرشد وقبل أن يستطيع كل واحد منهم أن يستقل بيت كبت الأب . لا بد أن تأتمر بأوامر هذه القلة من الناس وهم أصحاب رموس الأموال ، ولا مفر لنا من العمل على هوام ولو كان في ذلك ما يؤدي بنا إلى الهاوية .

وسنرى في فصل من الفصول التالية كيف سرى سرطان الاحتكار في جسم الصحافة ، بل في وسائل الإعلام كافة . وسنرى أن المؤسسات الصحفية في أمريكا وأوروبا لا تقتصر على ملكية الجرائد والمجلات بل تتجاوزها إلى ملكية المحطات الإذاعية والتلفزيون ووكالات الأنباء . فأى قدر إذن من الحرية بقي للمواطن العادي في أمريكا وأوروبا ما دامت الأنباء ترد إليه بطريقة خاصة . وما دامت الأفكار تصاغ له بطريقة خاصة وما دامت هذه الفئة القليلة من أصحاب رموس الأموال تبني عقله وزوقه بطريقة خاصة ؟ .

وبعد هذا وذاك يقال عن الجمهور في أوروبا وأمريكا إن له حرية في إبداء آرائه ، ويقال عن الرأي العام في تلك البلاد المتحضرة أن له وجوداً لا سبيل إلى نظامه !! اللهم إن هذا كذب في تصوير الحقيقة ، ومبالغة في تقليل الجماهير المظلومة . والسبب في وجوده حصر الصحافة في هذه الفئة القليلة .

الشُّطْرُ الخَامِسَةُ

---

الصَّحَافَةُ وَالْإِشَارَةُ

(وبها فصلان)

## الفصل الرابع عشر

### صحافة الخبر وصحافة المقال

مرت الصحافة المصرية منذ نشأتها إلى قيام الحرب العالمية الثانية بثلاث مراحل أو ثلاثة أطوار . في الطور الأول - وكان يمثل أصدق تمثيل رفاة الطباطاوى - كانت صحافتنا المصرية لا تكاد تعنى بأكثر من الأغراض الثقافية كنشر الآداب العربية القديمة من جانب ، ونقل الآداب والعلوم الأوروبية إلى اللغة العربية من جانب آخر . وفي الطور الثانى من هذه الأطوار الثلاثة - وكان يمثل تمثيلاً صادقاً كذلك رجال منهم الشيخ محمد عبده والسيد عبد الله النديم - عنيّت صحافتنا المصرية - فضلاً عن الأغراض الثقافية - بغرضين جديدين هما الغرض الاجتماعى والغرض السياسى . وكانت مصر محوطة إذ ذاك بمسلة من الظروف السيئة التى أوجبت على صحافتها أن تجرى هذا الجرى .

ثم في الطور الثالث من هذه الأطوار - وكان يمثل ثلاثه رجال أو أربعة . وهم السيد على يوسف والزعيم الشاب مصطفى كامل والامتاذ أحمد لطفى السيد والامتاذ أمين الرافعى صاحب جريدة الأخبار - كانت صحافتنا تهدف بنوع خاص إلى مساندة الحركة الوطنية التى اقترنت بحكم عباس حلى الثانى . ولذا أطلق المؤرخون على هذه الفترة من فترات الجهاد الوطنى لاسم « الطور الصحافى من أطوار الحركة الوطنية » .

لقد ضربت المثل هنا بالصحافة المصرية لأنها الصحافة التى كان تدرجها ملائماً لسنة التطور الذى تخضع له الأمم عادة . بل ضربت المثل هنا بالصحافة المصرية لأدل القارىء على حقيقة من حقائق التاريخ البارزة . وخلاصتها



أن الصحف المصرية - ومعها الصحف العربية - كانت في عهدها السابقة (صحافة رأى) قبل كل شيء ، وبمعنى آخر كانت صحافة ذات رسالة . ففى فى المرحلة الأولى من مراحلها تهدف إلى تنوير الشعب العربى ووصله بالثقافتين الشرقية والأوروية . ولذا شجعت الصحافة هذين الرافدين من روافد العلم والأدب حتى أصبحا يصبان معاً فى نهر الثقافة العام . لذلك الوقت . وهى فى المرحلة الثانية تهدف إلى الإصلاحين السياسى والاجتماعى إلى جانب الهدف الثقافى . ثم هى فى المرحلة الثالثة تضع كل إمكانياتها فى خدمة الحركة الوطنية ، ومقاومة الاحتلال البريطانى ومن هنا كانت هذه المرحلة الأخيرة تمثل العصر الذهبي لما سمي فى مصر ( بـصحافة الرأى ) .

ولم يكن إلا أخيراً وقيل الحرب العالمية الثانية أن اتجهت الصحافة المصرية وجهته أخرى . فأصبحت (صحافة خبر) وساعدتها ظروف الحرب واتجاهات الصحافة العالمية بعد ذلك على المضى فى خطها الجديدة . وإذا أردنا أن نعرف بوضوح متى بدأت الصحافة المصرية على هذا النحو قلنا إن ذلك إنما يقترب بظهور (صحيفة المصرى) . وكانت ملكاً فى أول الأمر لثلاثة رجال وهم محمود أبو الفتوح وكريم ثابت وعبد التابى . وفى العدد الأول من أعداد هذه الصحيفة بتاريخ ( ١١ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ ) كتب التابى يقول :

( ووعده واحد فقط هو الذى نتقدم به إلى القراء وهو أن نحاول - ما استطعنا - أن ندخل على المصرى دائماً لوناً من روح العصر الذى نعيش فيه - عصر السرعة والاختزال والقصد إلى الهدف من أقصر طريق - عصر الأنباء والأخبار ودائماً الأخبار ... الخ .

تلك شهادة صريحة من رجال الصحافة بتحولها من ذلك الوقت من صحافة رأى إلى صحافة خبر . وإن كانت ثم أمور أخرى مهدت السبيل لهذا

التحول الأخير . وليس شك في أن من هذه الأمور نشوب الثورة المعروفة  
بنورة سنة ١٩١٩ . وهى الثورة التى لفتت أنظار الجمهور المصرى إلى أهمية  
الأخبار ، وجعلته يتتبع باهتمام تحركات الزعيم سعد زغلول وصحبه فى أرجاء  
أوروبا سعياً وراء الوصول إلى حل مقنع للقضية المصرية .

معنى ذلك باختصار أن الصحافة المصرية من هذه الناحية كانت مخالفة  
بعض الشيء للصحافة الأوروبية . فقد كانت هذه الصحف الأوروبية حتى  
الصور الحديثة صحف أخبار . وكانت الأخبار الرسمية أو السياسية  
أو الحزبية حتى نهاية القرن الثامن عشر هى كل شيء فى أوروبا ثم لم تكن  
تظهر الديمقراطية حتى هفت إليها نفوس الناس فى كل من أوروبا وأمريكا  
الشمالية فظهرت صحافة الرأى وحلت محل صحافة الخبر ، وبلغت صحافة  
الرأى أوج عظمتها بقيام الثورة الفرنسية وظهور الأحزاب السياسية .

ثم فى أثناء القرن التاسع عشر بقى لصحافة الرأى سلطانها الكبير على  
قلوب الأوروبيين والأمريكين واستمر الحال على ذلك حتى كاد القرن  
التاسع عشر أن ينتهى وكاد القرن العشرون أن يبتدىء . وإذا ذاك فقط  
ظهرت مدرسة جديدة من مدارس الصحافة . كانت ثمرة من ثمرات التقدم  
الصناعى ، ونتيجة من نتائجها وإذا ذاك فقط تحولت الصحافة — كما قلنا فى  
الفصول الماضية — إلى صناعة وتجارة فى وقت معاً — وخضعت الصحافة  
الأمريكية بنوع خاص لرأس المال . ولجأت تلك الصحافة حينذاك إلى بدعة  
( التكتلات الصحفية ) التى تحدثنا عنها . واضطرها كل ذلك إلى أن تسعى  
وراء الخبر ومتابعة الخبر بكل الطرق . وتكلفت فى سبيل الأخبار ومتابعتها  
كثيراً من العنت ، بل خاضت كثيراً من الباطل حتى لقد لجأت إلى طريق  
الإثارة والتهويل والمبالغة والكذب أحياناً فى صياغة الأخبار . وفى مثل  
هذه الأحوال لا يصبح هناك مجال أمام الصحف لتفكر فى أول واجب

من واجباتها وهو واجب النوجيه والإرشاد ومفضلة إياه على واجب التسلية والإمتاع .

\* \* \*

ذلك بحمل التاريخ الصحفي في عالم اليوم ، ومنه نستطيع أن نعرف أن صحافتنا العربية مرت بطور خطير من أطوارها كانت فيه بحق ( صحافة رأى ) . وأبلى في ذلك الطور من البلاء الحسن ما يضع هذه الصحافة في مصاف الصحف الكبرى في العالم .

لقد احتفت الصحف المصرية إذ ذاك بمقالات الرأى إلى حد أن رجلا كالسيد عبد الله النديم كان يصدر عدداً كاملاً من أعداد جريدة ( الأستاذ ) وفيه مقال واحد فقط يتأفت الناس على قراءته كتهافت الناس في أيامنا هذه على عرض جديد في دار من دور السينما أو المسرح أو أشد من ذلك درجة وكالنديم في ذلك بقية الكتاب الآخرين من أمثال محمد عبده وعلى يوسف ولطفي السيد ومصطفى كامل وسعد زغلول وأمين الرافعي وعبد القادر حمزة وحسين هيكل وغيرهم

\* \* \*

ليس معنى ذلك مطلقاً أننا نفرض من شأن ( صحافة الخبر ) أو أننا لا نقدر إلا نوعاً واحداً فقط هو ( صحافة الرأى ) . كلا — فإننا نعتقد أن الصحافة في كل بلد من بلاد العالم تحتاج إلى هذين النوعين معا . والصحيفة الواحدة في أى بلد من بلاد العالم لا بد أن تشتمل على هذين النوعين معا . وتلك بديهة من بديهات الصحافة ليست محللاً لمنافسة .

غير أن الفكرة التي ذهبنا إليها في هذا الكتاب واضحة لا لبس فيها ولا اتهام . فهي تدعو إلى أن تقوم الصحافة بجميع واجباتها المعروفة ، وألا تكتفى بواجب واحد من الواجبات ، تحصر فيه همها ، وتجعله المورد الوحيد لها ، وتسى إلى جانبه أنها مسؤولة عما هو أكثر من ذلك .

( م ٧ — أزمة الضمير الصحفي )

إن الصحافة - كما قلنا مراراً - رسالة وصناعة وتجارة في آن واحد .  
والصحيفة التي تتبع الأخبار وتكتفي بذلك لا تقوم بواجبها نحو الأمة  
والحكومة . بل الصحيفة التي تتبع سياسة (الخبر للخبر) إنما تنحرف بمهمتها  
الجليلة إلى أسوأ السبل ، وتحول في نظر الرأي العام من صحافة ذات رسالة  
إلى صحافة ذات تجارة . ومن هنا تنشأ المشكلة :

فهل يليق بالأمة الرشيدة أو الحكومة الرشيدة أن تتخلى عن حماية  
صحف الرأي وأن تتركها فريسة لصحف الخبر ، أو هدفاً لمنافسة هذا النوع  
الآخر من الصحف ؟

إن المنطق والمصلحة تقضيان بغير ذلك . . .

فصحف الخبر هي التي تقوم بنسلية الجماهير وشغل أوقات الفراغ عند  
هذه الجماهير ولا شيء أكثر من ذلك في حين أن صحف الرأي هي التي تبني  
المجتمعات وتلقي الضوء كاملاً على وجوه النقص في هذه المجتمعات وعليها  
تعتمد الحكومات في رسم الخطط السياسية والاقتصادية اللازمة لمواجهة  
هذه الحالة .

ونستطيع أن ننظر في تاريخ الكتاب الكبار في كل أمة من الأمم  
ولتسكن الأمة المصرية ، فترى أن كل واحد من هؤلاء الكتاب قد وضع  
يده لبنة من لبنات البناء وترك لمن بعده وضع اللبنة الأخرى حتى أتى  
الوقت الذي تم فيه البناء على صورته الأخيرة، أنظر معي إلى رفاعة الطهطاوى،  
ومحمد عبده ، والنديم ، وصاحب الأهرام ، وعلى يوسف ، ومصطفى كامل ،  
وأحمد لطفي السيد ، وأمين الرافعي ، وسعد زغلول ، وأحمد حافظ عوض ،  
وعبد القادر حمزة ، ومحمد حسين هيكل ، وتوفيق دياب ، نجد أن كل واحد  
من هؤلاء شارك بقلبه في بناء هذه الأمة ، حتى أن دراسة التاريخ المصري

بالمعنى الصحيح لا تكون إلا من خلال دراستنا لهذه الشخصيات كل على حده . وهذا كله بالقياس إلى ماضى الأمة . أما بالقياس إلى حاضرها فإننا نلاحظ أن صحيفة الرأى فى كل بلد من بلاد العالم هى الشريك الحقيقية للحكومة فى وضع سياستها الداخلية أو الخارجية ، وهى المسؤولة دائماً أمام الرأى العام عن كل ذلك .

وصحيح أنه من الصعب على الصحف التى من هذا النوع أن توفى بين تقديم مواد الرأى من جهة ومواد التسلية وتسرية هموم النفس من جهة ثانية . وصحيح أن مهمة الصحافة فى ذلك صعبة غير هنية . ولكنها على كل حال ممكنة . هى استطاعت الصحف أن تقوم قياماً حسناً بهذين الدورين معاً . وأن تنهض بالواجبين على السواء .

على أنه حين يبدو من المستحيل على صحيفة الرأى أن تقف فى الميدان أمام صحيفة الخبر فهنا ينبغى للحكام أن يفكروا فى الأمر جيداً .

فمن الحكومات من ترى أن من العدل والإنصاف فى مثل هذه الحالة أن تقدم المساعدات المالية لصحيفة الرأى حتى تقف على قدميها وتحفظ بحياتها وتمارس عملها إلى جانب صحيفة الخبر . ومن الحكومات من ترى أن من العدل والإنصاف أن تخصص جرائد الرأى بقسط من الإعلانات الحكومية الكثيرة يكون أكبر من القسط الذى يجعله لجرائد الخبر فى مثل هذه الحالة .

بل من الحكومات من تؤثر صحف الرأى بأخبارها الرسمية الهامة وتجب بعض هذه الأخبار عن صحف الخبر . وإن كان فى هذا الحسل الأخير مالا يتفق وعدالة الحكام ، ولا ينطق وكرامة المهنة .

ومن الحكومات من توحى إلى صحف الرأى بمشروعات مضمونة

النجاح تؤدي إلى مضاعفة الدخل الناتج عن التوزيع .

لقد يكون في هذا كله بعض الخير . ولكن خير منه في نظرنا هو مهارة أصحاب الصحف أنفسهم ، وإفساحهم المجال أمام المواهب العظيمة في التحرير والإخراج ، والصحفي الموهوب يستطيع في سهولة ويسر أن يقدمه بتنويع المادة التي يقدمها لقرائه . وذلك بالضبط ما كان يفعله السيد عبد الله النديم في القرن الماضي - قرن البداوة الصحفية في مصر - فقد استطاع هذا الرجل العجيب أن يقدم لقراء مجلة ( التنكيك والتبكيك ) منذ العدد الأول من أعدادها أوفاً كثيرة من الصحافة المقروءة . فكان يكتب ( المقال الرمزي ) الخاصة الخاصة . وكان يكتب المقالات المعتادة لطبقة المتوسطين في الثقافة . وكان يكتب باللغة العامية بضع حكايات هدفها الإصلاح الخلقي والإصلاح الاجتماعي لبقية أفراد الشعب . وهكذا كان هذا الرجل الموهوب قادراً على أن يقدم لكل صنف من الناس الغذاء الذي يلائم عقولهم ، ويتفق وميولهم ، ويكون فيه إرشادهم وتوجيههم ، كما يكون فيه كذلك تسليتهم والترفيه عن نفوسهم . ومن هنا كان النديم صحفى مصر في القرن الماضي بدون منازع .

وإذا كان هذا صحيحاً بالنسبة للقرن الماضي الذي قلنا أنه قرن البداوة في الصحافة فكيف لا يكون هذا أصح بالنسبة للقرن الحالي الذي أصبح فيه الصحفيون يملكون من وسائل التحايل في التحرير ما لم يفكر فيه إلا فقهون الألوان ؟

أليس يستطيع الكاتب الحديث أن يتدع الشخصيات الصحفية ابتداءً ، وأن يخترع الأحاديث اختراعاً ، وأن يدير على ألسنة هذه الشخصيات التي ابتكرها خياله ما يريد من وجوه النقد أو اللذع ؟

أليس يستطيع الكاتب الحديث أن يجرى كلامه على ألسنة الحيوان

والطير ، ويصنع في ذلك صنيع (كالية ودمنة ) منذ أكثر من ألف سنة ؟

بلى - يستطيع الكاتب الصحفي أن يسلك جميع هذه الطرق وأن يقدم لقرائه جميع هذه الصور ، وأن يجعل من صحيفته تحفة في يد القارئ تستريح إليها نفسه وبصره ، ويجد فيها ما يساعده على فهم هذه الحياة ، كما يجد فيها بعد هذا كله من الآراء والأفكار وخلاصات العلوم والآداب ما ينفعه وينفع المجتمع .

صحيح إن مسرحية الحياة كما تجرد التعبير عنها عند الأدباء والشعراء وكتاب القصص تجرد هذا التعبير عنها كذلك عند رجال الصحف . وفي مسرحية الحياة الكثير من حوادث الخير والشر معاً . وربما كانت حوادث الشر تسترعى انتباه الناس في الغالب أكثر من حوادث الخير . ولكن الذي يحدث عادة في الصحافة أننا نجد (صحف الخير) تهتم بأخبار الجناس وأخبار الجريمة وتجري وراء الأنباء التافهة الحقيرة وتصرفها هذه العناية عن الجري وراء العنصر الثاني من عناصر الصحافة وهو عنصر المقالة .

نظير العروس التي زفت إلى عجوز وماتت ليلة زفافها ، وخبر التلميذة التي انتحرت في العاشرة من عمرها لأنها وقعت في غرام شاب لم تستطع أن تبوح له بسرها . وخبر الزوجة التي شمت زوجها في حين غرة فتركته لتقضي أياماً في فندق هيلتون بعيداً عن بيت زوجها . وخبر المرأة التي وجدت مقتولة في الصحراء قرب الحرم .

كل هذه أخبار يمكن نشرها ولا اعتراض لنا على نشرها . وإنما الاعتراض على طريقة النشر من جهة . ثم على متابعة هذه الأخبار بمحبة لإشباع فضول القراء من جهة ثانية . مع أن هذه الأخبار في نظر الجمهور لا تستحق أن تكتب لنا العنايات الرئيسية العريضة التي تحتل المكان

الأعلى من الصحيفة الأولى . وهذه الأخبار في نظر الجمهور كذلك لا تستحق متابعتها من جانب الصحف إلى الدرجة التي تعتمد فيها مندوبو الأخبار إلى مضايقة الناس في منازلهم ، وإزعاجهم في مكاتبهم ، واختلاق الأحاديث عليهم ، ونسج القصص حولهم ونحو ذلك ١١

على أن من الصحف ما يهبط بالمستوى الإخباري إلى أكثر من هذا الحد . فنجدها تحرص على أن تفي القراء بالموعد الذي ينأى فيه المغنى الفلاني ، والموعد الذي يستيقظ فيه ، كما نجدتها تهتم بذكر السيجار الذي يدخله هذا الممثل أو ذاك . ونقرأ في بعض الصحف « شهود الوزير الفلاني يحتمى فنجائاً من القهوة في الأمريكين » . أو نقرأ « شهودت ، الراقصة الفلانية وهي تستعرض بعض الأزياء في شيكورييل » ونحو ذلك من الأخبار التي لا تساوي قيمة المداد الذي طبعت به . لولا أن صحيفة الخبر عودت القراء على تزويدهم بالأخبار التي من هذا النوع .

\* \* \*

وقصارى القول أنك تستطيع أن تلبس في صحيفة الخبر بعض السمات التي تميزها عن صحيفة الرأي . ومنها على سبيل المثال :

١ - أنها تكتب المقال الذي تضطر إلى كتابته في شكل عمود صغير بالغ في الصغر . وحجتها في ذلك أنها لا تريد أن تترك للمقال حيزاً صحفياً كبيراً هو في نظرها أولى بأن يملأ بالخبر المثير ، أو متابعة الخبر المثير ، أو يملأ بالإعلان الذي يدر على الجريدة الربح الوفير ونحو ذلك .

على حين أن صحيفة المقال تجعل الأهمية الأولى لهذه المادة الصحفية الهامة . وتضجى في سبيلها بالإعلان نفسه في بعض الأحيان مادام موضوع المقال مما يهم القراء ، ويعود بالمصلحة الحقيقية عليهم وعلى المجتمع .



٢ - ومن سمات صحافة الخبر عنايتها البالغة كذلك بكتابة الخرافات وتبليغ حوادث الدجل والدجالين وتسليية القراء بهذه الأخبار التي تجعل لها عنوانات عجيبة ليس فيها شيء من احترام الجريدة لعقل القارئ .

على حين أن صحيفة الرأي تعرض لهذه الأخبار في بعض الأحيان ولكن لتنقدها وتسفه القائمين بها ، وتظهر في أثناء ذلك بمظهر الرجل الحريص على أن يحترم محدثه ، فلا ينزل به أو يعقله إلى الدرجة التي عليها الأطفال أو البله أو المجانين ونحوهم .

٣ - ومن سمات صحيفة الخبر كذلك اهتمامها البالغ بأخبار الممثلين والممثلات والمغنيين والمغنيات والراقصين والراقصات ، وأخبار أولاد النوات وهم أبناء الأغنياء أو طبقة المتعطلين بالوراثة ، كما سماهم بذلك الرئيس جمال عبد الناصر في بعض الخطب . ثم العناية التامة بالأخبار الشخصية البهتة يبعث البارزين في المجتمع .

على حين أن صحيفة الرأي تظهر اهتمامها الأكثر برجال الفكر والأدب ، ولا تنس إلى جانب هذا أن تتم رجال الفنون على اختلافها ؛ كالرسم والنحت والتصوير والتشيل والموسيقى .

٤ - ومن سمات صحافة الخبر الميل أحياناً إلى ( صنع الأخبار ) بطريقة أدنى إلى التعسف منها إلى أي شيء آخر . وكثيراً ما تكون هذه الأخبار المختلفة بماهم الجمهور القارئ . فخبر عن لص هارب من وجه الأمن أو وجه العدالة . وخبر عن دواء جديد لإعادة الشباب ( كالدواء الذي يسمونه في هذه الأيام ٣٥ ) . وخبر عن تجربة في موضوع تحضير الأرواح . كل هذه الأخبار وأمثالها من الجائز أن تكون أخباراً من صنع الجريدة ولكنها تشغل أذهان القراء لمدة ليست بالقليلة . والملاحظ دائماً أن الجرائد تلجأ

إلى مثل هذه الطريقة عندما يقل في نظرها المحصول اليومي من الأبناء .  
هـ - وإذا أردنا أن نختصر جميع هذه السمات التي تميز صحافة الخبر من صحافة المقال قلنا إن صحافة الخبر صحافة سلبية وصحافة المقال صحافة إيجابية .  
الأولى هي صحافة الخبر للخبر تملأ فراغ الجريدة بالمادة التي تسلى بها القارئ سواء كانت هذه المادة مما يعود عليه بالنفع أو يعود عليه بالضرر أو الخطر .  
والثانية وهي صحافة الرأي أو المقال تشارك في بناء الإنسانية وفي تحرير البشر من أعداء البشرية . وتضحي من أجل هذه الغاية بالريح المادى أحياناً .  
وبالتعرض لسف الحكومات أحياناً ، ولا تسمح لنفسها بحال من الأحوال أن تكون حليفة الشيطان ، أو تكون في صفوف الساترين بالجنس البشرى نفسه إلى التأخر أو الفناء .

وباختصار أشد بينما تبذل صحافة الخبر جهودها في جانب التسلية والترفيه عن القارئ، وتسرية هموم الحياة وتقديم المواد الخفيفة على ذهنه والشبهة بالمشهيات على مائدة الطعام ، إذا بصحافة الرأي تبذل قصارى جهودها في جانب الإرشاد والتوجيه ووصل القارئ الحديث بجميع أوجه التقدم الإنساني ، ووصله كذلك بالرأى العام في الأمة الواحدة وفي العالم كله . وفي أثناء ذلك تلقى الضوء كاملاً على الشخصيات الجادة التي لها تأثير كبير وفضل عظيم في بناء المجتمع .

لست أدري متى تترك الصحف أن المساحة التي تملكها وتحاول أن تملأها بمختلف المواد الصحفية من أخبار وأعمدة ومقالات وتحقيقات وطرائف وصور وإعلانات ليست ملكاً لها وحدها . وإنما هي ملك القراء قبلها .  
فإن هذه المساحة التي نتحدث عنها أشبه ماتكون بالحصّة في المدرسة أو المعهد أو الجامعة ليس من حق المدرس أن يملأها بالنكتات الباردة والاحاديث التافهة .. وإلا أضاع على التلاميذ فرصة التعليم ، ولم يقم في الوقت نفسه

بحق الله والدولة أو حق التلاميذ في كل ذلك . فما بال صحافتنا الحاضرة في العالم كله لا تقدر ذلك ؟ وما بالها تحاول أن تملك الخبر الذي أمامها بتوافه الأخبار ، فضلاً عن الكاذب أو المحرف منها ؟

إنها إذن لا ترعى حق الله ، ولا حق الدولة ، ولا حق المجتمع ، ولا حق المهنة ، ولا تريد أن يكون لها ضمير يحاسبها حساباً عسيراً على هذه الأمور ، ويدفعها دفعاً قوياً إلى احترام الجمهور وخدمة الجمهور ، والتزفيه الصحيح عن هذا الجمهور .

(وبعد) فقد مر بك أيها القارئ أن الصحافة العربية كالصحافة الغربية كان لها احتفال زائد بالمقالة دون الخبر وذلك فيما مضى من زمن . وأما الآن فقد مال الميزان وأصبح للصحف اهتمام أكبر بالأخبار دون المقال . ولذلك أسباب كثيرة عاجلنا بعضها في كتب سابقة . ولكن ليس المهم هنا هو بيان هذه الأسباب . وإنما المهم في الواقع هو أن نسأل أنفسنا هذا السؤال : هل سيستمر الحال على ما نراه الآن ؟ وهل ستظل الغلبة للإخبار دون المقال إلى ما شاء الله ؟

والجواب عن ذلك أن المقال سيشهد في القريب العاجل نوعاً من الانحسار . بل ربما عادت له كل المكانة التي كان يتمتع بها مثل ذلك . وحسبنا الآن أن نشير إلى عاملين فقط من العوامل التي ستقضي بنا إلى هذه النتيجة . أما العامل الأول فهو ظهور التليفزيون وقيام هذا الجهاز الأخير بمهمة الإعلام على نحو يغني الجمهور في المستقبل عن الرجوع إلى الجريدة من هذه الناحية .

وأما العامل الثاني - فهو إحلال الحرب ( الإيديولوجية ) أو حرب المبادئ محل الحرب التي تقوم على القنابل والطائرات والصواريخ الذرية ؛ وذلك في عصر يتوقع الكثيرون من المفكرين أن سيكون عصر سلام دائم

تستخدم فيه الذرة في الأغراض السلبية لا الحربية وينعم فيه البشر بتسقط كبير من الرغاء والحرية ويقرر في الشعوب الراقية رأى عالم ضد التفاهات وضد الأخبار التي تتصل بالأشخاص ، وهي الأخبار التي خصصت لها بعض الصحف الحاضرة مساحة لا تملأ مطلقاً بغير هذه الأخبار الصغيرة ولو بطريقة مثيرة أو بطريقة تبحث على الضحك والسخرية . وهذا يؤدي بنا إلى الكلام عن الموضوع الذي يشغل الأذهان في كل مكان من المعمورة في وقتنا هذا وهو موضوع ( الإثارة ) في الصحف .

---

## الفصل الخامس عشر

الصحافة الصفراء

أو

الصحافة والإثارة

---

قيل إن السبب في تسمية (الصحافة الصفراء) بهذا الاسم أن صحفياً أمريكياً اسمه ريتشارد رنتشارد Richard Outcalt ابتدع شخصية الطفل الأصفر yellow kid وهي شخصية (كلريكاتورية) إمتازت بالانحراف الخلفي وكان يطبع صورة هذا (الكلريكاتور) باللون الأصفر .

ولهذا اللون من الصحافة تاريخ في أمريكا . فيقال إن بولتزر J.Pulizer الذي مر ذكره في الكلام عن التكتلات الصحفية ، وأن هيرست الإبن W.B.Hearst وهو كذلك من أصحاب السلاسل الصحفية الكبيرة في أمريكا - قد وقفاً وجها لوجه في منافسة صحفية حادة بلغت أقصى حدودها في مدينة نيويورك ، حيث اشترى الأول وهو (بولتزر) صحيفة The World New-york واشترى الثاني وهو (هرست) الإبن جريدة The Journal New-york ، وكان ذلك في ما بين سنة ١٨٩٣ ، سنة ١٨٩٥ . ولذا ذاك أحد الصحفيين الكبار أن يباريان في أمور شتى تتصل كلها بفن الإخراج ، وتهدف إلى زيادة التوزيع حتى تتجاوز هذا التوزيع ستائة ألف نسخة في كل طبعة ، وتراوح عدد صفحات الجريدة ما بين ثمان وأربعين وخمسين صفحة . وكل ذلك بما لا يزيد عن خمسة بنسات ثمناً للنسخة الواحدة .

أما الأمور التي تبارت فيها الصحيفتان فهنا كتابة العنوان ، ومنها العناية بالصور ، ومنها نشر الرسوم الكاريكاتورية ونحو ذلك . ثم سرعان ما دخلت الأخرى ميدان المنافسة وتساقت كلها في تقليد صحف بوليتزر وهيرست ، وأصبح التهويل والمبالغة طابعاً عاماً للصحافة الأمريكية في تلك الفترة . وكانت الصحف كلها أمعنت في هذا الميل إلى المبالغة والتهويل زادت أرباحها من ناحية التوزيع ، فتمسكت أكثر من ذي قبل للسير في هذا الطريق . ثم جاءت الحرب الأمريكية الإسبانية ففتحت الباب لهذه الصحف على مصراعيه لكي تسرف في هذا الاتجاه الجديد . واستمر الحال على ذلك حتى كانت الحرب العالمية الأولى فكان طبيعياً أن تمضي الصحف في استخدام العناوين العريضة أو (المانشيت) وأن ترضى لفئة القراء في معركة الانباء وأن تتكثر كذلك من الألوان والرسوم الكاريكاتورية والمصورة أو (الكارتون) السياسي . وأخطر من كل هذا أو ذاك عناية الصحف عناية تدعو إلى العجب بأخبار الجرائم إلى الحد الذي أزعج كثيرين من القادة والمصلحين . ومجّة الذوق الأمريكي في ذلك الحين .

ونعود بالحديث إلى الرجلين الذين مارسا هذا النوع من الصحافة في أمريكا ونظر إليهما التاريخ على أنهما المسؤولين الحقيقية عن الحالة التي صارت إليها الصحافة الأمريكية في تلك الفترة . وهذان الرجلان هما (بولتزر) ، (هرست) بل حسينا الحديث قليلا عن الأخير .

ولد هيرست الابن بولاية ألبا سنة ١٨٦٣ . والتحق بجامعة هارفارد . وقيل في سيرته المدرسية أنه كان شاباً معروفاً بالاستهتار بدروسه وأساتذته على السواء وأنه فصل من الجامعة عام ١٨٨٥ ، وكان أبوه قد اشترى صحيفة من صحف سان فرانسيسكو فعمل إبنه بها . وبلغت أرباحه منها ٧,٥٠٠,٠٠٠ دولار . ثم قيل إن هيرست اشترى لنفسه بعد ذلك صحيفة من الصحف

التي تصدر في مدينة نيويورك - وهي الصحيفة المسماة باسم journal فأصدرها باسمه واحتفظ لها بهذا الاسم نفسه . وفي هذه الصحيفة بذل هيرست عنايته بالإخراج على النحو الذي شرحناه . وزاد على ذلك أنه احتفل كذلك بأخبار الجريمة وفضائح الجنس ونحو ذلك من الأخبار التي تحمل طابع الإثارة على هذا النحو .

ولا شك أنه كان لهرست الإبن من الإمكانيات ما جذب إليه أصحاب الإعلانات فأنهال على صحيفته عدد كبير منها وكان ذلك مورداً آخر من الموارد المالية التي زادت في قدرة الرجل المادية ، وجعلت صحيفته قادرة على أن تغزو الجهات النائية . فذاعت في كل مكان ، وغدت في كل يد ، وأقبل الجمهور الأمريكي عليها إقبالا لا نظير له . وأصبح هذا الإقبال نفسه مشكلة المشكلات في الصحافة الحديثة . وانقسم الرأي العام نفسه بإزاء المشكلة قسمين : قسم يرى أنه لا خوف على الأخلاق والمجتمع من صحيفة ( جورنال ) وحجته في ذلك أن الفساد بين الناس قائم قبل ظهور ( جورنال ) وإذن فلا صلة بين هيرست وهذا الفساد الذي طرأ على الأخلاق . ولا يصح أن يعتبر هذا الرجل مسؤولاً عنه بحال من الأحوال .

أما القسم الآخر فرأى غير ذلك . رأى أن هذه النزعات الشريرة التي ظهرت من هيرست وأمثاله من رجال الصحافة المثيرة ، إنما تخاطب في الناس غرائزهم الوضيعة وتعتمد على إثارتهم على نشر أخبار الجنس والجريمة . وعلى هذا فإن نشر هذه المواد بهذه الصورة يعتبر في ذاته جريمة أخلاقية خطيرة يجب أن يقع صاحبها تحت طائلة القانون - وهذا من جانب الحكومة . أما من جانب القراء فليهم أن يقاطعوا هذه الصحيفة ، فإن كل جنس يدفعونه في شرائها يعتبر عوداً من أعواد الثقاب تشتبك كلها في إشعال النار التي تحترق بها الأخلاق ويهدم بها المجتمع .

غير أن العجيب أن هذه المقاطعة من جانب الشعب الأمريكي في فترة من فترات حياته كانت بمثابة إعلان جديد عن هذه الصحيفة التي تشير إليها ، زاد من رواجها ، وضاعف من توزيعها ، وآتت النتيجة عكسية لما قصد إليه الداعون إلى سياسة المقاطعة ، والغيورون على الأخلاق وعلى المصلحة. وهكذا ثبت بالدليل القاطع أن نداءات الإصلاح ، وكشف أساليب الغش والكذب والخداع بين الناس سرعان ما تصبح هي الأخرى أداة من أدوات الإثارة ، ودافعاً من دوافع التفات على هذه الشرور كما يتفات القراش على النار غير مبال بأنها تهرقه .

ولم تكتف الصحافة الصفراء بكل ذلك حتى أخذت تتدخل تدخلا سافراً في القضايا الشخصية المتطورة أمام المحاكم . وخاصة إذا كان من هذه القضايا ما يتصل بالجنس أو الجريمة . وبلغ من عناية الصحافة الصفراء بهذه الناحية أنها كانت تبذل الأموال الضخمة لمن يعين الجريدة على الوصول إلى أسرار القضية .

ومن السمات التي يعرف بها هذا النوع من الصحف أنها تميل في كتابتها دائماً إلى تشجيع الحرب ، وتزكم أنوف الناس دائماً برائحة البارود ، ثقة فيها بأن إثارة الحروب بين الدول الكبيرة والصغيرة تعود عليها بالأرباح الجليلة . ولذلك ترى أن هذه الصحف لا تذكر كلمة السلام ، ولكنها تحاول بين حين وآخر أن تصب نار العداوة والبغضاء بين الشعوب زيتهاً جديداً . وذلك بالضبط ما حدث للصحافة الأمريكية في غضون الحرب الأهلية . ثم في أثناء الحرب الأمريكية الإسبانية ، ثم في أثناء الحرب العالمية .

وبهذه الطرق السابقة وأمثالها أصبحت صحف هيرست ومنافسه بولتزر محشوة بالتافه من أخبار الجنس وأخبار الجريمة والأخبار الشخصية



الصغيرة . وأخبار المؤامرات الصحيحة والمزعومة ، وأخبار الحرب الباردة التي تتجهده الجديدة في تحويلها بالتدريج إلى حرب ساخنة بالمعنى الصحيح .

هذا كله فضلاً عن أخبار الممثلين والممثلات والراقصين والراقصات ، ودور اللهب الماجنة وأخبار الطبقة المتعطلة بالوراثة ، ونفنيها أولاد الأغنياء من الناس الذين لا عمل لهم إلا غشيان هذه الأماكن ، وقضاء العمر في دور السينما والمسرح ونحو ذلك .

\* \* \*

وهكذا لعبت الصحافة الصفراء في أمريكا دوراً في غاية الخطورة في المجتمع الصغير وهو الأسرة ، والمجتمع الكبير وهو الدولة ، والمجتمع الكبير وهو العالم ، وأشعلت نار العداوة والبغضاء بين الشعوب بما أنت به من مبالغات كبيرة حول معاملة الجنرال الإسباني ويزلر Valerine Wesler لسكان كوبا ، حتى لقد لقب هذا القائد في جميع الجرائد الأمريكية التي يشرف عليها كل من بوليتزر وهرست « بالجزار » وحدث أن أعدم القائد العام أحسد الصحفيين شنقاً بسبب ذلك . وسجن مراسل صحيفة ورلد ( World ) لنفس السبب ، فزاد الطين بله ، وتعرض القائد لهجمات شديدة . وانتحلت عليه آثام فظيعة ، وكانت كل هذه الأشياء بمثابة وقود آخر أضيف لنار الحرب وكانت في الوقت نفسه داعياً قوياً لزيادة توزيع الصحيفة من الجمهور الأمريكي في الشرق وفي الغرب ، حتى ارتفع هذا التوزيع بعد سنة ١٨٩٥ إلى مليون نسخة .

\* \* \*

ونريد أن نلخص ما تقدم من حديث عن الصحافة الصفراء فنرى أنها تعتمد على أمور كثيرة منها ما يلي :

أولاً - فن تصميم العنوان ، والكتابة بالألوان الكثيرة كالأحمر والأزرق والأصفر لا شيء إلا لإثارة القارئ ولفت نظره لفتاً قوياً .

ثانياً - الإسراف في استخدام الصور . وكثيراً ما تكون هذه الصور مزيفة لا صلة لها بالحقيقة ، والصور في ذلك كالرسوم الكاريكاتورية والكرتون الصحفي وما إليها قد تكون وسيلة من وسائل تضليل القارئ عند هذا النوع من الصحف .

ثالثاً - تزيف الأخبار ، وانتحال الأحاديث ، واختراع التحقيقات التي لا وجود لها في الحقيقة ، وذلك بقصد تشويش الأذهان وبليلة الرأي العام لغاية سياسية أو اقتصادية غير مشروعة .

رابعاً - الإكثار من النكات والفكاهات والمداعبات وبناء هذه المواد على الاختراع - والإتيان بها كذلك عن سوء قصد من الصحيفة . والصحيفة في تقديم مثل هذه المواد للقارئ ، تكون كن يقدم ( المخدرات ) إلى صديقه يلئذ بها في الظاهر ، وتؤثر في عقله وتقص منه في الواقع .

خامساً - إختراع الشخصيات التي تلعب بها الصحيفة دوراً خطيراً في توجيه الحكومة والمجتمع وجهة خاصة لا تتفق ومصلحة الوطن العليا ، ولا تتفق ومصلحة السلام في العالم - ولا تتفق والغرض الشريف من توجيه النقد للشعب أو للحاكم .

سادساً - إختراع المواقف المسرحية التي تتظاهر فيها الصحيفة بالوقوف مع الجانب الضعيف وذلك بقصد واحد هو ضياع الحقائق في زحام هذا المسرح الذي أقامته الصحيفة وخلقته على نحو يتفق مع مصلحتها الذاتية لا مصلحة المجتمع .

سابعاً - الجري وراء النافه من الأخبار والسعي وراء الأسرار الشخصية

لا لغرض إلا لنشر الفضيحة والغض من بعض الشخصيات المرموقة ، وإنزال العطاء الحقيقيين عن عروشهم ، ومد الأسلاك الشائكة بينهم وبين أفراد الشعب المملوء إعجاباً بهم .

ويطول بنا القول لو أردنا أن نحصي الطرق التي تسلكها الصحافة الصفراء سعياً وراء أهدافها الذاتية ، وتحقيقاً لمصالحها المادية . وفي ذلك يقول الرئيس روزفلت :

« إن الصحافة التي تثير الكراهية في النفوس هي السبب في انتشار جرائم القتل في المجتمع » .

وفي الحديث الذي ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر على الصحفيين غداة اليوم الذي صدر فيه القانون الخاص بتنظيم الصحافة ( ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ ) أفاض الرئيس في ذكر الأمثلة التي تدل على انحراف الصحافة المصرية وأتى بشواهد من هذا الانحراف . ومنها على سبيل المثال إحتفال الصحف الكبرى في القاهرة بأخبار الزوجة التي خانت زوجها وخبأت في ( دولاب ) بيتها ثلاثة رجال في وقت معاً !!! وقد استطرد الرئيس في السخرية من هذا الخبر قائلاً مامعناه : لا بد إذن أن يكون بالدولاب في تلك اللحظة جهاز لتكثيف الهواء !!! ثم منها - أي من تلك الشواهد - خبر الزوجة التي طلبت الطلاق من زوجها لأنه مريض بالقلب ، ونحو ذلك .

لا شك أن الصحافة التي تأتي بمثل هذه الأخبار صحيفة لا تحترم نفسها ، بل صحيفة تحنون الأمانة التي وضعها الشعب في عنقها ، بل صحيفة توصف بالتبديد في مال الشعب . لأن الشعب هو المالك الحقيقي للحيز أو المساحة التي شغلها الصحيفة بمثل هذا التافه من الأخبار .

ومن الأولى بنا دائماً أن نعطي للقارئ العربي أو الأجنبي صورة ( م - ٨ أ أزمة الضمير الصحفي )

صحيحة ووثيقة من الوطن الذى نعيش فيه ، ولا يمكن أن تكون نوادى الجزيرة والمالك وهليوبوليس وفنادق هيلتون وسيراميس هى الصورة الحقيقية للوطن الذى نعيش - كما يقول الرئيس جمال عبد الناصر - . ولكننا إذا أردنا أن نلتصق بهذه الصورة الصحيحة فى الريف وفى العزب والكفور وفى المصنع والسوق ، وفى الأحياء التى يعيش فيها تسعة أعشار هذا الشعب على الأقل . والاولى بهذه الاخبار الشعبية أن تأخذ مكان الاخبار التى تتصل بالارستقراطية أو بتلك الطبقة التى سماها الرئيس ( بظلمة المتعطلين بالوراثه ) وهى الطبقة التى لا مكان لها فى المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى بحال ما .

( وبعد ) فما نضع هذه الصحافة ؟ وكيف نقلل ما أمكن من الأضرار التى تسببها ؟ يجب علينا فى هذه الحال أن نعترف للصحف بميزتين كبيرتين : همارخص الثمن من جهة وتنوع مواد الصحيفة من جهة ثانية . ولاشك أن قارئ الصحيفة الذى يدفع فيها قرشاً واحداً يجد فيها من المواد ما يرضيه ويشبع فضوله ويتفق وعقله وشموه ، وتطلع على مأساة الحياة ، ويسلبه كذلك بما فى هذه الحياة نفسها من وجوه المرح واللهو ، ولكن الصحافة لها آفات كثيرة ، منها التميز فى الرأى ، ومنها الإثارة على هذا النحو ؟ فكيف التغلب على كل ذلك ؟

يقولون إن الصحافة داء من دوائها . ويريدون بذلك أن يقولوا إن فى استطاعة القارئ ألا يكتفى بواحدة فقط من الصحف مادام قارئاً مستنيراً يستطيع التمييز بين مختلف الصحف ، كما يستطيع الوصول إلى الحق بين أقوال هذه الصحف .

ولكن هل بهذه الطريقة يمكن الوصول إلى حل المشكلة ؟ كلا - إذ

المشاهد في عصرها هذا أن الصحف التافهة هي الدائمة وأما الصحف الجادة فهي محصورة في عدد قليل من القراء . وإن كان هذا العدد القليل منهم هو المدير الحقيقي لأمور الآلة ، والمحرك الحقيقي لدفة السفينة .  
إن علاج المشكلة إذن يأتي من ناحيتين لا ثالث لهما :

الأولى - ناحية الشعب القارئ - وخاصة هذه الطبقة المثقفة التي تهنيئ أوقاتها عن قراءة الصحف التافهة .

والثانية - ناحية الحكومة - وهي التي تستطيع - إن رأت في ذلك مصلحة - أن تسن بعض القوانين ، أو تنظم مهنة الصحافة تنظيماً جديداً من شأنه ألا يشجع على انتشار مثل هذه الصحف .

وبعبارة أخرى - يتوقف الأمر على رقابة المجتمع ، وتوجيه وتنظيم الحكومة للصحافة وبالتعاون التام بين هذين النوعين من الرقابة يتكون رأى عام يحارب الصحافة الصفراء ، وذوق عام يبعج هذا اللون من الصحف .

هذا هو الحل السريع للمشكلة ، وهناك حل آخر بطيء . ولكنه أهم وأؤكد من الأول في نتائجه وهذا الحل البطيء هو انتشار التعليم ، وارتفاع مستوى الثقافة والعناية بإعداد الصحفي الحديث وحسن تأهيله في الجامعات والمعاهد .

ولكن بالرغم من وجاهة هذا الحل البطيء ، ولإيمان الكثرة من الناس بصدق نتائجه فإننا نرى أن المجتمع في هذا العصر يميل - كما سبق أن قلنا ذلك في مقدمة الكتاب - إلى أن يضع مسؤولية الفساد والانحلال الخلقي على كاهل الصحافة ، لا على كاهل البيت أو الأسرة وكاهل التعليم أو المدرسة .  
مسكينة أنت يا صاحبة الجلالة - الصحافة - فقد حتملك المجتمع كثيراً من الأعباء الثقيلة ، وأصبح عليك أن تقوى بها في صبر وشجاعة !!

(والخلاصة) أن الصحافة بمنعها الواسع ونعني بها الجريدة والمجلة والسينما والراديو والتليفزيون ينبغي أن تكون نظيفة كل النظافة ، ينبغي أن تتجنب الإثارة وكل ما يندش الأخلاق الكريمة ، كما ينبغي أن نعني بنشر أخبارها في هذه الحدود المرسومة .

ولكن ليس معنى ذلك مطلقاً أن نمنى الصحافة أن الخير والشر في هذه الدنيا لا يفترقان . بل إن على الصحافة الشريفة أن تواجه الرذيلة ، كما تساند الفضيلة وأن تعني بنشر أخبار الجريمة على أنها جريمة ، أو على أنها الجانب المظلم من جوانب الحياة . شأنها في ذلك شأن الآداب الواقعية سواء بسواء . وهنا تعجني كلمة للكاتب الفرنسي أندريه موروفا قالها في ندوة من الندوات موضوعها ( الحب . وهل ما يزال الشباب يؤمن به إلى اليوم ؟ ) قال <sup>(١)</sup> :

« لست أظن أن الآداب الذي نسميه أخلاقياً يفيدنا كثيراً في الحقيقة ذلك أن المشاعر النبيلة التي يصورها لنا هذا الآداب غالباً ما تكون سطحية ومصطنعة إلى حد ما ، وأرى على العكس أن المهم هو أخذ الحياة كما هي ، وإظهار فكرة أن من المستطاع أن تتضمن الحياة المشاعر الطيبة النبيلة .

فعندما أقرأ ( نولستوى ) أو ( بلواك ) مثلاً أدرك تماماً أن الشعور الطيب له مكان في هذه الحياة ولكنه مكان واقعي ومعقول على كل حال في حين أتى لو قرأت رواية لافكتور إلا أناساً طيبين للغاية ، لا عيب فيهم ، ولا إغراء يستهويهم ، فإن ذلك لا يثير اهتمامي ، ولا يريح نفسي ، بل لا ينبغي بشيء ، فضلاً عن أنه يضر بالشباب لأنه يعطيهم فكرة زائفة عن الحياة ، ويسبب لهم صدمات كثيرة . »

المشكلة السادسة

الصَّحَافَةُ وَالتَّعَصُّبُ

(وبها فُصلان)

## افضل السادس عشر

### الصحافة والحزبية

تزدهر ( الصحافة الحزبية ) دائماً في عصور الاستقرار والهدوء السياسي للأمة ، ففي هذه الأوقات تنفرغ الأحزاب للبتازعات الحزبية ، والمناقشات الذاتية ، تحاول بها أن تكسب لنفسها أكبر عدد ممكن من الانصار والاصدقاء ، وأما في عصور الثورات والانقلابات فإن الصحافة الحزبية لا تلبث أن تختفي لتحل محلها ( الصحافة المذهبية ) . وفي هذه الأخيرة يتحدث الكاتب إلى القراء في مذاهب الحكم والقواعد الأساسية التي ينبني عليها الحكم والانتفاع بالتجارب التي مرت على الأمة في مجال الحكم .

في عصور الاستقرار يعمل الناس في حياتهم بالمبدأ القائل « ليس في الإمكان أبدع مما كان » . ولكنهم في عصور الثورة والانقلاب ينسون ذواتهم وينظرون نظرة كلية شاملة إلى الأشياء من حولهم ، فيهملون العناصر الجزئية والأمور الشخصية ، ويتوجهون إلى الأشياء العامة بقلق زائد واهتمام متزايد ، ويبحثون في الأسباب والنتائج ، يأخذ التفكير السياسي شكلا مغايراً للشكل الأول .

وتتمتاز الصحافة الحزبية غالباً بأشياء منها :

أولاً - سلاطة اللسان إلى الدرجة التي لا تعيدها الأمة في طور آخر من أطوار حياتها .

ثانياً - الإسراف في التدخل في الشؤون الشخصية والتعرض للمسائل



الخاصة والازلاق في نهاية الامر إلى نهش الاعراض والتنازع بالألقاب في غير نظر إلى قانون الاخلاق .

ثانياً — الخلط الظاهر بين المسائل الشخصية والمسائل العامة ، حتى لقد يحتلط الامر على القارىء نفسه فلا يفهم الأشياء كما هى عليه . بل يفهمها دائماً كما هو عليه . والقارىء في مثل هذه الحالة صورة من الجريدة التي يقرأها وعبد لها في كل شيء .

ونريد أن نضرب المثل هنا بالصحافة الإنجليزية :

ففي القرن الثامن عشر بلغت الصحافة الحزبية أوجها في إنجلترا وكان الصراع بين الملك وأنصاره من جهة وحزب الهويج وأنصاره من جهة ثانية قد وصل هو الآخر إلى الذروة . لا يمكن لتاريخ الصحافة الإنجليزية أن ينسى في تلك الآونة رجلين من كتاب المقال النزالي هما :

جون ويلكس John Wilkes .

وجونياس Junius أو الصحفي المجهول ( لأن أمره لا يزال سرّاً مغلقاً على الإنجليز أنفسهم إلى اليوم ) .

أما أولهما وهو ( ويلكس ) فكان رجلاً سليط اللسان يقول عن نفسه « إن ذلاقة لسانى وطلاوة حديثى وسحر بيانى تنسى أية امرأة قبيح وجهه ، وتجعلنى أثيراً عندها على أى رجل وسيم في طول إنجلترا وعرضها » .

كان ويلكس عضواً في نادي إنجلترا يقال له ( نادي الجحم ) وبحسبك

أن تقرأ هذا الإسم لتعلم أى نوع من النوادى هذا الذى أمضى فيه الفنى مرحلة الشباب . وفى نادى الجيم تعرف الشاب إلى شاعر ماجن يقال له (تشرشل) وعن طريق هذا النادى كذلك تعرف الشاب إلى كثيرين من كبراء الدولة ومشهورى حزب الهويج . ودخل هذا الرجل ميدان الصحافة للدفاع عن هذا الحزب . وكان الخلاف بينه وبين حزب الملك عظيماً للغاية . ومن هنا نشبت خصومة عنيفة بين ويلكز وملك إنجلترا - وهو يومئذ جورج الثالث .

وكان هذا الرجل أوتوقراطى النزعة حريصاً على السيطرة بنفسه على جميع الأحزاب وعلى البرلمان بحيث أفقد الأخير سلطانه وحال بينه وبين أداءه وظيفته . وهكذا شاء جورج الثالث أن يترك مكانته الأصلية باعتباره ملكاً دستورياً فى إنجلترا واستبدل بها مكانة جديدة أصبح فيها ملكاً ورئيساً لحزب سياسى فى وقت معاً .

ومن هنا انقسمت الصحف الإنجليزية قسمين .

قسم يناصر الملك وآخر يهاجمه ويدافع عن حزب الهويج ، وكان من أشهر صحف الملك صحيفة يقال لها ، البريطانى ، كما كان من أشهر صحف الهويج صحيفة عرفت باسم « البريطانى الشمالى » ، أما (البريطانى) فكانتاية عن شعبية الملك جورج التى أدعاهما لنفسه . وأما البريطانى الشمالى فكانتاية عن ميله إلى الإسكتلنديين الذين ييغضهم الشعب الإنجليزى من أعماق قلبه ويمقتهم بكل أعصابه ودمه . والمهم أن الصحيفة الأخيرة وهى (صحيفة البريطانى الشمالى) فكان يحرقها ويلكز وفيها سخر هذا الكاتب سخرية مرة من رئيس وزرائه (بوت) Bute الإسكتلندى الأصل ، وبني ويلكز على كراهية الإنجليز لكل ما هو إسكتلندى مقالاته الزالية التى اشتهر بها .

ولذلك أمثلة بسيطة من هذه المقالات توحينا فيها النظافة اللفظية بقدر

المستطاع وتجنبنا أن تكون مشتملة على البذاءة اللفظية التي عرفت عن هذا الكاتب وأمثاله من كتاب الأحزاب .

في أثناء احتفالات تتويج الملك جورج الثالث كان اللورد تالبوت Talbot قد درب حصانه على التراجع إلى الخلف بعيداً عن حضرة الملك إمعاناً في الاحترام دون أن يستدير أو يولى ظهره للملك بحال ما . ولكن حدث أن أخطأ الحصان وارتبك : فبدلاً من التراجع إلى الخلف بعيداً من الملك أخذ يسير إلى الخلف ولكن في اتجاه الملك . وعبثاً حاول الفارس أن توقف الحصان ويثنيه عن تقهقره الشائن واندفاعه نحو الملك بهذه الطريقة الملعوبة . وخاصة أن الشعب كان يصيح ويهلل ويمن في الضحك والسخرية من هذا المنظر .

فكانت هذه فرصة سانحة للصحفي الزاوي ويلكز واتخذها مادة لمقال ساخر نشره في اليوم التالي وجاء فيه .

« إن أدباً كأدب حصان اللورد تالبوت لا ينبغي أن تمر عليه مرّ الكرام دون تعليق . وذلك أن هذا الحصان قد أظهر في يوم التتويج إحترامه الشديد للملك ! وإن كان ذلك بطريقة غريبة . وقد أعجبت الجماهير ببراعة الحصان وبذكائه حتى أنها تعدت في إعجابها هذا حدود الاحتشام وراحت تصفق في الحضرة الملكية لمهارة الحصان ومهارة صاحب الحصان ومع أني لأعرف تماماً نسبة الفضل في هذا العمل بين الحصان وسيده - الأمر الذي يجعلني عاجزاً عن تقدير نسبة المعاش الذي سيصيب الحصان وصاحبه - فلن أحل نفسي مؤونة الحساب ، وفي رأيي على كل حال أن كليهما كان عظيماً ، وأن واحداً منهما لا ينبغي أن ينحط قدره عن صاحبه . لقد خلد قلم سرفانتيس ذكر الحصان روزينانتي Rozinanti كما خلد ذكر فارسه دون كيشوت .

وحسان اللورد تاليوت مثل الكوكب الأعظم في شعر ميلتون كان  
يرقص في دائرة متخيرة متقدماً تارة متقهقراً تارة أخرى . وإذا كان  
التقدم من فضائل الجواد فإن التقهقر من فضائل سيده اللورد (١) .

مثل هذه المقالات النزالية كثير جداً في الصحافة الإنجليزية والصحافة  
العربية والصحافة العالمية . يتهن لها الكاتب النزالي كل فرصة ويكشف بها  
عن كل سوء ، ويصطنع في أثناء ذلك من الألفاظ ما ينبو عنه الذوق  
ويندى له جبين الخلق .

ولقد مرت بنا في مصر تجربة الحزبية مرتين :

الأولى - حين ظهرت أحزاب ثلاثة هي حزب الأمة ، وحزب الإصلاح  
على المبادئ الدستورية والحزب الوطني ، وكان لسان الحزب الأول  
صحيفة يحررها الأستاذ أحمد لطفي السيد ويقال لها ( الجريدة ) ولسان حال  
الحزب الثاني صحيفة عرفت باسم ( المؤيد ) ولسان حال الحزب الأخير  
صحيفة ( اللواء ) .

وقد تناولت هذه الصحف الحزبية الثلاث - ومعهما صحف أخرى  
كصحيفة مصباح الشرق للسيد إبراهيم المويلحي . كثيراً من المقالات النزالية  
تعرضت في أثنائها للأشخاص ولسمعتهم بما أثار اهتمام الرأي العام المصري  
إلى درجة كبيرة . وكان النصيب الأكبر من أذى الصحافة المصرية في تلك  
الفترة قد أصاب شيخ الصحافة المصرية يؤمنذ وهو السيد علي يوسف .  
واضطر هذا من جانبه إلى مهاجمة صحيفة اللواء وصاحب اللواء .

أما ( الجريدة ) التي كان يحررها الأستاذ أحمد لطفي السيد فكانت أقل  
الصحف ميلاً إلى المهاترة بهذا المعنى .

---

(١) راجع المقال الصحفي في الأدب الإنجليزي للدكتور إبراهيم إمام مخطوط ص ٢٢٤ .

والمرة الثانية - التي تعرضت فيها مصر لتجربة الحزبية كانت عقب  
الانتهاء من الثورة الشعبية الكبرى سنة ١٩١٩ . فإذ ذاك ظهرت أحزاب  
كبيرة من أهمها يومئذ :

حزب الوفد المصرى .

وحزب الأحرار الدستوريين .

وحزب الشعب .

والحزب الوطنى .

وبقيت هذه الأحزاب ما بين عامى ١٩٢٣ ، ١٩٣٩ تتراشق بالألفاظ ،  
وتتناحر بالسباب ، وتسلك فى سبيل ذلك كل الطرق المؤذية للنفس والعين  
والأذن والعقل والقلب معاً .

ويطول بنا القول لو أردنا أن نستعرض النماذج الصحفية التى تخلفت لنا  
من آثار هذه الحزبية . وبحسبنا هنا أن نذكر القارىء بالمقالات الصحفية  
التي جمعت فى ( الكتاب الأسود ) للأستاذ مكرم عبيد . والمقالات الزالية  
العنيفة التى كتبها الأستاذ عباس العقاد وهاجم فيها الرئيس السابق مصطفى  
النحاس ونشرت فى صحف كبيرة منها صحيفة روز اليوسف اليومية وصحيفة  
الأساس ، حسبنا كذلك أن نشير إلى الأسلوب الجارح الذى كان يكتب  
به قبل ذلك رجل من كبار رجال الصحافة المصرية هو الأستاذ عبد القادر  
حمزة رداً على مقالات لبعض كبار الأحرار الدستوريين . وكان كثيره من  
كتاب تلك الفترة ، كان مدفوعاً إلى ذلك بحمية جاهلية وعصبية حزبية  
سالت بينه وبين أن يمسك بزمام قلبه كما يمسك الفارس بزمام فرسه ليحول  
بينه وبين جموحه .

على أننا فى هذا المجال يجب أن نحمد لصحف الأحرار الدستوريين فى

تلك الفترة عفتهم في اللفظ ، ونزاهتهم في القلم ، وقدرتهم على ضبط أعصابهم في الزوال .

وإذا كان ولا بد من أن نورد مثلاً من أمثلة الصحافة الحزبية وما كان لها من أثر سيء على وحدة الأمة فإنني أكتفي هنا بمثل واحد فقط من بين الأمثلة الكثيرة التي اشتمل عليها الكتاب الأسود .

وقد أحصى فيه الأستاذ مكرم عبيد كثيراً من الذنوب التي وقع فيها الرئيس السابق مصطفى النحاس ، وتحول الكتاب الأسود بعد ذلك إلى واحد وأربعين سؤالاً برلمانياً نوقشت في البرلمان الوفدي لكي تتاح له فرصة تبرئة الرئيس السابق من هذه التهم الشنيعة .

ومن هذه التهم على سبيل المثال ما يلي :

#### آخر فضيحة فضيحة

سفيرنا بلندن تُرسل له برقية بالشفرة لشراء فرو لحرم النحاس باشا بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه . ثم قال مكرم عبيد موجهاً خطابه للملك فاروق : ولقد عنيت بامولاي في هذه العريضة عناية خاصة بالأعرض لشؤون النحاس باشا الخاصة . فهي بعيدة عن نطاق النقد العام ويجب أن تكون محل الرعاية والإحترام .

ولكن للنحاس باشا المسكين لم يعد في حالة تسمح له بأن يفرق بين الخاص والعام .

فالحكم قد أصبح محل استغلال خاص له ولأهله ووزرائه . فهو يهيء لهم البيوت يشترونها ، والأوقاف ينتظرون عليها ، والمحسوبة يوظفونها ، والبنوك يحتلونها ، والغلال والحبوب ومواد التموين يصدرونها ، والخمور والبضائع يستوردونها ، وأخيراً وليس آخراً منها هي ذئ الفراء الثمينة

تستحضر لأغراض الزينة فلا يمدون إلا وزارة الخارجية في مصروفاتها المصرية بلندن يكلفونها ويحرقونها .

ولقد وصل إلى على من أوثق المصادر - وإنى أعهدى الحكومة أن تكذبني إذا اجترأت - أن برقية أرسلت أخيراً بالشفرة من وزارة الخارجية المصرية إلى سعادة سفيرنا بلندن لشراء ست قطع من الفراء (فرو الثعلب الأبيض) قيمة كل منها خمسمائة جنيه . وبمجموع ثمنها ثلاثة آلاف جنيهها لصاحبة المصمة حرم رفعة رئيس الوزراء . وهو في نفس الوقت وزير الخارجية ؟ أى عبث هذا يامولاي بكرامة الدولة وأعمال الدولة ووظائف الدولة . ثم من أين لك كل هذا ياسيدى النحاس باشا وقد كنت الرجل الفقير إلى وجه الله تعالى ؟

وإذا ما أنفقت ثلاثة آلاف جنيهه على مادة من مواد الترف والزينة فأنت إذن رجل ثرى وثرى جداً !!

فهل لى أن أسأل كيف تنفق مبلغاً كهذا على شيء كالى كهذا ؟ وكيف تنفق مثله لشراء سيارة كوتسيكا ؟ وآلاف أخرى من الجنهات لشراء النفائس والأثاث فضلاً عن شراء المئات من الفدادين ؟ هل لى أن أسألك كما سألتنا نسليك المليونير من أين جاءك هذا الثراء الطارىء الوفير ؟ .

ورد الرئيس السابق مصطفى النحاس على هذه التهمة فى البرلمان رداً طويلاً لا يتسع هذا الفصل له بنصه ولا بموجزه (١) .

صحيح إذن أن للصحافة الحزبية كل هذه الآثار السيئة على الأدب والصحافة وعلى السلوك والأخلاق ، ثم ناهيك بما تحدثه الحزبية كذلك من

---

(١) راجع بيان الحكومة رقم ٣٨٠٧ - بدار الكتب المصرية .

أضرار بالصالح العام . ويكفي أن نوازن هنا موازنة سريعة بين مشروع خزان أسوان قبل ثورة الجيش سنة ١٩٥٢ ومشروع السد العالي بعد قيام هذه الثورة . فقد تأخر المشروع الأول نحو من عشر سنين نتيجة المنازعات الحزبية وحرص كل حكومة على ألا يكون لغيرها فضل القيام بالمشروعات الكبيرة . على حين أن حكومة الثورة لم تكند تفكر في مشروع السد العالي وتفرغ من دراسته دراسة جيدة حتى شرعت في تنفيذه على الفور ، لم تجد نفسها أمام حزب من الأحزاب تأتمر به ، وقُتل مثل ذلك في مشروع كهربة خزان أسوان وغيره من المشروعات .

ولقد استطاعت الصحافة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني أن تكيل لهذا الاحتلال الصاع صاعين ، وأن تنقد عمداً بحرية تامة حتى حق للتاريخ أن يطلق على الفترة التي اقترنت بظهور المؤيد واللواء والجريدة لإسم ( الطور الصحافي من أطوار الحركة الوطنية ) .

كما استطاعت الصحافة المصرية عقب الثورة الكبرى سنة ١٩١٩ أن تنال بنقدها كل شيء حتى الملك وتصرفات الملك . ولم تن الصحافة لحظة مامن توجيه الضربات تلو الضربات للعرش وصاحب العرش بالرغم من القوانين التي كانت تصدر بين حين وحين وكأها تحرم ( العيب في الذات الملكية ) أو تعرض بأى نقد لصاحب الجلالة .

لقد استطاع الكتاب في الشرق والغرب أن يرسوا قواعد الحرية وأن يثبتوا دعائم الديمقراطية وإن كانوا في سبيل هذا الحق قد خاضوا في كثير جداً من الباطل .

والخلاصة أننا مادما نهدف من وراء هذه الفصول إلى تنظيم العلاقة من الصحافة والمجتمع وما دما نرى في الصحافة الحزبية خطراً على المجتمع



فإننا ندعو هنا إلى تحصين أنفسنا ضد هذا الخطر .

( وبعد ) فإننى أعنى القارىء من سوق الأمثلة الصارخة من الصحافة الحزبية التى قامت منها الأجيال السابقة . ومن كان من القراء مصرأ على أن يقف على شىء من ذلك فدونه صحف البلاغ وكوكب الشرق وروز اليوسف والمصرى والجهاد والشعب والأساس والكشكول وغيرها فسيجد فى تلك الصحف من المادة الزالية ما ينهض عنراً فى العنول هنا عن الإتيان بشيء من تلك الأمثلة .



## افضل السبع عشر

### الصحافة والتعصب الدينى

فى ظنى أن التعصب الدينى كالتعصب القبلى كالتعصب العنصرى مصدره حب السيطرة . ولولا ذلك لما كان هذا المرض من أمراض البشرية شيئاً فى الحروب التى فثت بها هذه البشرية وخاصة فى العصر الوسيط .

وصحيح أن العصر الوسيط لم يعرف المطبعة ، وهو لذلك لم يعرف الصحافة . ولكن ذلك العصر الوسيط لم يحرم ( أدباً ) يقوم مقام الصحافة ، ولا أدباء يقومون مقام الصحفيين فى العصر الحاضر . وسواء كان أولئك الأدباء شعراء أم خطباء أم كتاباً فالنتيجة واحدة ؛ وهى أن هؤلاء وهؤلاء كانوا - إذا لزم الأمر - أبواباً للفرق الدينية المختلفة ، والمذاهب السياسية المختلفة والاتجاهات البشرية المختلفة .

حدثنا التاريخ أن الخلفاء العباسيين - وخاصة فى القرن الثالث الهجرى كان لهم كتاب أحرار - نعى غير موظفين فى ديوان الإنشاء - يتولون الدفاع عن المذهب الدينى الذى اعتنقته الخلافة العباسية يومئذ ؛ وهو « مذهب المعتزلة » .

كما حدثنا التاريخ كذلك عن محنة دينية مشهورة نتجت عن اعتناق الدولة العباسية لمذهب المعتزلة . وهذه المحنة الشديدة هى « محنة خلق القرآن » : المعتزلة يقولون إن القرآن مخلوق ، وأهل السنة يقولون إنه كلام الله القديم وله وجود منذ الأزل . والحرب تدور رحاها بين الفريقين . وتكون

كلامية حيناً ، ودموية في أكثر الأحيان . والسبب في ذلك أن من مبادئ المعتزلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ولا يكون ذلك إلا بطريق اللسان ، فإن لم يكف فباليد ، فإن لم يكف بالسيف . ومن هنا كان تعذيب العلماء والفقهاء والأدباء الذين يخالفون الدولة في مذهبها ولا يقولوا مثلها بخلق القرآن فقد كان يكفي أن يقول أحدهم أنه لا يؤمن بهذه الآراء حتى تصب الدولة عليه جام غضبها ، وتودعه سجنها ، وتلهب ظهره بسياطها .

وإذا أردت أن تعرف من المسؤول عن كل ذلك في الواقع قلت له إنه ( الجاحظ ) وأمثاله الكتاب الأحرار أى من غير المشتغلين بالكتابة الرسمية في ديوان الإنشاء . . وهؤلاء الكتاب الأحرار هم الذين كانوا يمدون هذه الفتنة أو النار بالوقود ، أو هم الذين كانت الدولة تأجرهم لإقناع الناس بهذا المذهب الجديد ولولا وجود هذه الطبقة من الكتاب الذين استعان بهم الدولة وقاموا لها بما تقوم به الصحف في العصر الحديث لما أودت الفتنة بمن أودت ، ولما أفتت من البشر من أفتت ، ولما كان لها أولئك الضحايا الكثيرون الذي عجز عن إحصائهم التاريخ .

\* \* \*

وندع التاريخ الوسيط إلى الحديث . وهنا نسمع بفتنة أخرى اشتعلت في مصر واكتوى بنارها كل من عاش في هذا القطر . وكان ذلك في عهد الاحتلال البريطاني ، وعلى يد عميد من عمدائه هو ( السير الدون غورست ) كانت تقوم سياسته على قاعدة « فرق تسد » . وقد أفلح الرجل في الفرقة بين المسلمين والأقباط . وفي ذلك يقول الأستاذ عبد العزيز البشري في كتابه ( المختار ) :

« وفشت فاشية - لا أعادها الله - بين المسلمين وإخوانهم الأقباط عقب مصرع المرحوم بطرس غالى وكان ذلك سنة ١٩١٠ على ما أذكر . وعقد ( ٩ - أزمة الضمير الصحفي )

الأقباط مؤتمراً ملياً لهم في أسيوط . وأجابهم المسلمون بمؤتمر قبله في القاهرة ، وأخبار القائلون على هذا المؤتمر مثوى لهم هو ملعب مصر الجديدة . ومضى الناس أفواجا في اليوم المشهور واجتمع رجالات البلد لم يتخلف منهم إلا من انقطع به العذر . وتصدر الحفل رياض رئيس مجلس النظار ، وتعاقب الخطباء كابرأ بعد كابر... إلخ . وأخذت الفتنة حدتها ، وبلغت مداها . وكان من رجالها كذلك الشيخ على يوسف صاحب المؤيد ، والشيخ عبد العزيز جاويز صاحب المقال المشهور « الإسلام غريب في داره » . واستبدت الغضب بكل من الأقباط والمسلمين على السواء . ونبعت فكرة غريبة كل الغرابة ؛ هي أنه يفصل كل فريق عن الآخر وأنه يستقل الأقباط بالجزء من الوجه القبلي ، ويترك للمسلمين ( الوجه البحري ) . كل ذلك والمستعمر من وراء المصريين يفرى بينهم العداوة والبغضاء ، ويشجعهم على التشاجر والتنافر ، ويتظاهر بمحايتهم للأقلية ضد الأكثرية . واستمر الحال على ذلك حتى قامت الثورة الشعبية الكبرى سنة ١٩١٩ . وهى الثورة التى قضت نهائياً على هذه الفرقة . وذلك منذ ارتفع في هذه الثورة صوت سعد زغلول يقول للبصريين :

« احقوا التراب في وجوه الدساسين الذين يفرقون بين مصرى ومصرى بادعائهم ادعاء كاذباً أن هذا مسلم وذلك قبطى . ليس عندنا مسلم وقبطى بل الكل عندنا مصرى » .

وهكذا شلقت ريح هذه الفتنة وتحولت الصحافة المصرية من نقمة التعصب الدينى الذمى على أيدي على يوسف ومصطفى كامل وعبد العزيز جاويز إلى نعمة التسامح الدينى الكريم على أيدي سعد زغلول وأنصاره من كتاب الثورة .

ضربت للقارىء هذين المثلين الصارخين ، واخترتهما له من مئات  
الأمثلة الصارخة التى يحفبها التاريخ الوسيط والتاريخ الحديث . لىكى أبرهن  
له بالدليل المادى على الأضرار الجسيمة التى تصيب الأمم والأفراد من  
جاء التعصب الدينى مهما كان شكله أو العنوان الذى يتخذه لنفسه .

على أن ( بغداد ) فى العصور الوسطى ، و ( مصر ) فى العصر الحديث  
لم تكن كل منهما بدءاً من المدن والمواضع الكبرى فى جميع الأزمنة التى  
حدثنا عنها التاريخ ذلك أن التعصب الدينى ظاهرة فى الآداب الأوروبية  
كلها والآداب الشرقية كلها ، والآداب العالمية كلها وليس قصدى هنا أن  
أطوف بالعالم كله جزءاً جزءاً ، ولا بالعصور التاريخية كلها عصرراً عصرراً  
لىكى أثبت هذه الحقيقة .

فهذه صحف إسرائيل فى كل مكان ، وهذه صحف الفاتيكان ، ثم هذه  
صحف الهند والباكستان ، بل هذه صحف لبنان وخاصة فى حكم شمعون  
منذ سنوات قليلة . بل هذه بعض الصحف المصرية التى تنحور بأقلام محرريها  
ناحية تبشيرية وتعصية ، كلها تشهد بأن الإنسانية لم تبرا بعد من هذا المرض  
الخطير ، وهو مرض التعصب الدينى المذموم . مع أن الأديان نفسها لاتدعو  
إلى شيء من ذلك . والدين شيء لا ينفصل عن المجتمع . وكل إنسان حر فى  
أن يعتقد المذهب الذى يريده وليس للدولة أن تتدخل فى هذا من قريب  
أو بعيد .

ذلك ما أقرته هيئة الأمم ، وذلك ما اجتمع عليه تفكير الأقطاب فى  
العالم . ثم ذلك ما فطن إليه عقلاء الأمة المصرية . ولكن بعد أن صهرتهم  
الحنة حتى قال قائلهم يخاطب الشعب المصرى كله بعنصره القبطى والمسلم :

الدين للديان جل جلاله لو شاء ربك وحد الآقواما  
هذى قبوركو وتلك قبورنا متجاورين حجاجا وعظاما ۱۱

فانظر إلى هذا الشاعر الحكيم - وهو هنا أحمد شوقي - كيف صرف أنظار المصريين من هذه الفتنة الدينية ، وكيف أزالها من نفوسهم وأحل محل العاطفة الدينية عاطفة قومية ، وانظر إليه كيف ذكر المصريين بما فيهم القديم فقد مرّت عليهم القرون تلو القرون وهم أخوه متجاورون تشهد بذلك رفات آبائهم وأجدادهم وقد جمعتها انقبور المتجاورة ، واللحود المتقاربة . وأى دليل بعد هذا على وحدتهم وأخوتهم وثورتهم أبناء وطن واحد ؟ .

بهذه الطريقة وأمثالها ينبغي إذن الصحافة أن تعالج هذه المشكلة في كل مكان على ظهر هذه البسيطة . يجب على الصحافة أن تنظر إلى الدين من زاوية إنسانية خالصة . يجب عليها ألا تبذر بنور الفتنة بين أبناء البلد الواحد مهما اختلفوا من حيث العقيدة . يجب عليها - أى على الصحافة - أن تسأل نفسها دائماً هذا السؤال : ما الذى ربحته البشرية من وراء التعصب الدينى فى أى شكل من أشكاله ، وفى أية فترة من فترات تاريخه ؟ والجواب عن ذلك أنها - أى البشرية - لم ترج شيئاً بل أصابها الضرر من كل شىء .

والعالم اليوم ينشد السلام ، وينبذ الحرب مهما كان الدافع إليها . ومن أجل هذا نفت أفكار الفلاسفة عن هذه النقطة وهى إعلان الحريات الأربع وهى :

حرية الكلام أو التعبير عن رأى .

وحرية الإنسان فى أن يعبد ربه بالطريقة التى تحاول له .

وحرية الإنسان فى أن يتخلص من الخوف ويحيا حياة آمنة .

وحرية الإنسان فى أن يتخلص من المرض ويعيش فى صحة طيبة .

وقد أعلن الرئيس الأمريكى روزفلت عن هذه الحريات الأربع فى يناير سنة ١٩٤١ .

والذى لا شك فيه أن مسؤولية التمتع بهذه الحريات ومسؤولية المحافظة عليها إنما تقع على عاتق الصحافة أولاً وعلى عاتق الأدب بعد ذلك .

\* \* \*

وليأذن لنا القارىء فنستطرد بعض الشيء في فكرة النصب الديني لنقول أنها تلبس الآن في بعض جهات العالم ثوب « التعصب العنصرى » وهو ما منيت به الشعوب الأمريكية وأصيبت به شعوب جنوب أفريقيا . ومن هنا يشك الناس كثيراً في بعض ما يرد من القارة الأمريكية من آراء وفلسفات ما دامت هذه الآراء والفلسفات لم تستطع أن تحل مشكلة العنصرية في تلك القارة ، وما دامت هذه الآراء والفلسفات تقوم أساساً على حق الجنس الأبيض في سيادة الأجناس الملونة . ومن ثم نرى المستر (أدلاى ستيفسون) المرشح الديموقراطى للرئاسة الأمريكية - وذلك في الثالث عشر من ديسمبر سنة ١٩٥٣ - نراه يندد بهذه الحريات الأربع قائلا .

« إن الحريات الأربع التى هى حرية التعبير وحرية العبادة والتحرر من الخوف والتحرر من الفقر والمرض قد تحولت إلى مخاوف أربع هى : الخوف من الكساد ، والخوف من الشيوعية ، والخوف من أنفسنا ، والخوف من الحرية ذاتها » :

نشرت جريدة المصرى هذا النبأ نقلاً عن وكالة رويتر وفى اليوم التالى مباشرة نشرت نفس الجريدة نبأ آخر من أمريكا يتضمن اتهام (ستيفسون) بأن له اتجاهاً خاصاً نحو الشيوعية !

فيا الصحافة من هذا السلاح الذى فى يدها . كيف تظعن به طعنتين متضادتين فى آن واحد ؟ أولاهما لمصلحة رأى بعينه ، والآخرى لقتل هذا الرأى عينه !

أليست الصحافة بسبب ذلك مسؤولة عن كل ما تمت به البشرية من حروب ، وتصاب به من آلام؟ سواء كان ذلك بسبب النزاع الديني ، أم كان ذلك بسبب النزاع الديني أو المذهبي ؟

\* \* \*

وبعد هذا الاستطراد نعود إلى الموضوع الذى نحن بصددہ لنقول الصحفي أنه يجب عليه دائماً أن يصنى لصوت الضمير فى كل ما يكتب وخاصة فى مجال الدين ، أو المذاهب المختلفة التى تتصل بهذا الدين . فإن كلمة واحدة يكتبها الكاتب عن طيش أو عجلة وعدم روية كافية لإثارة الفتنة . ولكن هل معنى ذلك أننا نحد من حرية الصحف الدينية ؟ كلا ثم كلا . بل إننا نطالب هذه الصحف بأن تسلك جميع الطرق الممكنة لى تصل إلى شرح العقيدة الدينية التى تأخذ نفسها بها ، وتبذل كل الجهود الممكنة لتغرس هذه العقيدة بقوة فى نفوس أتباعها .

وإلى جانب هذين الغرضين السابقين تستطيع الصحف الدينية الواسعة الأفق أن تدعو إلى السلام ، وإلى مهادنة العقائد الدينية الأخرى مهما كانت الشقة بعيدة بينهما .

أجل فى استطاعة الصحف الدينية المنطلقة أن ترسم لنفسها هذه الخطوة ، وأن تدعو ذويها إلى هذا الرأى وذلك متى صحت نيات القائمين عليها واتسمت آفاق المحررين الذين يتولون كتابتها . وبرئت نفوسهم من الأغراض الذاتية والرغبات الشخصية ، وتحروا كذلك من سلطان المادة .

وهذه الطريقة تصبح الصحافة الدينية عاملاً من عوامل البناء فى المجتمع ، وأداة لا تستغنى عنها الأمم فى ترقية الجانب الروحي أو النفسى من جوانب البشرية . ونحن نعرف أن هذا الجانب الأخير أصبح مهملاً من جانب الحكومات والشعوب وبسبب هذا الإهمال المريب اختل توازن الإنسان فى القرن العشرين .



إن الصحافة الدينية في كل مكان من هذا الكوكب الأرضي الكبير لو استطاعت تعويض هذا النقص الأخير فإنها بذلك تقوم للإنسانية الحديثة من الخدمات الجليلة ما تعجز عن تقديمه جميع الأجهزة الأخرى في الشعب أو الحكومة ، وتستطيع في الوقت نفسه أن تنقذ هذه الإنسانية الحديثة من السقوط الذريع والانهيار السريع والخطر الذي تهددها به ( المادية ) التي تتحكم تحكما ظاهرا في القرن الذي نعيش فيه .

ثم إن من الخبر للصحافة الدينية منذ الآن أن تبذل أقصى المستطاع لكي تفهم الناس أن الناس جميعاً سواء أمام الله . فليس لدى دين من الأديان أن يزعم لنفسه ولقومه أن دينه خير الأديان . وأن يستند في ذلك إلى آيات من التوراة أو الإنجيل أو القرآن . فإن الانسياق مع هذه المزايم التي تشير إليها الآن لا تنتج إلا النتائج التي تسفر عنها التفرقة العنصرية أو التفرقة القبلية أو التفرقة الجنسية ، وغيرها من النزعات التي قاست منها الإنسانية من الويلات ماحدثنا عنه التاريخ .

« الناس سواء أمام الله » . والقول بهذه المساواة كفيل بأنه يحل جميع المنازعات الدينية أو المذهبية على السواء ، كفيل بأن يجعل المحبة والصدقة تحمل بين البشر محل العداوة والبغضاء ، كفيل بأن يحقق السلام الذي ننشده ، والوئام الذي نرجو أن نعيش في ظله على الدوام .

\* \* \*

على أن أمام الصحافة الدينية مجالات فسيحة للقول ليست أمام الصحافة العادية ومنها ( مجال الأخلاق ) . فالصحيفة الدينية وحدها - في الغالب - هي صاحبة الحق في الخوض في مثل هذه الموضوعات . وكما أصبح الناس في العصر الحاضر الذي يوصف بأنه ( العصر المادي ) إلى الخوض في العقائد وأثرها في تكوين المواطن الصالح وفي أمهات الأخلاق الفاضلة

وأثرها كذلك في تكوين الضمير الحى والذى لا شك فيه أن كل عقيدة من العقائد الدينية في حاجة مستمرة إلى أن يتجدد شبابها وأن يتمكن من إعادة قوتها وسلطانها على النفوس فأنت تعرف منذ الصغر أن الصدق فضيلة . وهكذا تعلمت في المنزل وهكذا تعلمت في المدرسة ، ولكنك في الحياة الواقعة سوف تحتاج إلى تعلم هذا الدرس القديم . وإلى أن تملأ نفسك به من جديد لأنك تواجه في حياتك من الوقائع والحوادث ومن أخلاق الناس وغدرهم وخيانتهم ما يشكك أحياناً في قيمة الأخلاق الفاضلة في الإيمان بأنها توصل إلى النجاح المادى والنجاح المعنوى . فإذا لم تكن هناك صحافة تغذى فيك هذه المعاني الفاضلة من حين لآخر فإن هذه المعاني لا تلبث أن تنخبو شعلتها في نفسك ، وتندبل زهرتها في قلبك وتحل محلها شك أليم في كثير من القيم الفاضلة في الحياة .

ألا يرى أصحاب الصحف الدينية أن هذا الموضوع الخالد من موضوعات الإنسانية كفىل بأن يملأ صفحات الجرائد والمجلات التى يخرجونها وأنه متجدد بتجدد الإنسانية ذاتها ؟

إننى على يقين من ذلك ومن أن هذه الموضوعات وأمثالها كفىلة بأن تصرف الصحافة الدينية عن المنازعات الطائفية والخصومات المذهبية التى لا طائل تحتها ولا فائدة من ذكرها مهما كان الدافع لها .



المسألة السابعة

---

التأهيل المهني

(وبها فصل واحد)

## الفصل السابع عشر

### معاهد الصحافة مقوم من مقومات الصحافة

المعجب حقاً أن الناس في مصر يتجادلون إلى اليوم في معاهد الصحافة هل توجد أو لا توجد؟ وهل لها ضرورة أو ليست لها ضرورة؟ على أن من الأمم المتقدمة في الوقت الحاضر من فرغت من مناقشة هذه المسألة من نحو قرن .

ومع هذا وذاك فليس لنا أن نشعر بالدهشة والاستغراب إلى هذا الحد فقد مرت المهن الحرة كلها في البلاد المتحضرة كلها بمثل هذا الدور . لقد كان يحترف التدريس إلى عهد قريب غير المؤهلين أو المتخرجين في مدارس المعلمين . كما كان يحترف المحاماة والطب والهندسة أفراد مارسوا هذه المهن ممارسة مبنية على مجرد المهارة الشخصية أو التجربة . ثم نشأت كليات المعلمين والحقوق والطب والهندسة بعد ذلك وأهدت إلى البلاد طوائف بعد طوائف من الشبان المؤهلين في كل ميدان من هذه الميادين .

تلك إذن طبيعة الأشياء . ومنطلق التطور ، وسنة الحياة ، وطريق التقدم وناهوس الوجود على هذه الأرض .

فهل بعد أن أنشئت كليات الزراعة في بلادنا على وجه التمثيل يوجد فيها من يزالون يقولون أن الحرث أو الزرع أو الري بالطرق القديمة الموروثة منذ عهد القراعتة أحسن وأنفع من الحرث أو الزرع أو الري بالطرق الحديثة من حيث آليتها من جهة ، ومن حيث فنيها من جهة ثانية ؟ أظن لا ؟

ومثل هذا تماماً يمكن أن يقال بالقياس إلى الصحافة . نعم . لقد مارس هذا الفن من قبل أناس لا يملكون لأنفسهم من المؤهلات غير مجرد الميل أو التجربة . وإن بالغت في وصف بعضهم فقـل ( الموهبة ) . ولكن الموهوبين في الدنيا قليلون والتجربة والخبرة ليست كل شيء في مزاولة المهنة والفنون ومن هنا نشأت الحاجة إلى معاهد الصحافة وأصبحت هذه المعاهد ضرورة من ضرورات الحياة الحديثة ، ومقوماً من مقومات هذا المرفق الحيوى من مرافق البلاد .

وهنا نسأل أنفسنا هذا السؤال . ما هى مقومات الصحافة بوجه عام ؟ وماهى قيمة المعاهد الصحفية ذاتها بين هذه المقومات ؟

أما مقومات الصحافة الحديثة فكثيرة ننهنأ عليها في ثنايا هذه الفصول . ولا بأس من سردها الآن بإيجاز تام ؛ فن مقومات الصحافة الحديثة (المال) ولا تستطيع الجريدة الحصول على هذا المال إلا بطريقتين في الغالب . هما التوزيع من جانب ، والإعلان من جانب آخر . أما الإعلان فهو شريان الحياة في جسم الصحافة . وأما التوزيع فهو معتمد على مكانة الصحيفة نفسها في نظر القراء ، ومدى ما تستطيع هذه الصحيفة أن تقدمه إليهم من خدمات .

ومن مقومات الصحافة الحديثة (الأخبار) . وليست الصحافة في الواقع إلا بيعاً لهذه الأخبار . ومن ثم كان العمل الرئيسى فى الصحافة اليومية بنوع خاص هو جمع هذه الأخبار وفى هذا الميدان تتبارى الصحف كلها ويباهى بعضها بعضاً بما يسمى (السبق الصحفي) .

ومن مقومات الصحافة الحديثة (المواد) التى تنبى على هذه الأخبار . ومنها المقال والعمود والحديث ، والتحقيق ، والصورة ، والكرتون ،

والكاريكاتور . والخرائط ، والرسوم البيانية في بعض الأحيان . وكل هذه الأشياء أصبحت عناصر ضرورية بالقياس إلى الصحيفة ، وبها يُقوم العمل الصحفي بالمعنى الصحيح .

ومن مقومات الصحافة الحديثة كذلك ( التحرير والإخراج ) . وهما فنان من فنون الصحافة لها أصول وقواعد ونظريات هي في الواقع شبيهة بأصول النقد الأدبي من وجود كثيرة - وعلى الصحفي أن يتبع هذه الأصول والنظريات لمدة كبيرة في حياة الصحفية - ولكنه يستطيع في فترة النضوج أن يتحلل من هذه القواعد والأصول ويصبح من القدرة بحيث يستطيع أن يحدد في هذه الفنون الصحفية كما يحدد الشعراء الكبار والكتاب الكبار والنقاد الكبار .

ومن مقومات الصحافة كذلك ( آداب المهنة ) وما ينبغي لأصحابها من أخلاق وتقاليد تفضي كلها إلى احترام هذه الحرفة ، وإلى احترام المشتغلين بها كذلك ، والنظر إليهم على أنهم أعضاء لهم خطورتهم في الهيئة الاجتماعية والحق أنه إذا كانت مهنة من المهن بحاجة إلى هذه الآداب التي ينبغي أن تراعى مراعاة تامة من أصحاب هذه المهنة فإن الصحافة ينبغي أن تكون لها الصدارة في هذا الميدان وهو ميدان الأخلاق !

ومن مقومات الصحافة الحديثة كذلك ( النقابات ) وهي المظهر الجماعي الديمقراطي للصحافة . وبدونها لا يكون للصحفيين في الأمة كيان خاص ، ولا سياج مصون ، ولا حرية مكفولة بكفالة القانون . ويتصل بهذه القوانين التي تخضع لها الصحافة موضوع الحرية التي ينبغي أن يتمتع بها الصحفيون في كل بلد من بلاد العالم في الوقت الحاضر .

ثم من مقومات الصحافة الحديثة في ختام المطاف ( ثقافة الصحفي ) .

والثقافة شرط أساسى فى تكوين الشباب الذى اختار لنفسه مهنة الصحافة .  
وهى المعين الذى يستقى منه جميع المعلومات التى تحتاج إليها الصحافة . ثم  
هى العنصر الأساسى كذلك فى تكوين شخصية الصحفي والانتقال به من  
منزلة « رجل الشارع » إلى منزلة « القائد » فى الأمة . وبها أى بهذه الثقافة  
نستطيع أن نضع الصحفي فى مرتبة لا تقل مطلقاً عن مرتبة القاضى فى  
المحكمة أو الأستاذ فى المدرسة أو الجامعة أو الضابط فى الجيش وهكذا .

° ° °

والمعاهد الصحفية لا تعنى فى الغالب من جميع هذه المقومات عناية  
مباشرة إلا بثلاث نواح أو أربع وهى : ناحية الفنون الصحفية ، وناحية  
العلوم الثقافية . وناحية التدريب ، ثم ناحية الأخلاق .

أما الفنون الصحفية كفن التحرير والإخراج وفن إدارة الصحف -  
فهى أشياء تتغير وتتقدم بتقدم الزمن وترى الطلاب فى داخل المعاهد  
يدرسون شيئاً من هذه الفنون حتى إذا خرجوا إلى الحياة العامة وجدوا  
الزمن ( فى بعض الحالات ) قد سبقهم إلى اختراع أشياء جديدة فى الإخراج  
وطرائق جديدة فى التحرير ، ووسائل حديثة فى الإعلان والتوزيع وهكذا .  
ومعنى ذلك باختصار أن هذه الفنون الصحفية فى تطور مستمر . لكن ذلك  
لا يمنع مطلقاً من أن ندرس هذه الفنون على اختلافها فى داخل المعاهد حتى  
يكون الطالب على علم تام بها ، وخبرة كاملة بتطوراتها .

أما الذى لا يتعرض كثيراً للتغيير والتبديل فهو الجانب الثقافى البحث  
من جوانب الدراسة فى داخل هذه المعاهد أى أنه لاغنى مطلقاً للمشتغل  
بالصحافة عن ثروة ثقافية تعينه على القيام بمهمته وهذه الثروة الثقافية تزيد  
وتنقص بحسب احتياجات المهنة والبيئة وما تخضعان له من تطورات عديدة

ومن هنا ندرك الأهمية البالغة التي للمعاهد الصحفية من حيث هي .  
وأما ناحية التدريب . وهي ثلاثة النواحي التي تعنى بها معاهد الصحافة  
فأمرها موكول لظروف هذه المعاهد وما لها من إمكانيات تختلف من معهد  
إلى آخر . فالمعهد في بلد كأمريكا على تمام الاستعداد لتدريب الطلاب عن  
طريق صحيفة خاصة لها أجهزة خاصة بها من راديو وتليفزيون ومستقبل  
للأخبار ( تركز ) ومطبعة ونحو ذلك . والمعهد في بلد كصر ليست له بعد  
مثل هذه المقدرة . وهو لهذا مضطر إلى الاتفاق مع كبريات الصحف  
في العاصمة لسد هذا النقص في الجانب التدريبي البحث .

( والخلاصة ) أن معاهد الصحافة أصبحت كقلنا ضرورة من ضرورات  
الحياة الحديثة . وإننا في الجمهورية العربية المتحدة لا نحتاج فيها إلى أكثر من  
رسم الخطط الصحفية ورصد الميزانيات السنوية إيماناً منا بالنتائج الطيبة التي  
سنحصل عليها من وراء ذلك .

والحقيقة أنه أصبح من الصعب علينا وعلى جميع المفكرين في الوقت  
الحاضر أن يتصوروا الجامعات خلواً من أقسام الصحافة أو من الكليات  
والمعاهد التي تتوفر على الدرس الصحفي من حيث هو ، كما أن من الصعب  
علينا وعلى المفكرين في الوقت الحاضر كذلك أن تتصور البلاد خلواً من  
كليات الحقوق والطب والهندسة والعلوم والزراعة والتجارة . فكل هذه  
مرافق حيوية هامة . وكل مرفق منها بحاجة إلى رعاية الدولة ورعاية الجمهور  
على السواء .

\* \* \*

والذي لا شك فيه أن أمريكا هي أول بقعة من بقاع الأرض فكرت  
في إنشاء المعاهد الصحفية بشكل أو بآخر . وقد كان ذلك عام ١٨٦٩



في ولاية يقال لها ولاية (فرجنيا) على يد رجل يقال له (روبرت لي) كان قائداً عاماً لجيوش الجنوب ، وذلك في أثناء الحرب الأهلية التي نشبت بين الشمال والجنوب . فقد أوصى بإعداد خمسين منحة دراسية تخصص لتهيئة خمسين شاباً لمهنة الصحافة .

« وفي سنة ١٨٧٨ نظمت جامعة ميسوري في كولومبيا بالولايات المتحدة محاضرات في تاريخ الصحافة ، وفي سنة ١٨٨٤ أضافت إلى برامجها دروساً في المواد الصحفية ، وتكونت من ذلك نواة لمدرسة الصحافة التي تم إنشاؤها سنة ١٩٠٨ ، وقبل سنة ١٩٠٠ كان عدد كبير من جامعات الولايات المتحدة قد ضمن برنامجها دروساً في الصحافة <sup>(١)</sup> » .

هذا كله في أمريكا ، أما في أوروبا فيظهر أن جامعة زيورخ في سويسرا سبقت جميع الجامعات الأوروبية من حيث العناية بتعليم الصحافة . وكان ذلك عام ١٩٠٣ . واكتوى العالم كله بنار الحرب العالمية الأولى بين عامي ١٩١٤ - ١٩١٨ ، وبعد انقضاء هذه الحرب ازداد اهتمام الدول بمعاهد الصحافة . فظهرت هذه المعاهد منذ عام ١٩١٧ في كل من بولندة ، ثم ألمانيا وبلجيكا والنرويج واستمرت حركة إنشاء المعاهد الصحفية حتى بلغت ذروتها تقريباً في الفترة بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٣٠ .

وقبل الحرب العالمية الثانية بدأنا نرى هذه المعاهد الصحفية تظهر في كل من فرنسا وإيطاليا وهولندة والمجر وإنجلترا وبقية الدول الأوروبية المتحضرة . أما في مصر فقد مر إنشاء المعاهد الصحفية بدورين أو ثلاثة : أولها الدعوة وتهيئة الأذهان لتقبل الموضوع ، وهذا يذكر التاريخ أن لجنة الهلال فضل تنبيه الأذهان إلى خطورة هذه الفكرة - ففي عددها الصادر في أول

نوفمبر سنة ١٩٢٣ وجهت المجلة سؤالاً لأربعة من كبار الصحفيين إذ ذاك وهم داود بركات رئيس تحرير الأهرام ، وأحمد حافظ عوض رئيس تحرير المحروسة ، وأمين الرافعي رئيس تحرير الأخبار ، والدكتور محمود عزى رئيس تحرير جريدة الاستقلال وكان موضوع السؤال :  
« هل يحسن إنشاء فرع في الجامعة المصرية أو دائرة خاصة لإعداد الصحفيين ؟ وهل يوجد بيننا من يقوم بإلقاء محاضرات فيها ؟ » .

« فأجاب ثلاثة منهم بضرورة إنشاء هذا الفرع في الجامعة المصرية . ووقف الأستاذ أحمد حافظ وحده ليقول أنه لا يرى ضرورة لإنشاء هذا الفرع لأن رجال الصحافة قد تربوا في ميدان الخبرة . ولأن الصفات الصحفية تولد ولا تخلق » .

وفي الدور الثاني من أدوار إنشاء المعاهد الصحفية - وكان ذلك عام ١٩٣٢ - كان الأستاذ الدكتور طه حسين من أوائل الذين اقترحوا إنشاء مدرسة أو معهد لإعداد الصحفيين يقبل فيه خريجو كلية الآداب وحدهم :  
ورحبت الصحف المصرية وخاصة ( المقطم والسياسة ) بهذا الاقتراح ترحيباً عظيماً .

ومع هذا وذاك فلم يكن قبل عام ١٩٣٩ أن بعثت هذه الفكرة من جديد حين أحال مجلس الوزراء من تلقاء نفسه إلى الأستاذ أحمد لطفى السيد مدير الجامعة حينذاك بمشروع إنشاء معهد للصحافة ليدرسه ويقدم مذكرة في هذا الشأن .

إذ ذاك كتب مدير الجامعة إلى عميد كلية الآداب - وهو يومئذ الدكتور طه حسين - أن يعدّ مذكرة في الموضوع . فأعدها وناقشها مجلس كلية الآداب . وفي شهر يونية عام ١٩٣٩ وافق مجلس الجامعة المصرية على المشروع وعلى أن تكون مدة الدراسة بهذا المعهد سنتين .

وبقي الحال على ذلك حتى عام ١٩٤٥ حين زيدت مدة الدراسة إلى ثلاث سنوات .

ثم في الدور الثالث من أدوار إنشاء الدراسة الصحفية في الجامعة تحول معهد التحرير والترجمة والصحافة إلى قسم بهذا الاسم . وذلك على أثر المذكرة التي قدمتها بنفسى إلى كلية الآداب عام ١٩٥٤ ودعوت فيها إلى إنشاء قسم من أقسام هذه الكلية يستقل بدراسة الصحافة ، ثم تألفت لجنة لدراسة الاقتراح قوامها بعض الأساتذة الجامعيين وبعض كبار الصحفيين . وناقشت اللجنة هذا المشروع وتمت الموافقة عليه من اللجنة ومن المجالس الجامعية المختلفة ، ومن ذلك الوقت فتح القسم باباً للطلاب الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية ( التوجيهية ) بعد أن كان المعهد لا يقبل فيه غير الحاصلين على الدرجات أو المؤهلات الجامعية .

ونجحت هذه التجربة لأن الصحف أشد حاجة في الواقع إلى الشباب الذي يتأهل للصحافة بنفس الطريقة التي يتأهلون بها لوظائف التعليم أو الطب أو الهندسة أو الزراعة أو التجارة . ولمن شاء من الطلبة الممتازين بعد التخرج أن يتم دراسة الصحافة وأن يحصل فيها على درجات الماجستير والدكتوراه ونحو ذلك .

والأمل كبير بعد كل ذلك في أن تدخل الدراسة الصحفية عندنا في دورها الرابع ، وهو الدور الذي يشهد ميلاد « كلية الصحافة » . بل وهو الدور الذي يشهد عدداً لا بأس به من هذه الكليات يضارع العدد الذي تتمتع به بلاد أخرى لا تقل عنها من حيث الحضارة والثقافة .

\* \* \*

(وبعد) فأرجو أن يكون في هذا الذي سقناه من تاريخ الصحافة

( ١٠ م - أزمة الضمير الصحفي )

واعتبارها مقوماً من مقومات الصحافة الحديثة ما يقتل الفكرة القائلة بأن الصحافة موهبة من المواهب التي تولد في الأشخاص ولا تخلق فيهم .

أجل - إنها لأسطورة عجيبة ليس وراءها إلا تثبيط الهمم ، وتبديد الجهود . والرجوع بالصحافة نفسها قرناً كاملاً إلى الوراء .

إن المواهب والصفات الخلقية والذكاء الإنساني والاستعدادات والميول الطبيعية ، كل هذه الأشياء في حاجة دائمة إلى التعليم كحاجتها تماماً إلى الخبرة والتجربة .

وإن الصحفي الكبير أو صاحب الصحيفة في الوقت الحاضر ليس لديه من الوقت ما ينفقه في تعليم الشبان وتدريبهم على وظائف الصحافة ، وذلك على النحو الذي كان يفعله ( الأسطى ) في العصور الوسطى ( بصنيانه ) في المهنة أو الحرفة أو الصناعة .

لقد نادى جوزيف بوليتزر - في أمريكا سنة ١٩٠٣ بضرورة التأهيل الصحفي ، وصرح بأن مهنة الصحافة أكثر المهن احتياجاً إلى أوسع المعارف وأعمقها ، واحتياجاً كذلك إلى الأخلاق المتينة ، وقال إن هذه المهنة ذات المسؤوليات الكبيرة لا يمكن أن تترك لقوم لاحظ لهم من علم ولا ثقافة .

إن المجتمع يطالب بأن يكون الرجال المسؤولون عن تعليمه من المؤهلين المتخصصين في مهنة التعليم ، وأن يكون الرجال المسؤولون عن علاجه وتطعيمه من المتخصصين في الطب ، وأن يكون الرجال المسؤولون عن صحافته من ذوي الثقافة العالية والأخلاق المتينة والإعداد الصحفي يطل على ما تحمل هذه الكلمة من معنى .

إن ثقافة الصحفي من أصعب المشكلات التي تواجهها الدول في الوقت الحاضر . فمن الواجب أن تكون هذه الثقافة - فضلاً عن تنوعها بحيث

تشمل كثيراً جداً من العلوم والفنون والآداب - ثقافة عميقة وحديثة  
تمشى مع احتياجات العصر ، وتسار تطور الفكر البشرى فى جميع  
الميادين .

فأين هذا كله من الفقر الثقافى المدقع الذى يعانىة محروون لم تزودهم  
حكوماتهم ولا شعوبهم بهذا الذاد العظيم من العلم والآدب والفن جميعاً ؟

من أجل ذلك قلنا إنه ينبغى لنا أن نقضى القضاء الآخر على الأسطورة  
القائلة بأن الصحافة تولد ولا تتكون عن طريق التعليم . وقد أيدتنا فى ذلك  
( هيئة اليونسكو كل التأييد ) .

وكلمة أخيرة أحب أن أختتم بها هذا الموضوع الخطير . وهى أننا ننادى  
بضرورة التعاون التام بين أساتذة الصحافة فى الجامعة ومحتضى الصحافة  
ومزاويلها خارج الجامعة . وليأخذ هذا التعاون المطلوب شكل دروس  
ومحاضرات يلقيها كبار الصحفيين على طلبة الجامعة - كما هو حادث الآن  
بالفعل - فإن الجامعة تستعين بأمثال الأستاذ محمد زكى عبد القادر والأستاذ  
فكرى أباطة والأستاذ سيد أبى النجا ، والأستاذ مصطفى أمين وغيرهم  
فى إعطاء دروس ومحاضرات للطلبة فى الفن الصحفى تحريراً وإخراجاً  
وإدارة . أو ليأخذ هذا التعاون المنشور شكل مجالس إدارية يسكون من  
عملها تنظيم الدراسة الصحفية فى داخل الجامعة بين حين وآخر . على أن  
تتألف هذه المجالس من أعضاء يمثلون أساتذة الجامعة فى هذه المادة ،  
وأعضاء يمثلون الصحف الكبيرة ووكالات الأنباء والإعلان ونحو ذلك .  
أو ليأخذ التعاون المطلوب شكل المشاركة الجدية فى نقابة الصحفيين بأن  
يكون أساتذة الصحافة فى الجامعة أعضاء أصليين فى النقابة المذكورة .  
والغرض من ذلك هو العمل على رفع مستوى المهنة الصحفية إلى المنزلة التى

تليق بها وتتفق وتبعتها . ثم ليأخذ هذا التعاون المنشود بعد هذا وذاك شكل الوظائف الإضافية التي تطلب من بعض أساتذة الصحافة في الجامعة . كأن يكون أحدهم مستشاراً في مصلحة الاستعلامات أو يكون آخر مستشاراً في محطة الإذاعة ، أو يكون الثالث مستشاراً في المجلس الذي سنقترحه على الحكومة لتنظيم مهنة الصحافة وهو ( مجلس الصحافة العام ) وهكذا .

وأخيراً نأتى إلى الاقتراح الذي اقترحه الأستاذ جلال الحماصي وقد كان مثلاً لصحافة الجمهورية العربية المتحدة في المؤتمر الذي انعقد بمناسبة مرور خمسين عاماً على إنشاء أول مدرسة صحفية لولاية ميسورى بأمريكا الشمالية . قال الأستاذ جلال الحماصي :

« وقد يكون من الأفضل أن تكون مناهج المدارس الصحفية في كافة أنحاء العالم نوع مشترك من التوجيه وتبادل الآراء بصورة منتظمة تمكن حملة الأقلام في المستقبل من تفهم آلام الناس لا في محيط عملهم فقط بل في محيط العام لكافة شعوب العالم ، وذلك لأن مثل هذا الفهم المشترك لا يؤدي فقط إلى ضمان حرية الصحافة في العالم أجمع ، بل إلى إقرار السلام وتكاثف حملة الأقلام في مكافحة الذين يقودون العالم إلى الحروب تكررت وتلاحقت . ثم التضامن بصورة منظمة للدفاع عن الحريات التي من بينها حرية الصحافة . »

المشكلة الثانية

آداب مهنة الصحافة

(وبها فصلان)

## الفصل التاسع عشر

### آداب مهنة الصحافة

الأصل في الصحافة أنها مهنة يبيع الأخبار . ولكن الأخبار في ذاتها ليست سلعة مادية كالكساء والغذاء . وإنما هي شيء معنوي له آثاره الطيبة ، وله آثاره السيئة .

والصحيفة بإزاء الأخبار مسؤولة عن القيام بعدة واجبات :

أولها - طريقة الحصول على الخبر .

وثانيها - طريقة نشر الخبر .

وثالثها - طريقة التعليق على الخبر .

ورابعها - طريقة الاستفادة من الخبر في كتابة المواد الأخرى بالصحيفة كالمقالات والأعمدة والطرائف والأحاديث والتحقيقات وغير ذلك من المواد التي يراد بها إشباع فضول القارئ . والصحفي المنوط به القيام بجميع هذه الواجبات . إما أنه يكون رجلاً حياً الضمير ، وإما أن يكون رجلاً لا ياباه لهذا الضمير في قليل أو كثير . شأنه في ذلك شأن الطبيب أو المعلم أو المحامي أو المهندس أو كل ذي حرفة من الحرف التي تحتاج إلى الأمانة والشرف .

وسنحاول أن نعالج المشكلة من هذه الزاوية ، لنعرف إلى أي حد يجب أن يأخذ الصحفي نفسه بهذه الأخلاق . أو ما هي المقدسات التي ينبغي للصحفي أن يربط بينها وبين مهنة الصحافة كما يربط المدرس أو الطبيب أو المحامي بينها وبين مهنة التدريس أو الطب أو المحاماة ؟



ومعنى ذلك إذن أننا سننظر كيف يسلك الصحفي في طريقة الحصول على الخبر ، ثم في الطريقة التي ينشر بها هذا الخبر ثم في الطريقة التي يعلق بها على الخبر . ثم ننقل من هذا كله إلى سلوك الصحفي مع زملائه في مهنة الصحافة . وأهم من ذلك كله أن ننظر في النهاية في صلة الصحفي بالمجتمع وكيف يتأثر كل منهما بالآخر .

#### الواجب الأول : طرق الحصول على الخبر

صحيح أن هناك تنافساً شديداً يصل إلى حد الشقاء في الحصول على الأخبار وتتبع الأخبار . ونحن نذكر الصحف في شيء من ذلك . وإن كنا لا نلتبس لها العذر مطلقاً في أن تحصل على الخبر بطريقة تتنافى مع الشرف .

تحدث الأستاذ ( هربت بايردسوب ) محرر جريدة (الورلد) بنيويورك فقال . لقد أشرفت على جريدة الورد مدة طويلة وكانت التعليلات التي أعطيها للمخبرين والمحررين لاتعدو قولهم دائماً . احصلوا على الأخبار . ولكن هذا العمل كان يتم دائماً بطريقة شريفة . فنحن لم نستخدم قط أساليب الغرب الوحشية في دخول البيوت عنوة للحصول على الأصول السرية أو لسرقة الصور والوثائق ونحو ذلك . ومع هذا أو ذاك فقد كنا نقوم بعمل واحد فقط لا نعتقد أنه ما زال يعمل به إلى اليوم . وهذا العمل هو النحرى على الأخبار على الوجه التام مستعينين في ذلك بأرشيف الصحيفة . وكنا نقف عند هذا الحد (١) .

والذى نعلمه أن للحصول على الخبر وتتبعه طرقاً مشروعة وفيها الكفاية . ومن أهم هذه الطرق .

---

(١) أظن كتاب ( فن الصحافة ) الترجمة العربية من ٧٣ .

- ١ - عمل التحريات على النحو الذى شرحه محرر الورلد .
- ٢ - استخدام الأرشيف الصحفى على النحو الذى أشار إليه نفس المحرر .

وهذان الطريقتان يكلفان الصحفى جهداً وعناء فى القراءة والبحث ونحو ذلك وثم طرق أخرى كذلك . ومنها على سبيل المثال :

- ٣ - طريقة الإيهام بالمعرفة .

- ٤ - طريقة الصداقة أو إنشاء علاقات خاصة بمصادر الأنباء والتقرب إليهم بالهدايا أو إسداء الخدمات الخاصة .

وتحضرنى للإيهام بالمعرفة مثل ، وللصداقة مثل آخر ولا بأس بالإشارة إليها بإيجاز .

#### المثل الأول : فقد حكى أحد الصحفيين عن نفسه قال :

«أنه كان جالساً فى مقهى من مقاهى الإسكندرية على شاطئ البحر . وتصادف أن جلس معه على نفس المائدة أحد كبار تجار الثغر المعروفين وجرى الحديث بينهما فى أمور عدة أشار التاجر الكبير فى بعضها عن غير قصد منه إلى نية الخديوى إسماعيل فى بيع نصيب مصر من أسهم قناة السويس وأن هذا التاجر الكبير يطمح لنفسه أن يرجع هذه الصفقة . وهنا تغير لون الصحفى الإنجليزى وأحس كأنه جالس على برميل من البارود على حد تعبيره . ولكن المهنة الصحفية أوجبت عليه فى هذه اللحظة أن يتناسك ويتظاهر بالثبات التام . كما أوجبت عليه المهنة كذلك أن يلجأ إلى طريقة الإيهام بالمعرفة فأوهم التاجر الكبير بأنه على علم بهذا السر الخطير . وهنا اطمأن التاجر إلى أنه لا يذيع سرّاً من الأسرار ، وأفاض فى الحديث عن أسهم القناة . ثم ما كاد التاجر يغادر المكان حتى أسرع الصحفى إلى مكاتبه البرق

فاستعان بها في إرسال برقية إلى وزيراتيلي رئيس الوزارة البريطانية حينذاك ثم ما كان من وزيراتيلي هذا إلا أن اتصل من فوره بآل روتشلد وهم من كبار رجال المال في إنجلترا . وطلب منهم المال اللازم لشراء أسهم القناة وذلك ريثما يحصل على إذن بهذا المال من مجلس الوزراء ومجلس العموم ومن الجالس على العرش في نهاية الأمر .

والمثل الثاني : حادثة جرت للأستاذ مصطفى أمين حكاها عن نفسه قال ما مؤداه .

« إنه كان بلندن في الوقت الذي دارت فيه مفاوضات ( صدقي - يفن ) وقد تم الاتفاق بينهما على نصوص معينة . غير أن يفن اشترط أن تبقى هذه النصوص سرّاً من الأسرار لا تنشر إلا بإذنه في الوقت الذي يحدده هو . إذ ذاك سافقت الظروف مصطفى أمين فتعرف إلى سيدة اتضح أنها تعمل في مكتب مستر يفن . وبطريقة غير مباشرة علم مصطفى أمين أن هذه السيدة هي التي كتبت على الآلة الكاتبة نصوص الاتفاق . ودعاها مصطفى أمين مراراً للجلوس معه في مقهى من مقاهي العاصمة . ولاحظ في كل مرة مجلس إليها أن هذه السيدة تنتظر قطع السكر التي يقدمها المقهى باهتمام . وتمسك في يدها هذه القطع باحتراس ، وتدسها في صندوق يدها ( أو شفتها ) بحذة وعجلة ، إذ ذاك أحضر مصطفى أمين في المرة التالية كل تموينه من السكر وأسلبه هذه السيدة ، ففرحت به فرحاً عظيماً ونظرت إليه على أنه أعظم هدية لأطفالها الصغار الذي لا يكفهم تموينهم من السكر الذي يوزع عليهم بالبطاقة ، ومنذ ذلك الوقت نشأت صداقة متينة بين مصطفى أمين وهذه السيدة . وعن طريق هذه الصداقة استطاع مصطفى أمين أن يحصل على ورق الكربون الذي كتبت عليه نصوص الاتفاق . وما لبثت هذه النصوص أن نشرت في

بعض الصحف الصادرة في مصر وفوجيء بها مستر بيغن كما فوجيء بها رئيس الوزارة المصرية .

الواجب الثاني : طريقة نشر الخبر

لا شأن لنا هنا بالكلام عن أسلوب نشر الأخبار أو القوالب الفنية التي تصاغ فيها الأخبار . وإنما المقصود بالناية هنا هو الكلام عن مقدار الصدق والكذب في كل خبر ، وبيان الآثار السيئة التي تنجم عن الكذب ، ثم بيان واجب الصحافة حينما تقرر - بقصد أو بغير قصد منها - إلى نشر الأخبار المكنوبة .

وهنا يحل لنا أولاً أن نسوق بعض الأقوال والأحداث ذات الصلة الوثيقة بهذا النوع من الأخبار لنعرف منها إلى أي حد ينبغي أن يتحرى الصحفي الصدق ، وما النتائج التي تترتب على الإهمال المقصود أو غير المقصود في هذه الناحية :

\* \* \*

أثر عن المعلق الأمريكي الشهير والتر ليبمان Lippman الذي زار القاهرة عام ١٩٥٩ أنه قال :

العجيب أنني عندما أكذب في قضية تتعلق بيقرة جاري أدعى للمحاكمة وقد أساق بعد ذلك إلى السجن . ولكنني إذا كذبت على مليون من القرار في شأن يتصل بالحرب أو السلم وإذا دأبت على هذا الكذب مدة وأحسن اختيار أكاذيبي إذا فعلت كل ذلك لم أسأل عما أفعل ولم أتعرض لعطالة العقاب .

ويحدثنا التاريخ أن بسمارك داهية الألمان فكر في طريقة لتوحيد ألمانيا فلم يجد أمامه إلا هذه الطريقة ، وهي أن يوعز إلى الصحف الألمانية بنشر

برقية زعم أنه تلقاها وكانت في البرقية خبر ينال من الكرامة الفرنسية ونشرت الصحف الفرنسية هذه البرقية نقلاً عن الصحف الألمانية . فأعلن الفرنسيون الحرب على ألمانيا ، وهى الحرب المعروفة بحرب السبعين . وكانت هذه الحرب هى التى أرادها بسمارك نفسه لتم بسببها الوحدة .

وحين حدثت أزمة الحدود بين مصر والسودان منذ أعوام قليلة أذاعت وكالة رويتر برقية في المزيع الأخير من الليل مؤداها أن الجيش المصرى غزا السودان وكانت وكالة رويتر الإنجليزية هى الوكالة الوحيدة التى افتردت بهذا الخبر . واختارت له توقيتاً معيناً هو المزيع الأخير من الليل لكي تنشره الصحف السودانية قبل أن يتاح لها الوقت الكافى للتحقق من صدق هذا الغزو أو كذبه ، وكان قصد الوكالة الإنجليزية من ذلك خلق حالة من التوتر أوحث بها الأوساط الإنجليزية في تلك الفترة .

ليس شك في أن هذا مثل صارخ من أمثلة الأخبار الزائفة التى يراد بها إفساد العلاقات بين قطرين شقيقين يعيشان على نهر واحد وثقافة واحدة ، ولغة واحدة .

أوردت هذه الأمثلة لأدل بها على الخطورة البالغة التى تنبى على الأخبار الكاذبة أو المحرفة أو المزيفة أو المغرضة . والصحيفة الخبيثة - لها في تزيف الأخبار طرق كثيرة قلباً يظن إليها القارئ العادى . فاختيار مكان النشر في الجريدة واختيار الحيز الذى ينشر فيه الخبر . واختيار العنوان أو الصدر اللازم لكتابة هذا الخبر . واختيار العناوانات الفرعية لهذا الخبر - كل هذه وسائل تلجأ إليها الصحف حين تريد أن تحدث تأثيراً معيناً لهذا الخبر في ذهن القارئ .

ومن هنا جاءت مسؤولية الصحفي التزيه عن كتابة الأخبار ومن هنا

قالوا إن نهاية الحرب الباردة مرهونة بشيء واحد فقط هو أن تعدل الصحافة العالمية نهائيا عن تضليل الرأي العام .

وليس مجال للشك في أنه من الممكن تقريب نهاية الحرب الباردة لو أن الصحافة العالمية بدأت تكشف عن تضليل الناس بما تقدمه لهم بين حين وآخر من أخبار محرقة وتعليقات مغرضة وحملات مدبرة .

إن الصحافة الزهية النظيفة هي التي تستطيع أن تطفىء نار العداوة والبغضاء بين طبقات الشعب الواحد من جهة ، وبين هذا الشعب والشعوب الأخرى من جهة ثانية . فتلك العنصرية الصارخة بين البيض والسود في أمريكا وجنوب إفريقيا ، وتلك العداوة التقليدية بين إنجلترا وإيرلندا أو بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية . كلها نتيجة الصحافة الشريرة التي تكسب من وراء ذلك مالا وفيرا . فكثيراً ما يشكو زعماء دول أمريكا الجنوبية من معاملة صحف أمريكا الشمالية لأخبار بلادهم ، وطريقة عرضهم لهذه الأخبار في صحفهم ، وكثيراً ما تشكو أمريكا الجنوبية من المبالغة في إهمال الأخبار المتعلقة بها في صحف أمريكا الشمالية ، ومن سوء التعليق عليها ونحو ذلك . ثم كثيراً ما يشكو الإيرلنديون من الصحف الإنجليزية لمثل هذه الأسباب . ولنضرب لذلك مثلاً : ثبت أن نسبة الجرائم في إيرلندا أقل من نسبة الجرائم في أى جهة أخرى من جهات العالم . غير أن الصحف الإنجليزية قابلت هذا الخبر بفتور تام ، ولم تشر إليه أية إشارة . مع أنه لو قيل العكس وهو أن نسبة الجرائم في إيرلندا أكثر من سواها لطربت الصحف الإنجليزية لهذا الخبر ، واختارت له مكاناً ممتازاً ؛ ووفرت له حيزاً يتفق وأهميته وخطورته .

لا أريد أن أمضي طويلاً في عرض هذه الأمثلة . فهي كثيرة تظالها

بها الصحف العالمية كل يوم ، وهي لا تحتاج منا إلى كبير عناء في الوقوف عليها أو معرفة الأغراض الجيدة والنوايا السيئة التي تختفي خلفها .

إنما أردت بذلك أن أقول إن وظيفة الإعلام أصبحت في أيامنا هذه من أخطر الوظائف كلها تقريباً . وإن أقل تقصير في أداء هذه الوظيفة من ناحية الدقة والأمانة والشرف والنزاهة يعرض العالم كله للخطر الحقيقي . وينجم عنه متاعب للإنسانية ليس من السهل التخلص منها .

هذا هو ما أزعج علماء الصحافة والاجتماع ورجال الفكر السياسي وقادة الأمم في شتى الميادين . ثم هذا هو مادعا الاتحاد العام للصحفيين في كل بلد من جانب ، كإدعاء هيئة الأمم من جانب آخر إلى التفكير في وضع آداب لمهنة الصحافة ، والوصول إلى قواعد وأصول يتبعها الصحفيون ، ولا يخرجون عنها في ممارستهم لهذه المهنة الشريفة . والذي نعلمه أن محاولات شتى في دول كثيرة بذلت حتى الآن في سبيل الوصول إلى هذه الغاية الشريفة ولكننا مكتفون هنا بعشر من هذه المحاولات على سبيل المثال :

الأولى : في الجلسة الثالثة والثمانين من جلسات اللجنة الفرعية لحرية الإعلام .

الثانية : في المؤتمر العالمي لاتحاد الصحفيين المجتمع في براغ سنة ١٩٣٦ .

الثالثة : في المؤتمر السابع لنفس هذا الاتحاد . وقد اجتمع في هذه المرة

بمدينة بوردو سنة ١٩٣٩ .

الرابعة : في المؤتمر الأول لصحافة الأمريكيتين . وقد اجتمع هذا

المؤتمر بمدينة المكسيك سنة ١٩٤٢ .

الخامسة : في الدورة السنوية الرابعة ، للجنة حرية الإعلام وذلك في

سنة ١٩٥١ .

السادسة : فى اجتماع عقده الاتحاد القومى للصحفين الانجليز .

السابعة : فى اجتماع عقده اتحاد الصحفين الاستراليين .

الثامنة : فى الاجتماع الذى عقدته هيئة محررى الصحف بالهند فى

سنة ١٩٥٠ .

التاسعة : وهى المحاولة التى قام بها قسم الصحافة بجامعة القاهرة

سنة ١٩٥٧ وذلك فى شكل رسالة من رسائل الدكتوراة .

العاشر : وهى المحاولة التى قام بها المؤتمر العام للاتحاد القومى

للجمهورية العربية المتحدة فى شهر يونية سنة ١٩٦٠ .

\* \* \*

والآن نستعرض بإيجاز نتائج المحاولات التسع الاولى كل على حده .

## المحاولة الاولى

تحدث الزعيم غاندى فى الجلسة الثالثة والثمانين من جلسات اللجنة الفرعية لحرية الإعلام والصحافة ، كما تحدث المستر والتر ويليامز مؤسس كلية الصحافة بجامعة مسورى Missouri الأمريكية عما سمياه (بعقيدة الصحفي) وخلاصة هذا الحديث أن هذه العقيدة وإن كانت لا تقوم مقام القانون العالمى لأداب المهنة . إلا أنها على كل حال تشتمل على بيان موجز لسلك ما للصحفى من الحقوق وما عليه من الواجبات . ومن ثم تألفت هذه العقيدة من المبادئ التى ينبغى للصحفى أن يعتنقها ويصدر عنها فى أقواله وأعماله .

وقد أجرت اللجنة هذه المبادئ على لسان الصحفي كآيل :

١ - أؤمن بمهنة الصحافة إيماناً راسخاً بكل ما فى هذه الكلمة من معنى .



٢ - أؤمن بأن الصحيفة العامة مؤسسة اجتماعية وأن المشتغلين فيها مسؤولون كل المسؤولية باعتبارهم وكلاء المجتمع ولا يصح لهم أن يكونوا خائنين للأمانة .

٣ - أعتقد أن التفكير السليم والتعبير الواضح المستقيم والدقة والإنصاف هي الدعائم الأساسية للصحافة الجيدة .

٤ - أعتقد أن من واجب الصحفي ألا يكتب إلا ما يوحى به ضميره ويشعر به تماماً أنه الصدق .

٥ - أعتقد أن حذف أى خبر لئلا يعتبر آخر غير المصلحة العامة يعدّ أمراً لا يصح الدفاع عنه بصورة من الصور .

٦ - لا يجوز لى أن أكتب ما أخجل من قوله باعتبارى رجلاً مذهباً فى المجتمع . ولا سبيل للهرب من المسؤولية الفردية بحجة أن ما صدر منى إنما هو تنفيذ لتعليمات جاءتنى من الغير .

٧ - أعتقد أن الإعلانات والأخبار والآراء يجب أن تستهدف خدمة المصالح العليا للقراء . ولا بد أن يسود جو أساسه الحق والصدق والعون والتزاهة بين الجميع . وعندى أن المحك للصحافة الجيدة هو ما تؤديه من خدمة عامة .

٨ - أؤمن بأن الصحافة الناجحة كل النجاح أو التى تستحق هذا النجاح هى التى تخاف الله وتوقر الإنسان ، وهى الصحافة التى تدافع عن استقلالها التام ، ولا يحركها حب الظهور ، ولا جشع السلطان . وهى صحافة بناءة متسامحة ولكن فى غير تفاض أو إهمال وهى رابطة الجأش طويلة الصبر ، قوية المثابرة على خدمة القراء ، تنضب للظلم ، لا ترهبها عصا الحاكم

ولا يزجها صياح الدهماء . تعطى اكل شخص حقه ، وتمنحه الفرصة للتعبير عن رأيه . وهى صحافة وطنية ولكنها تسعى مغلطة لتوثيق عرى المودة والأخوة بين دول العالم أجمع ، إنها صحافة الإنسانية ، وصحافة العالم الذى نعيش فيه .

## المحاولة الثانية

وهى المحاولة التى قام بها المؤتمر العالمى لاتحاد الصحافة فى مدينة براغ سنة ١٩٣٦ . وقد أقر أن الصحفي القدير بهذا الاسم ينبغى عليه :

١ - أن يراجع كل خبر تنشره الجريدة بكل أمانة وصدق . ويخص بهذه العناية جميع الأخبار التى تثير تعصباً فى رأى ، أو زعزعة فى الثقة ، أو كراهية ، أو تحقيراً بين دول العالم أو تؤدى إلى تأثير ضار أو انطباع مظل عن قيمة الخبر ومغزاه .

٢ - أن يقوم بمحض اختياره بتصحيح كل خبر من هذا النوع حتى يثق من علم صحته أو دقته .

٣ - أن يعترف بحقه وحقوق الآخرين أيضاً فى نشر الأخبار الموضوعية عن الأحداث الداخلية والمسائل المتصلة بالدول الأخرى مع مقارنة الموقف الداخلى بغيره من المواقف المماثلة فى الدول الأخرى .

٤ - أن يدخل الصحفي فى اعتباره دائماً أن التنوع الهائل فى الظروف التاريخية والطبيعية والمعنوية للأمم والدول لابد أن تتضمن تنوعاً مماثلاً فى التطور الاجتماعى والسياسى لهذه الأمم والدول كما ينطوى كذلك على تنوع أكثر فى الأنظمة السياسية بصفة أخرى . ( والفرض من هذه المادة

هو أن الصحفي لا ينبغي له أن يظهر بمظهر المتزمت أو بمظهر الرجل الضيق الأفق).

٥ - أن يتجنب الصحفي ما استطاع كل نقد تافه أو نقد غير موضوعي في شؤون السياسة ، كما يتجنب أساليب التحقير والإساءات إلى الدول الأخرى وخاصة إلى رؤساء هذه الدول وكبرائها وعظماؤها بوجه أخص .

٦ - أن يبتعد عن تزيين العنف والتعريض على استعماله لتسوية المنازعات الداخلية أو الدولية والاقتناع التام بأن من مصلحة السلام حل المنازعات الدولية والخلافات الداخلية - سياسية كانت أو اجتماعية أو عنصرية أو ثقافية - بغير حاجة إلى العنف ، وبروح من الإنصاف والتراضي والود .

٧ - أن يتمسك الصحفي كذلك بحقه وحق الآخرين في القيام بالدعاية اللازمة لتعبئة الدفاع ضد أى هجوم ضد بلاده من الخارج لأن مثل هذا الدفاع يعتبر الواجب الأول على كل مواطن .

٨ - أن يحارب بكل قوته الفكرة القائلة بحتمية الحروب ، بمعنى أن هذه الحروب قدر محتوم ، فالحرب مع تقدم العلوم الحديثة تعتبر شرأ مستطيراً ودماراً محققاً للغالب والمغلوب .

٩ - الدعوة في كل مكان للعقيدة القائلة بأن غالبية الدول في وقتنا هذا ترغب في السلام . وتسعى إلى الوئام . وأن في إمكان هذه الدول أن تحمى هذا السلام وتحافظ عليه ، وذلك عن طريق المنظمات الدولية ، والتعاون بين الجميع .

١٠ - أن ينأى الصحفي بنفسه وبصحيفته عن كل ما من شأنه تغليب القوة الغاشمة على الإنصاف والعدل . أو ما من شأنه الخوض على توثب الدول بعضها على بعض .

## المحاولة الثالثة

وهي المحاولة التي قام بها المؤتمر السابع للاتحاد العالمي للصحفيين الذي انعقد في مدينة بوردو سنة ١٩٣٩ ووصل إلى ما سماه إذ ذاك ( بعهد الشرف الصحفي ) وفيه :

١ - إن من واجب الصحفي سواء كان مخبراً أو معلقاً أن يذكر دواماً أن له تأثيراً طيباً أو سيئاً يزداد بزيادة عدد القراء . ومن واجبه أن يعمل على تنوير القراء والتشجيع للحقيقة ، وأن يكتب وفي ذهنه دائماً أنه إنما يشارك مشاركة فعلية في تسجيل تاريخ عصره .

٢ - أن يكون له ضمير حتى لا يسمح له مطلقاً بأن يلجأ إلى طرق غير آمنة للحصول على الأخبار .

٣ - أن يتحمل مسؤولية جمع المعلومات ونشرها في الصحيفة .

٤ - من حق الصحفي أن يمتنع أحياناً عن نشر المعلومات الصحيحة ، ولكن ليس له مطلقاً أن ينشر معلومات يعرف أنها كاذبة أو يعوزها عنصر الصدق .

٥ - لا يجوز للصحفي أن يبالغ في وصف الأحداث التي يشهدها ولا أن يحرف البيانات التي يتلقاها ، ولا أن يغير من الوثائق التي تصل إليه .

٦ - لا ينبغي للصحفي أن يفترى على الأشخاص أو يتهمهم بدون دليل .

٧ - لا يجوز للصحفي أن يقترف جريمة السطو على آراء الغير . ومن واجبه دائماً أن ينسب كل رأى إلى قائله ، وعليه صيانة المسؤولية الأخلاقية بحيث لا تقبل نفسه القيام بعمل يتنافى مع ما يوحى به الضمير .

٨ - على الصحفي كذلك أن يكون حسيباً حسن التقدير في كل ما يتصل

بشؤون الدولة والمسائل الخطيرة التي هم المسؤولون وهو في هذه الحالة يستطيع أن ينتفع بحقته في المحافظة على سر المهنة .

- ٩ - لا يجوز للصحفي أن يكون عميلاً للحكومة أو لغيرها من الهيئات الخاصة لكي يحصل من وراء ذلك على منافع شخصية دون علم الجمهور . كما لا ينبغي للصحفي أن يكتب المقالات التي تهدف إلى الدعاية التجارية .
- ١٠ - لا يجوز للصحفي أن يضر زملاءه . وعليه أن يحافظ على قوانين التضامن الجماعي التي لا تصدر لصالح المهنة .

### المحاولة الرابعة

وذلك في المؤتمر الأول للصحافة القومية بالأمريكتين وهو المؤتمر الذي انعقد في سنة ١٩٤٢ بمدينة المكسيك على الحدود وتقريباً بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية . وهذا هو نص القرارات التي انتهى إليها .

- ١ - الصحافة الأمريكية تميز تمييزاً تاماً بين وظيفة الصحافة في نشر الأخبار ووظيفتها في التوجيه المذهبي أو الإيديولوجي .
- ٢ - لكي تقوم الصحافة بوظائفها المتصلة بنشر الأخبار في أمانة وكفاءة يجب عليها دائماً أن تنشر الأخبار الصادقة ذات الطابع الموضوعي .
- ٣ - تمتنع الصحف بقدر الإمكان عن نشر الأخبار غير المحققة ، أما الشائعات والأخبار غير الموثوق من صحتها فلا سبيل إلى نشرها إلا على هذه الصفة أي على أنها غير موثوق بها .
- ٤ - إذا نشرت الصحيفة أخباراً أو بيانات مصدرها أشخاص من غير هيئة التحرير وجب ذكر أسمائهم ما لم تتطلب سرية المهنة غير ذلك .
- ٥ - إذا كان نشر المادة الصحفية أو الخبر الصحفي نظير أجر ما وجبت الإشارة إلى ذلك .

٦ - نعتبر كل صحيفة مسؤولة عن جميع ما تنشره وذلك باستثناء المواد التي يكتبها غير المشتغلين بالصحيفة . وفي هذه الحالة يجب ذكر أسمائهم كما ذكرنا .

٧ - لا تعفى الحصانة البرلمانية مالك الجريدة من المسؤولية المدنية . كما أن هذه المسؤولية غير قابلة للتحويل إلى طرف ثان وثالث .

٨ - الصحيفة مسؤولة عن تقديم الاعتذار في حالات الإساءة إلى الأشخاص أو سبهم وقذفهم . ومن واجبها تقديم التفسيرات اللازمة لذلك إلا أن يفصل القضاء في الأمر .

٩ - تتمتع الصحافة عن نشر المواد التي من شأنها تشجيع الرذيلة أو الجريمة أو إثارة المشاعر المريضة .

١٠ - لا يجوز للصحيفة أن تنشر بيانات تؤدي إلى التحيز ضد المتهمين أو لصالحهم في أثناء محاكمتهم أمام القضاء .

١١ - سمعة الفرد يجب أن تحترم وتضان مهما كانت عقيدته الدينية أو مذهبه السياسي . والصحافة هي السياج المنيع الذي يحمي كرامة الفرد ويصون شخصيته عن الأذى .

١٢ - الاتحاد القوي للصحفيين في كل دولة من الدول هو المسؤول عن تقرير مدى مسؤولية الصحف عن آداب المهنة ومراعاة هذه الآداب . ولما كانت الإذاعة ضرباً من ضروب الصحافة لا فرق بينهما إلا أن الأولى مسموعة والأخيرة مقروءة ، فقد رأت اتحادات الإذاعات الأمريكية من واجبها أن تجتمع هي الأخرى للوصول إلى إقرار المبادئ الخاصة بالوسيلة الإذاعية من وسائل الإعلام المختلفة . و انتهى البحث بها إلى طاقة من المبادئ بعضها في موضوع علاقة الإذاعة بالدولة ، وبعضها

في موضوع علاقة الإذاعة بالشعب ، وبعضها في موضوع علاقة الإذاعة بالمؤلفين . ويطول بنا القول لو أردنا أن نقف عند كل طائفة من هذه المبادئ على حده . فلنتركها إذن إلى :

### المحاولة الخامسة

وهي المحاولة التي قام بها اتحاد الصحفيين في إنجلترا . ونحن نعرف أن الإنجليز أشد الأمم عناية بالأخلاق في داخل بلادهم وإن كانوا لا يحبون أن يرتبطوا بهذه الأخلاق في خارج بلادهم . ومن ثم جاءت المبادئ التي أقرها اتحاد الصحفيين في تلك البلاد أقرب المبادئ كلها إلى دائرة الأخلاق وإليك هذه المبادئ بصورة موجزة :

١ - ينبغي على الصحفي ألا يقترف أى عمل من شأنه أن يشين شخصه أو اتحاده أو صحيفته أو مهنته . ومن واجبه أن يدرس لوائح الاتحاد ، ويمتنع عن أى عمل يؤدي إلى الأضرار بمصالح هذا الاتحاد .

٢ - يجب على الصحفي الذي يرغب في إنهاء عقد عمله أن يخبر صاحب العمل وفقاً للتقاليد والعادات المهنية المرمية . وعليه أن يخضع لهذا الشرط طالما كان صاحب العمل لا يوافق على تغييره .

٣ - لا يجوز للعضو في اتحاد الصحفيين أن يسعى للترقية أو لشغل منصب يملؤه زميل له باستعمال الطرق الملتوية أو المنحرفة . ولا يجوز له أن يحاول بشكل مباشر أو غير مباشر الحصول على عمل لنفسه أو لغيره بصفة مؤقتة أو غير مؤقتة إذا كان ذلك يضر بمصلحة المصاحفين *Free Lancers* ( وهم الذين يعثون بالمواد الصحفية إلى الجريدة دون أن يكونوا موظفين فيها ) .

٤ - السطو على أعمال الزملاء وجهودهم والاقتباس من كتاباتهم بدون إذن منهم يتنافى تماماً مع آداب المهنة .

٥ - يجب على العضو أن يكون مستعداً للتنازل عن الأعمال الإضافية التي يرى الاتحاد أن في التنازل عنها مساعدة للمصاحف على كسب قوته .

٦ - واجب الصحفي هو خدمة صحيفته أولاً . ويجوز له في وقت الفراغ أن يقوم بعمل إنشائي آخر . غير أنه لا يجوز له القيام بعمل إضافي في أوقات الراحة والإجازات إذا كان في ذلك ما يؤدي إلى حرمان زميل متعطّل ، وتقويت فرصة عليه في التوظيف .

٧ - ينبغي تشجيع روح الرغبة في مساعدة الآخرين في جميع الأوقات لأن الأعضاء ملزمون من الناحية الإنسانية والشرفية بمساعدة الأعضاء المتعطّلين حتى يحصلوا على عمل يليق بهم .

٨ - يجب على الصحفي أن يعامل الرؤوسين بالطريقة التي يود أن يعامله بها رؤساؤه في الصحيفة . .

٩ - حرية جمع الحقائق الصادقة ونشرها بأمانة تامة ، وحقوق التعليق على الخبر ، والنقد التربة كل ذلك من المبادئ الأساسية التي ينبغي لكل صحفي أن يستمسك بها .

١٠ - الصحفي مسؤول مسؤولية شخصية عما يبعث به للصحيفة أو وكالة الأنباء التي يعمل بها . وهو مسؤول أيضاً عن المحافظة على أسرار المهنة . ولا يجوز للصحفي أن يبالغ أو يشوه أو يحرف أو يعدل فيما عهد إليه من من وثائق ومعلومات .

١١ - لا يجوز للمخبرين والمصورين أثناء قيامهم بجمع الأخبار والصور أن يؤلموا التكالى والمصابين أو يؤذوا كرامة الأبرياء من الناس . ولا يجوز



الحصول على الأخبار والصور والوثائق إلا بالطرق المشروعة  
١٢ - يجب ألا تغيب عن ذهن الصحفي قوانين السب والقذف وإهانة  
المحكمة وحقوق التأليف وما إلى ذلك . وفي نشر الماكرات القضائية يراعى  
دائماً التمسك بقواعد الإنصاف والعدل بالنسبة لجميع الأطراف المعنية  
بالأمر .

١٣ - تعتبر الرشوة أخطر جريمة مهينة سواء كانت لنشر مادة صحفية  
أو لحذف هذه المادة .

### المحاولة السادسة

وهي المحاولة التي قام بها اتحاد الصحفيين الاستراليين، وقد وافق الأعضاء  
على مجموعة من المبادئ الخلقية لا تخرج في جوهرها عن توخي الأمانة والصدق  
في نشر الخبر ، واحترام سرية المهنة . واحترام الزمالة الصحفية ، والترفّع  
عن أخذ رشوة ، وسلوك السبل الشريفة في الحصول على الأخبار ، وأن  
يتخلق الصحفي دائماً بالأخلاق التي يكسب بها ثقة الجمهور .

والطريف في استراليا أن مالكا لإحدى الجرائد المهمة هناك وهي نيو سوث  
ويلز New South Wales التي تصدر في مدينة سيدني تحدى قانون آداب  
المهنة في تلك القارة وزعم أنه قانون ديكتاتوري يحجب بحقوق المهنة ولكن  
المحكمة أصدرت حكماً على مالك هذه الجريدة بغرامة قدرها خمسون جنهماً  
لأنه تعدى على هذا القانون الذي أقره اتحاد الصحفيين . فاستأنف المالك  
المذكور هذا الحكم . فلم يكن من محكمة الاستئناف إلا أن أيده بقوة .

### المحاولة السابعة

وهي المحاولة التي قامت بها هيئة محرري الصحف الهندية في ديسمبر  
سنة ١٩٥٠ وفيها أصدرت الهيئة بياناً جاء فيه :

« لما كانت الصحافة أهم وسيلة لتكوين الرأي العام فإن الصحفيين يعتبرون مهمتهم أمانة أو رسالة ، ولا هم لهم في الواقع إلا خدمة الصالح العالم وحمايته من جانب ، والمحافظة قدر المستطاع على سلام الإنسانية من جانب آخر .

والصحفيون في سبيل القيام بواجباتهم هذه يملقون أعظم الأهمية على احترام الحقوق الاجتماعية والإنسانية . ويؤمنون بمبادئ العدالة والإنصاف ويعتبرونها من الأسس الجوهرية لمهنة الصحافة سواء في نشر الأخبار أو التعليق عليها . ومن واجب الصحفي كذلك مراعاة ضبط النفس وخاصة فيما يتصل بنشر الأخبار والتعليقات في جو من التوتر الاجتماعي الناجم عن الخلافات العنصرية أو الدينية أو الاقتصادية .

ثم قال البيان بعد توصيات من النوع الذي مر ذكره في المحاولات السابقة :

« والمهارات الشخصية في الصحف تحط دائماً من كرامة المهنة وتنال من الأشخاص المشتغلين بها . وليس من آداب المهنة في شيء أن يتناقل الصحفيون شائعات أو محادثات غير مهذبة مما يتصل بحياة الأفراد أو يجرح سمعتهم وينال من كرامتهم التي لا بد من احترامها .

والصحفي المستحق لهذا الإسم هو الذي يستطيع التفرقة بين الصالح العام والفضول العام . وهو الذي يعرف جيداً أن الصحافة تسعى لخدمة الأول من هذين الغرضين لا الثاني . ولذلك يتمتع عن نشر الأخبار الشخصية مالم يتأكد من صحتها ، ومالم يقدر أن في نشرها نفعاً يعود على المصلحة العامة .

## المحاولة الثامنة

في أثناء انعقاد الدورة السنوية الرابعة للجنة حرية الإعلام والصحافة في مايو سنة ١٩٥٠ بمدينة مونت فيديو بأرجواي ، نوقش مشروع قانون عالمي لأداب مهنة الصحافة . ولحسن الحظ أن اشترك في مناقشة المشروع صديقنا المرحوم الدكتور محمود عزمي الرئيس السابق لمعهد الصحافة بجامعة القاهرة ومندوب مصر في هيئة الأمم المتحدة يومئذ . وجاء نص هذا المشروع كما يلي :

### المشروع

ملحق ( ١ )

حيث أن حرية الإعلام والصحافة أمر حيوي لسلام الإنسانية والحريات الأساسية التي كلفها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وحيث أن هذه الحرية تصان على خير وجه عن طريق الجهود المستمرة التي يبذلها المشتغلون بالصحافة وغيرها من وسائل الإعلام ، والأعمال التلقائية التي يقومون بها لتنمية روح المسؤولية .

لذلك يعتبر هذا القانون إعلاناً لأداب المهنة ينبغي أن يتبعه جميع المشتغلين بجمع الأخبار ونقلها ونشرها والتعليق عليها ، وأن يتوخوه في سلوكهم المهني وذلك على النحو التالي :

( أولاً ) يبذل المشتغلون بالأخبار أقصى جهودهم للتأكد من أن المعلومات التي يتلقاها الجمهور دقيقة وذات طابع موضوعي . وعليهم مراجعة

جميع الأخبار التي يشك في صحتها . ولا يجوز لهم تحريف الحقائق أو حذف الجوهرى منها . ولا يجوز للصحفيين أن يشتركوا في نشر الأخبار والمعلومات التي يعرفون أنها كاذبة .

(ثانيا) لا يجوز أن تؤثر المصلحة الشخصية على الأخلاق المهنية وتعتبر الرشوة أو الاستمالة للنشر شيء أو حذفه من أبشع الجرائم في مهنة الصحافة . ومن أخطر الجرائم المهنية كذلك الإقراء والسب والقذف والإيهام بالباطل والسطو على أعمال الغير . وعلى الصحفيين أن يقوموا بتصحيح المعلومات التي تنشر ثم يثبت أنها غير صحيحة . عليهم أن يقرموا بكل ذلك طواعية وبدون إبطاء . كما يجب عليهم الإفصاح عن حقيقة الشائعات والأخبار غير المؤكدة وأن يحرصوا على أن توصف هذه الشائعات بأنها شائعات أو أخبار لم يوثق بصحتها ونحو ذلك .

(ثالثا) على المشتغلين بالأخبار أن يكونوا موضع ثقة الجمهور وعنوانا لكرامة المهنة ودليلا على شرفها . وليس لهم أن يقوموا بأى عمل يتنافى مع احترام المهنة وكرامتها . وعليهم أن يترفخوا دائما عن استغلالهم المهنة الصحفية لأغراض غير صحفية .

وعلى الصحفي أن يتحمل مسؤولية الأخبار والتعليقات . وفي حالة التخلي عن هذه المسؤولية يجب إعلان ذلك صراحة وفي بداية النشر . كما يجب احترام سمعة الأفراد . ولا يجوز نشر الأخبار المتصلة بحياتهم الخاصة ، أو الأخبار التي قد تؤدي إلى الإضرار بسمعتهم أو النيل من كرامتهم ما لم يكن ذلك من أجل المصلحة العامة . وعليهم أن يفهموا أن المصلحة العامة شيء . والفضول العام شيء آخر . ولا يجوز أن يوجه الصحفي أى اتهام يضر بسمعة شخص إلا إذا أعطيت له فرصة الدفاع عن نفسه . وينبغي أن تراعى الحكمة وحسن

التقدير في التمييز بين مصادر الأنباء ، وفي المسائل التي يجب حفظها في سر الكتمان . ولا بد من احترام سر المهنة . ومن حق الصحفي دائماً أن يتمسك بهذه السرية وفقاً لقوانين كل دولة .

(رابعاً) يجب على المشتغلين بالأخبار وجمع المعلومات عن الدول الأخرى والتعليق عليها أن يسعوا جهد طاقهم للحصول على المعلومات السكافية التي تكفي لأداء واجب الإعلام والتعليق على الأخبار بدقة وأمانة وموضوعية .

### المحاولة التاسعة

وهي المحاولة التي قام بها قسم الصحافة بجامعة القاهرة ، وذلك في شكل رسالة من رسائل الدكتوراة موضوعها :

« مشروع دستور دولي للصحافة مستقى من واقع المجتمع الدولي الحديث » (١) وهذا نص المحاولة :

( عهد الشرف الدولي للصحفيين )

ديباجة :

حيث أن الحرب تبدأ في عقول البشر ففي عقول البشر ينبغي أساساً أن تبنى قلاع الدفاع عن السلام .

وحيث أن جهل بني البشر بحياة بعضهم بعضاً وبتشابه المشكلات الرئيسية في حياة السواد الأعظم من الجماهير الشعبية في كل البلدان كان دائماً على مر التاريخ سبباً عاماً لذلك الشك وانعدام الثقة بين شعوب العالم الأمر الذي أدى في الأغلب الأعم إلى استغلال تلك الشعوب في حروب ضد بعضها البعض لا تتخدم مصالحها جميعاً .

---

(١) وصاحب هذه الرسالة هو الدكتور محمد مختار التهامي وسنشير إلى رسالته في مواضع أخرى من المخطوط .

وحيث أن الحروب العالمية البشعة التي شهدتها النصف الأول من هذا القرن إنما نشأت أساساً عن إنكار مبادئ الديمقراطية المبنية على احترام الكرامة البشرية والمساواة في الاحترام بين الناس والترويج بدلاً من ذلك عن طريق التعصب أو الجهل أو الرغبة في التفضيل لمبدأ عدم المساواة بين الناس والأجناس خدمة لمصالح الفئات الاحتكارية وتجار الحروب على اختلاف جنسياتهم .

وحيث أن نشر الثقافة على نطاق واسع وتربية الإنسانية على احترام الحق والحرية والسلام تعتبر من الأمور الأساسية لحماية كرامة الإنسان .  
وحيث أن السلام المبنى على مجرد الاتفاقات السياسية والاقتصادية بين الحكومات لا يمكن أن يكون هو السلام الذي يضمن التأييد الكامل الدائم المخلص لشعوب العالم ما لم يسانده الترابط العقلي والعاطفي بين بني البشر في كل مكان على أساس المعرفة الواعية لجماهير الشعوب بالآوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في حياتهم ومعيشتهم اليومية .

وحيث أن الصحافة بحكم اتصالها اليومي المباشر بجماهير الشعوب في كل بلدان العالم وبحكم الثقة التي تمنحها الشعوب لصحافتها وبحكم كونها أداة كبرى من أدوات نشر الثقافة والوعي على نطاق جماهيري واسع هي أقدر الوسائل للقيام بهذه المهام .

فإن أسرة الصحافة العالمية تعلن لشعوب العالم أجمع باسم الصحفيين الشرفاء الذين يقدسون الحقيقة ويهون حياتهم في سبيلها ارتباطهم بمبدأ الشرف الدول التالي ليكون هادياً لهم ومرشداً في أداء مهمتهم .

وهذا العهد إنما ينبع عن تقدير جميع العاملين في ميدان الصحافة والإعلام لمدى جسامه مسئولياتهم أمام شعوبهم وأمام التاريخ والدور الإيجابي الذي يمكن أن يقوموا به تدعياً لمبادئ الأمم المتحدة والسلام

العالمى والتعاون الدولى فى ظل المحبة والتفاهم بين الشعوب .

وبمقتضى هذا العهد يتعهد جميع العاملين فى جمع الأنباء والآراء أو نقلها أو توزيعها أو التعليق عليها والمشتغلون بالكتابة الدورية المنتظمة للصحف وغيرها من وسائل الإعلام الجماعى أو بالإشراف عليها على ما يأتى :

### المادة الأولى

أن يراعوا خلال قيامهم بأعمالهم تدعيم فكرة التعايش السلمى بين الشعوب فى شتى الميادين السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية .

### المادة الثانية

أن يعملوا على اجتثاث جذور الفكرة الخاطئة التى يروج لها عملاء الحروب والاستعمار والتى تقول بحتمية الحرب أو بأن هناك بعض المشكلات الدولية التى لا سبيل إلى حلها إلا باستخدام القوة .

وهم لذلك يتعهدون - ولو أدى ذلك إلى التضحية بما يدرج على تسميته بالسبق الصحفى بالإقلاع عن نشر أى مادة يحتمل أن تثير التعصب أو فقدان الثقة أو الكراهية أو الاحتكار أو الاستعلاء بين الشعوب أو أن يفهم منها تمييز العدوان بأى شكل من أشكاله ، وبأن يراعوا دائماً نشر المواد التى تدعّم التفاهم والتعاون بين الشعوب ومعرفة بعضها بحياة البعض الآخر وتراثه وثقافته وإبراز هذه المواد وأن يؤيدوا مبدأ عدم السماح لأى دولة بالحصول على أى مكسب كان عن طريق العدوان أو الضغط .

وأن يوضحوا لشعوبهم الخطر الذى يحيق برفاهيتها وتقدمها من جراء

توجيه الإنتاج للحرب وتبديد الموارد الطبيعية والجهود البشرية فيما لا يعود على المجتمع البشرى بفائدة .

وأن يدعو إلى نبذ سباق التسلح الحالي ، وأن ينهوا شعوبهم إلى خطر تجارب القنبلة الذرية والهيدروجينية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على مستقبل الجنس البشرى وأن يجمعوها على المطالبة بتحريم إنتاج هذه الأسلحة وتجاربها وأن يطلعوها دائماً على الإمكانيات العظيمة لاستهلاكات الذرة السلبية .

وأن يكشفوا لها عن الخطر الأكيد الذى يكن وراء ترك مصانع الأسلحة والصناعات المتصلة بها اتصالاً مباشراً فى أيدى الأفراد ورؤس الأمور الخاصة .

#### المادة الثالثة

أن يكشفوا لشعوبهم خطأ الفكرة التى تروج للاستعمار على اعتبار أنه الطريق إلى حل الأزمات الاقتصادية وأن يزيحوا الستار عن القوى الاحتكارية والمصالح الخاصة التى تكن وراء هذه الفكرة التى تسببت فى حربين عالميتين فى أقل من ربع قرن من الزمان مستترة وراء مثل وطنية وتصفية مضلة ، وأن يتعهدوا دائماً قضاياء شعوب المستعمرات ويقفوا بجانبها ويدعوا لمناصرتها واحترام حقها الطبيعى فى تولى أمورها بنفسها وفى الاشتراك على قدم المساواة فى ركب التقدم الإنسانى والحياة الدولية .

#### المادة الرابعة

أن يبينوا لشعوبهم الخطر البالغ الكامن فى سيطرة فكرة الحصول على أكبر قدر ممكن مع الرجح على الإنتاج وخاصة إنتاج المواد الاستهلاكية



الاساسية التي لا غنى عنها للسواد الأعظم من الشعب في حياته اليومية ، وأن يدعوا إلى تدخل الحكومات تدخلا فعالا للحد من سيطرة فكرة الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح على توجيه الإنتاج أو على التبادل التجارى سواء النطاق المحلى أو الدولى .

وأن يوضحوا لشعوبهم حقيقة الأوضاع الاقتصادية القائمة في العالم وأن يبينوا لهم على وجه خاص خطر الاحتكارات على رفاهية الشعوب وطما ئينتها والدور الذى تلعبه في إشاعة البؤس والباطلة والخوف والكرهية بين الشعوب وفي إثارة التوتر الدولى والحروب .

وأن يتبعوا يبقظة تامة كافة المحاولات والمؤامرات الاحتكارية التي ترى إلى تمكين صفو السلام العالمى - كؤامرة السويس عام ١٩٥٦ - ويكشفوها للرأى العام .

وأن يدعوا إلى بذكافة التكتلات العسكرية والاقتصادية العدوانية القائمة حاليا والتي تقسم العالم إلى معسكرين وتزيد من التوتر الدولى وخطر الحرب .

#### المادة الخامسة

أن يتعهدوا باحترام قدسية الخبر بحيث لا تبيع صحيفة لنفسها أن تنشر الخبر ملونا خاص أو موجهاً توجيهاً معيناً ، وللصحيفة مع ذلك أن تكتب التحليق على الخبر بما يتفق مع سياستها فتعاشى بذلك التحكم فى القارىء مرتين (١) وتبيع له فرصة عادله لإبداء رأيه الشخصى فى الخبر وفى التعليق .

#### المادة السادسة

أن يراعوا دائماً زيادة ثقافتهم والارتقاء بمستوى المادة الصحفية وتجنب

---

(١) عبد العظيم حمزة - المدخل فى فن التحرير الصحفى ص ٥٨ .

التفسيرات الغبية للأحداث وبث روح المقاومة للتيارات والاتجاهات الفاشية وعدم الخوض في المواضيع التي يجهلونها وإتاحة الفرصة للمختصين للكتابة عنها . ومراعاة تزويد القارئ بقدر كاف من المعلومات الصحيحة في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والدولية مع البعد عن الخوض في أخبار الجريمة وسير الأفراد ما لم يكن ذلك لمصلحة عامة ظاهرة كتحليل أسباب الجريمة أو علاجها أو تقييم العمل الفني أو الإنتاج العلمي أو الأدبي.

#### المادة السابعة

أن يروجوا لقيم اجتماعية ودولية جديدة في تقدير الأشخاص والدول يكون أساس التقدير فيها مدى الجهود التي يبذلونها في سبيل الرقي بالحصارة البشرية وحل المشكلات الأساسية للملايين وتدعيم أسس التعايش السلمي والرفاهية العامة بعيداً عن سيطرة عناصر الجشع والاستغلال والاستعمار الناجمة عن تقديس فكرة جمع أكبر قدر ممكن من الثروة .

#### المادة الثامنة

أن يراعوا ويشجعوا كافة القوى الصاعدة في المجتمع التي ترمي إلى تحرير الإنسان عامة - والمرأة خاصة - من أغلال الأفكار والمعتقدات والقيم الاجتماعية التي لم تعد تتفق مع القدر العظيم الذي وصل إليه العقل الإنساني في مرحلته الحالية أو التي تقف في سبيل التطور نحو المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين بين البشر .

#### المادة التاسعة

أن يبنوا ويشجعوا روح الشعور بالمستولية بين الجماعات والأفراد ، وأن

هذه الحقوق ما جاء على لسان البيان الإنجليزى الذى دعا إلى احترام حقوق المصاحفين Free Vanders وإلى السعى ما أمكن فى مساعدة المتعطلين من الصحفيين حتى يحصلوا على عمل يرتزقون منه . ولو كان ذلك على أساس من تضحية الصحفيين الذين لهم قدم راسخة فى ميدان العمل الصحفي .

وأما ما ينصل ( بالسلوك الشخصى ) لكل صحفى فى كل أمة من الأمم فإن أهم ما يسترعى النظر فى الآداب الخاصة بهذا الباب هو الرشوة ، وقد أجمعت كل القوانين الخاصة بالصحافة فى بلاد العالم على أنها أجشع ما يرتكب من جرائم المهنة . كما يتصل بالسلوك الشخصى كذلك استغلال المهنة الصحفية فى أغراض غير صحفية . والخلاصة فى ذلك أن سلوك الصحفي الجدير بهذا الاسم ينبغى أن يكون سلوكاً يستوجب ثقة الجمهور فيه حتى ينظر إليه هذا الجمهور على أنه المعلم والمثقف . وعلى أن أخباره التى يزود بها القراء لا يتسرب إليها الشك .

وأما ما يتصل ( بقضية السلام ) فى العالم فقد أجمعت القوانين السابقة كلها على دعوة الصحفيين إلى دحض الفكرة القائلة بحتمة الحرب ، وأن يشعروا القراء أن العالم كله الآن راغب فى السلم ، وأن السبيل إلى ذلك هو تعريف الشعوب بعضها ببعض ، والتحذير من نشر المواد التى من شأنها أن تثير العداوات بين الشعوب ، والعصيات بين طوائف الشعب الواحد من هذه الشعوب . والفتنة نائمة لمن الله من أيقظها .

وأما ما يتصل بالأخبار جمعاً ونشراً وتعليقاً فإن أهم ما فيها هو إجماع هذه الآداب على أن يحصل الصحفي على الخبر عن طريق شريف ولا يجوز له أن يعتمد فى ذلك على السرقة أو الخيانة أو الخداع وما إلى ذلك من الأساليب غير المشروعة .

صحيح أن الذى شجع الصحف على الانحراف هو نجاح عدد كبير منها من هذا الطريق ، وهو نجاح ماذى فقط . لكن ذلك ينبى ألا يندعنا عن واجبنا الإسمى نحو الصحافة ورسالة الصحافة .

وأظن القارىء يشعر مئى بأن أخطر مشكلة تواجه الصحافة الآن هى مشكلة نشر الأخبار ، . والصحيفة من أجل ذلك أصبحت تعتبر فى نظر الفلاسفة والنقاد - الذين منهم سانت ييف - أكبر مشكلة من مشكلات الحضارة الحديثة فى الوقت الحاضر :

\* \* \*

(وبعد) فالذى أريد أن أصل إليه من وراء هذا الحديث الطويل  
شيتان :

(أما أولها) فهو الدعوة إلى إنشاء

### « اتحاد عام للصحفيين العرب »

وذلك أسوة بالاتحادات التى من هذا القبيل فى شتى بلاد العالم المتحضر . وهذا الاتحاد هو المسؤول الأول عن وضع آداب المهنة . وذلك بما يتفق وظروف العرب التى يعيشون فيها . وما يتفق كذلك وآمالهم التى عقدوها على هذه المهنة الشريفة .

وغير خاف على القارىء أن اتحاد الصحفيين شئ و رقابة الصحفيين شئ آخر . الأول يعنى بمهنة الصحافة من ناحية السلوك والأخلاق . وأما الرقابة فإنها تعنى بما عدا ذلك من أمور الصحافة .

(وثانيهما) أى ثانى الأمرين اللذين نريد أن نصل إليهما من وراء هذا الحديث الطويل أن تلقين هذه الآداب للشباب الذى وهب نفسه للصحافة

والتحق بالجامعة من أجل هذه الغاية هو الحجة الوحيدة فيما نرى لإنشاء معاهد الصحافة وأقسامها في جامعات العالم . والسبب في ذلك واضح كل الوضوح . وقد أشرنا إليه في بعض الفصول المتقدمة - وهو أن فنون الصحافة في تقدم مستمر ونمو مطرد . وقد يتعلم الشباب في داخل معاهد الصحافة من هذه الفنون ما يزعم الأساتذة أنه أحدث الطرق في فن تنسيق الصحف أو لإخراج المجلات أو الطباعة والتصوير ونحو ذلك . ولا يدرى هؤلاء الأساتذة هل يجارون الزمن بهذه المعلومات التي يلقونها للطلاب أو أن الزمن سيسبقهم بما يستحدث كل يوم من المخترعات والآلات والطرق الحديثة التي تؤدي إلى تقدم جديد في فنون التصوير والطباعة .

ومعنى ذلك أن هذه الفنون والعلوم التي يتلقاها الطلاب في معاهد الصحافة في تطور دائم وتغير مستمر . أما الشيء الوحيد الذي لا يتعرض للتغير في الحقيقة فهو الأخلاق وإذا تعلبها الشباب في أثناء الطلب وتعلبوا كيف يحافظون على حرية الصحافة وكيف يقودون شعورهم وشعوب العالم إلى أرقى مراتب الإنسانية الصحيحة فإنهم - وهم حملة الأقلام في المستقبل - سيكونون من أقدر الناس على القيام بهذه الرسالة وهي رسالة الصحافة .

### قسَم الصحفي

أجل - تلك هي المبادئ التي تلقن للطلاب في معاهد الصحافة في العالم وأنه ليسعدني أن أذكر أننا في قسم الصحافة بجامعة القاهرة نولى هذا الجانب الأدبي من الدراسة الصحفية عناية متفوقة . والدليل على ذلك أننا قد استطعنا أن نصوغ للطلبة في الجامعة قسماً صحفياً على النحو الآتي :

أقسم بالله العظيم أن أحترم مهنة الصحافة وأزاولها بشرف وأمانة وصدق ونزاهة وأن أجمل مصلحة الوطن هي العليا ، وأن أشارك

ما استطعت في بناء السلام العالمى وفي ترقية الإنسانية .

وقد نظم قسم الصحافة بجامعة القاهرة حفلاً بدار نقابة الصحفيين فى الخامس عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٧ لإعلان هذا القسم الصحفى العظيم . وحلف الجميع بالعقل هذا المين . وجاء هذا متفقاً والاتجاه العام نحو تقيد الصحفيين بعهد من عهد الشرف الصحفى يأخذون أنفسهم بحرفيته ويربطون عملهم وحرقتهم بقدسيتها .



يبرزوا المثل الأخلاقية الخالدة التي تدعوا إلى الصدق والشجاعة والعمل  
والحب والعفة والتزود من العلم والرحمة والأخاء والشرف والكرم  
والإخلاص والتواضع والإقدام والتي تنبذ الكسل والكذب والجريمة  
والاعتداء والقسوة والجبن والجشع والحقد والتواكل وإفساء السر والخيانة  
والافتراء والتلق والتزوير والانانية والتكبر .  
وأن يراعوا ذلك كله في تصرفاتهم الشخصية والمهنية .

#### المادة العاشرة

أن يروجوا دون كل لمبادئ الأمم المتحدة وأن يوالوا إبراز مجهودات  
تلك الهيئة في شتى الميادين في سبيل السلام والتعاون العالمي والتقدم والرعاية  
المشتركة للجنس البشري ، وأن يتابعوا بيقظة كافة المحاولات التي ترمي إلى  
التحقير من شأن تلك الهيئة أو فروعها أو كالاتها المختلفة أو الانحراف بها  
لخدمة المصالح الانانية لأية دولة من الدول أو تجاهلها والعمل خارج نطاقها  
ويكشفوا عنها للرأى العام العالمى .

#### المادة الحادية عشرة

أن يحترموا الأحكام التي تصدرها المحاكم الصحفية التأديبية — بناء على  
نص الملحق المرفق بهذا العهد — على المخالفين لتعهداتهم بموجبه .

\* \* \*

## ملحق بعهد الشرف الدولي للصحفيين

### خاصاً بمعاينة المخالفين

تعهد النقابات الصحفية المهنية المتضمنة إلى هذا العهد بالتكثف في شكل اتحادات قومية وإقليمية واتحاد دول عام بغرض المحافظة على هذا العهد ورعاية مبادئه والترويج له ومعاينة المخالفين لتعهداتهم بموجبه أمام المحاكم الصحفية التي تقيمها لهذا الغرض على النحو التالي :

أ - المحكمة الصحفية القومية : وهي محكمة يقيمها اتحاد النقابات الصحفية المهنية في كل بلد على حده ، ويدعى إلى الاشتراك فيها ممثلون للهيئات والاتحادات الثقافية والعلمية والمهنية والعالية المختلفة في البلد ، وذلك حتى يشارك في الحكم على الصحفي العناصر نفسها التي تكون الرأي العام . وتقتصر مهمة هذه المحكمة الصحفية القومية على بحث الشكاوى التي تتقدم بها الهيئات المحلية ضد الصحفي عضو النقابات الصحفية المحلية المخالف لتعهداته بموجب عهد الشرف الدولي ، وقرارها نهائي ما لم ترمي نفسها لإعادة النظر فيه بسبب إضناح حقائق جديدة دامغة تستوجب ذلك .

ب - المحكمة الصحفية الإقليمية : تكون من ممثلين للمحاكم الصحفية القومية في مجموعة البلاد المتجاورة جغرافياً ، على أن يكون لكل منها صوت واحد . وتختص ببحث الشكاوى التي تتقدم بها أي هيئة من الهيئات المصرح بقيامها في أي بلد من بلاد الإقليم ضد أي صحفي في بلد من بلاد الإقليم ينتمي إلى بلد غير البلد التي تنتمي إليها الهيئة الشاكية وذلك ضمناً لحيدة المحكمة في حكمها .

ج - المحكمة الصحفية الدولية : تكون من ممثلين للمحاكم الصحفية الإقليمية وتختص بالنظر في الشكاوى التي تتقدم بها أي هيئة من الهيئات



التابعة لإقليم معين ضد أى صحفى فى إقليم آخر . كما تختص بالنظر فى الاستئناف الذى قد يتقدم بطلبه صحفى لحكم صدر ضده من إحدى المحاكم الصحفية الإقليمية .

ولهذه المحاكم الصحفية بأنواعها الثلاث أن تصدر الأحكام التالية على الصحفى المخالف تبعاً لجسامة المخالفة أو تكرارها :  
أولاً - الإنذار .

ثانياً - الإيقاف عن العمل لفترة محددة .

ثالثاً - شطب إسم الصحفى من جدول الصحفيين وعدم السماح له بالكتابة للصحف .

ويجب أن تكون محاكمة الصحفى فى كل الأحوال علنية وأن تصدر الأحكام مسببة على ألا يتجاوز الوقت الذى يمضى بين تقديم شكوى الهيئة ضد الصحفى المخالف وصدور الحكم ثلاثين يوماً .

### المحاولة العاشرة

وهى المحاولة التى قام بها المؤتمر العام للاتحاد القومى للجمهورية العربية المتحدة . وذلك فى العشر الأواخر من شهر يونية سنة ١٩٦٠ .  
وهذه المحاولة هى عبارة عن المشروع الذى فكرت فيه لجنة التوجيه القومى من لجان هذا المؤتمر المشار إليه . ونشرت الصحف نص هذا المشروع فى الرابع والعشرين من شهر يونية سنة ١٩٦٠ . وجعلت عنوانه كالآتى :

#### « ميثاق شرف للمشتغلين فى وسائل الإعلام »

من أجل ذلك لم نجد بداً من أن نثبت هذا الميثاق فى جملة ما أئنتناه من موائيق الشرف فى كتابتنا هذا . وقد رأينا أن نسجل مواد الميثاق ونناقشها فى الفصل الآتى :

## نظرة إجمالية إلى قوانين آداب المهنة

إن نظرة إجمالية إلى قوانين آداب المهنة كما عالجتها الهيئات السابقة وغيرها لتدلنا على أن العالم اليوم أصبح ينظر إلى الصحفيين على أنهم وكلاء المجتمع في التعبير عن آرائه وأفكاره من جهة ، وفي الدفاع عن كرامته وأخلاقه وعاداته من جهة ثانية. فالصحفيون إذن يمثلون للهيئة الاجتماعية في ميدان الإعلام وهم المسؤولون دائماً عن المحافظة التامة على سمعة الأفراد والهيئات والمجتمعات ولا شك أن سعة انتشار الصحف في هذا العصر بأكثر منه في العصور الماضية جعلت مسؤولية الصحافة مضاعفة، وجعلت تأثيرها الجديد أقوى من تأثيرها القديم. ومعنى ذلك أن الصحافة الآن أشد حاجة إلى هذه الآداب من الصحافة الماضية أما هذه الآداب فإن منها :

- ١ - ما يتصل بحقوق المجتمع وسمعة الأفراد .
- ٢ - ما يتصل بحقوق الزملاء في المهنة الصحفية ذاتها .
- ٣ - ما يتصل بالسلوك الشخصي لكل صحفي على حده .
- ٤ - ما يتصل بقضية السلام في العالم كله بوجه عام .
- ٥ - ما يتصل بالأخبار نفسها جمعاً ونشراً وتعليقاً ونحو ذلك .

فأما ما يتصل بحقوق المجتمع . فلعل أهم ما فيها المحافظة التامة على سمعة الأفراد والهيئات ، والاحتياط التام في نشر أخبار الجريمة والجنس وعدم اتهام الناس بالباطل . وأهم من ذلك كله كما جاء في قوانين الصحافة الهندية . أن يفرق الصحفي تفرقة واضحة جلية بين الصالح العام والفضول العام وأن يتوخى خدمة الأول لا خدمة الثاني .

وأما ما يتصل بحقوق الزملاء في المهنة فهي كثيرة أيضاً . ولكن أهم

(د) إبراز البطولات العربية في مراحل التاريخ المختلفة لتكون نماذج ومثلاً للشباب وغيرهم من أفراد الأمة العربية تدعوهم إلى الاعتزاز بأبوتهم وقوميتهم .

(هـ) إعادة كتابة تاريخ الأمة العربية نقياً من الشوائب ليتاح لكل مستويات الشعب أن يعرف أجداد ماضيه ويربط بينها وبين كفاح حاضرم وهدف مستقبلهم .

(و) عمل تقويم زمني (أجندة) للأجداد التاريخية والأحداث القومية في أنحاء الجمهورية مثل يوم المنصورة ويوم رشيد وأيام القاهرة والاحتفال بهذه الأعياد كل سنة ليكون ذلك سبيلاً إلى التذكير بمجد الماضي وحفز الهمة للعمل للأجداد مستقبه على أن تسهم الصحافة والإذاعة وغيرها بالاحتفال بهذه الأعياد ، ويسهم الاتحاد القومى بالاشتراك في هذه الاحتفالات .

(ز) أن تساهم الصحافة والإذاعة وجميع أجهزة الإعلام في التوجيه القومى والدعوة إلى المثل والفضائل والابتعاد عن عوامل الإثارة وما يؤدي إلى الانحلال الخلقي .

(ح) يرى المؤتمر أن يكون للسنيما باعتبارها من أقوى وسائل التوجيه والترفيه دور إيجابي بناء .

(ط) التوصية بأن تشجع الحكومة وتساعد على إنشاء قاعات تصالح للاجتماعات العامة والندوات تستخدم للتمثيل المسرحى والعرض السينمائي في مختلف أنحاء الجمهورية والتوصية بمراجعة ذلك في المدن والقرى عند إعادة تخطيطها .

(ى) عمل حلقات خاصة للقادة في ميادين التوجيه القومى بحيث تكون

جماعة متخصصة في حسن الدعاية والتوجيه لـ مختلف المستويات ومختلف القطاعات .

(ك) العناية بإنشاء مكتبات قومية بمقر لجان الاتحاد القومي في جميع المستويات على أن تزود بصفة أساسية بالصحف والمجلات والمؤلفات التي تتناول شرح القومية العربية والتبصير بقضاياها وشرح الاتحاد القومي ووظيفته .

(ل) وضع تخطيط لاستكمال نقص المكتبة العربية في الموضوعات التي يفرض واجب التوجيه القومي مزيداً من العناية بها . وتشجيع جهود الأدباء والفنانين وأهل البحث على الاستمرار في دراستهم وأعمالهم وبحوثهم وتصنيعهم في الموضوعات القومية ورصد الجوائز المحجزة على ذلك .

\* \* \*

### مناقشة المشروع

ظاهر من هذا المشروع أن القسم الأول من هذين القسمين خاص (بعقيدة الصحفي) . وهي عقيدة تشمل النواحي الدينية والوطنية والقومية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في وقت مما .

ولقد أوصى المؤتمر بأن يستهدف نشاط التوجيه القومي غرضين كبيرين هما تنمية الوعي القومي من جهة . والعمل على تأييد الوحدة العربية من جهة ثانية .

ثم أوصى المؤتمر بأن يستهدف هذا النشاط كذلك العناية التامة بمفهوم القومية العربية ورسالتها في العصر الذي نعيش فيه . وقدرتها على التوفيق بين المطالب الروحية والمادة في حياة المواطن .

ثم أوصى المؤتمر بالعمل على تثبيت الإدراك الصحيح لمعانى الاتحاد القومى باعتباره الوسيلة إلى تحقيق ديمقراطية سليمة .

وأخيراً أوصى المؤتمر بالعمل على تقريب مفهوم المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى ، وتوضيح معالمه ، وشرح نظرية وبيان أهدافه ومقاصده .

وفى القسم الثانى من المشروع بيان لوسائل التوجيه القومى بجميع أجهزته المعروفة فى الوقت الحاضر وأهم هذه الأجهزة هى الصحف والإذاعة والسينما ، والتليفزيون . على أنه يرتبط المشتغلون بهذه الوظائف الإعلامية المختلفة بعهد شرف صحفى يتواصلون فيه على العمل لخدمة الشعور بالأخوة العربية فى جميع الوطن العربى . غير متناسين ذلك الدور الخطير الذى ساهمت به الحضارة العربية منذ القدم فى بناء الإنسانية .

وقد أوصى المشروع بأن تكون سير الأبطال العرب وسيلة من وسائل تربية الشباب العربى وحافزاً لهم على العمل والاعتزاز بالقومية العربية . ورعا المشروع كذلك إلى كتابة التاريخ العربى من جديد من أجل هذه الغاية الكريمة كما دعا المشروع إلى الاحتفال بذكريات الأمة العربية المجيدة ، واشترك وسائل الإعلام على اختلافها فى هذا الاحتفال كلما سنحت له فرصة من الفرص . وفى سبيل هذه الأغراض شجع المشروع على إنشاء القاعات العامة والمكتبات العامة وتوجيه التأليف الأدبى والبحث العلمى هذه الوجهة الخاصة التى دعا إليها المؤتمر .

\* \* \*

وبالموازاة السريعة بين هذا المشروع والمشروعات السابقة التى ظهرت

في بعض الدول المنحصرة . أو بالموازنة بين هذه (المحاولة العاشرة)  
والمحاولات التسع التي سبقتها يتبين لنا ما يلي :  
والذي ينقص هذه العقيدة في نظري هو :

( ا ) شعور الصحفيين ورجال الإعلام بوجه عام أنهم وكلاء المجتمع .  
وحملة هذه الأمانة الكبرى ؛ وهي أمانة الإعلام تلك الأمانة التي لا يصح  
لهم أن يخونوها في حاضرهم أو في مستقبل أيامهم .

(ب) أن تكون المحافظة على قدسية الخبر جزءاً من عقيدة الصحفي .  
أو قل - أهم أجزاء هذه العقيدة على الإطلاق . ذلك أن المحافظة على قدسية  
الخبر أمر يتصل بالضمير الصحفي أوثق اتصال . ولا يستطيع القيام على  
هذه المحافظة إلا من كل تكوين ضميره تكويناً سليماً من جميع جوانبه .

( ج ) أن يكون الشعور بالمسؤولية الأدبية أو الخلقية جزءاً هاماً  
كذلك في عقيدة الصحفي . بحيث يدرك جيداً أنه لا يجوز له بحال من  
الأحوال أن ينشر في صحيفته ما يخجل من أن يقوله بلسانه باعتباره رجلاً  
مهذباً فاضلاً .

( د ) أن يكون جزءاً من عقيدة الصحفي كذلك شعوره بأنه خادم المجتمع  
إلى جانب أنه معلم ومرشده . ولا يصح لمعلم الشعوب أن يكون غائتاً .  
بوجه أو بآخر .

( هـ ) أن يكون جزءاً من عقيدة الصحفي في نهاية الأمر بشعوره الدقيق  
بالعدالة والإنصاف . فلا يجوز له أن يمتنع عن نشر المواد التي يدافع بها  
القراء عن حقوقهم وعن نفوسهم في وقت اعتداء الصحيفة عليهم بشكل

## الفصل العشرون

### الاتحاد القومى وميثاق الشرف الصحفى

انعقد المؤتمر العام للاتحاد القومى للجمهورية العربية المتحدة بمدينة القاهرة منذ بداية الثلث الأخير من شهر يونية سنة ١٩٦٠ . وأصدرت لجنة التوجيه القومى بياناً بما سمته « ميثاق شرف للشفتلين فى وسائل الإعلام » . ونشرت الصحف هذا البيان آخر المشروع فى الرابع والعشرين من شهر يونية من نفس السنة .

ونريد أن ننتهز هذه الفرصة لنتقل للقارىء صورة كاملة من هذا المشروع الذى لا نعرف فى تاريخ الصحافة العربية أن أمة عربية فكرت فى مثله من قبل .

وهذا المشروع المقترح قسبان - أولهما يتصل بالمبادئ والمفاهيم . والثانى يتصل بوسائل التوجيه القومى بشكل عام . وهذا هو :

### القسم الأول

#### فى المبادئ والمفاهيم

وفيه يقرر المؤتمر أن سياسة التوجيه القومى يجب أن يسودها طابع واحد ينفع به إحساس كل مواطن ولإيمانه . وهو الطابع الذى يتلخص فى العبارات الآتية :

« إن لنا عقيدة تؤمن بها ، ونحض على هداها . هذه العقيدة أن تؤمن بالله من غير جحود . وتؤمن بالإنسانية من غير أن نفرط فى استقلالنا ، وتؤمن بوطننا من غير أن نفكر فى اغتصاب أوطان الآخرين . وتؤمن

بقوميتنا العربية من غير عنصرية ولا تعصب ضد القوميات الأخرى، ونؤمن بالتشكافل الاجتماعي من غير أن نسلب فرداً حريته . ونؤمن بحرية الفرد من غير أن نسمح له بالسيطرة أو الاعتداء على حرية غيره ، ونؤمن بأن لكل إنسان جزء عمله من غير استئثار ولا بغي ولا أنانية ، ونؤمن بأن رخاء الأفراد مظهر من مظاهر رخاء المجموع ، وأن رخاء المجموع لا بد أن يعود أثره على كل فرد في المجموع ونؤمن إلى كل ذلك بالضمير الفردي المستمد من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ونؤمن بالضمير الاجتماعي الذي يجعل في يقين كل فرد في الجماعة أن المواطن جسد واحد إذا اشتكى منه عضو نداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحي . ونؤمن بالضمير العالمي لأنه المظهر الباقي للإنسانية التي ترد أصول الناس جميعاً إلى أب واحد وأم واحدة منذ كانت أول أسرة بشرية على الأرض .

يوصى المؤتمر بأن نشاط التوجيه القومي بصدد الوضع العالمي يجب أن يستهدف :

أولاً : تنمية الوعي القومي للأحداث التي تؤثر في عالمنا اليوم لاسيما خطر الاستعمار والصهيونية .

ثانياً : إبراز ضرورة تحقيق الوحدة العربية في أوسع صورة ممكنة وبخاصة في الشؤون الخارجية والدفاعية والاقتصادية أو شرح مدلول الحياذ الإيجابي في سياستنا الخارجية وإبراز معانيه والأسس التي يقوم عليها وهي :

( ١ ) العمل على إقرار الأمن والسلام دون فرضه بالقوة عن طريق لا يرتضيه الضمير العالمي .

(ب) عدم الانحياز والتورط في سياسة الكتلة الدولية .



(ح) إبداء الرأى فى المشكلات الدولية القائمة والوقوف إلى جانب الحق والعدل والحرية والاستقلال والسلام

(و) العمل على تضيق شقة الخلاف الدولية وحلها بالوسائل السلمية .  
ثالثاً : يوصى المؤتمر بأن نشاط التوجيه القومى فى حياتنا الداخلية يجب أن يستهدف :

(أ) إبراز مفهوم القومية العربية من حيث قيامها على وطن مشترك ولغة مشتركة وتراث رومى مشترك يتمثل فى الأديان السماوية التى نزلت فى أرض الوطن العربى . هذا إلى مصالح مشتركة ربطت بين شعوب هذا الوطن فى مصير واحد ، وحاضر يحدوها إلى الوقوف فى جبهة واحدة إزاء العالم المعاصر .

(ب) إبراز امتياز القومية العربية فى التوفيق بين المطالب المادية والمطالب الروحية فى حياة المواطن . وفى أنها أعق فى إنسانيتها فلا تناصب أحداً العداء ، بل تميل إلى التعايش السلمى ، ولا تعارض والتعاون الإنسانى فى حدود مبادئ الحق والخير .

(ج) إبراز رسالة القومية العربية فى تحرير جميع أجزاء الوطن العربى وتوحيده ورفع مستوى معيشة شعبه . ومناصرة الحق والعدل فى النطاق الدولى .

رابعاً : لما كان الاتحاد القومى هو وسيلتنا النابعة من تقاليدنا لتحقيق ديمقراطية سليمة وهى التجربة الديمقراطية الجديدة التى تتمثل فيها صورة الشعب الطبيعية فى كل بيئة من بيئاته والتى تكفل وصول كل رأى وكل فكرة من أدنى القاعدة إلى أعلى المستويات تحقيقاً للأهداف التى أجمعت عليها الأمة إجماعاً لا يسمح بتعدد الأحزاب ، وتعارض الأهداف ، كما

لا يسمح بقيام الحزب الواحد الذى يتيح الطغيان لأقلية ، ولا يستوعب  
بمجموع الأمة .

لذلك يوصى المؤتمر بضرورة العمل على ترسيخ الإدراك لمعانى الاتحاد  
القوى ، وتشكيلاته حتى تتغلغل فى جميع طبقات الشعب ، فيكون اشتراكها  
لتحصيل مزاياه وتحقيق أغراضه على هدى وبصيرة .

خامساً : العمل على تقرب مفهوم المجتمع الديمقراطي الاشتراكي  
التعاوني وتوضيح معالمه التي تقوم على أسس ديمقراطية يتعاون فيها الشعب  
وحكومته في كل الجهود ، وأسس اشتراكية يتعاون فيها القطاع الخاص  
والقطاع العام في تنمية الاقتصاد القوي مع الاعتراف بحرية الاقتصاد الخاص  
مادام لا يتعارض مع المصلحة العامة ، وعلى التملك والإعطاء لا المصادرة  
والحرمان ، وتعاون روجي ومادى يمتد إلى جميع ميادين الحياة الخاصة كما يمتد  
إلى ميدان الحكم وميدان الاقتصاد .

## القسم الثاني

### في وسائل التوجيه القوي

( أ ) العمل على وضع ميثاق شرف للمشتغلين في جميع وسائل الإعلام  
من صحافة وإذاعة وسينما وغيرها يتعهدون فيه بأن يكونوا في كل ما يحاولون  
من أسباب النشاط في خدمة التوجيه القوي .

( ب ) العمل على تنمية الشعور بالأخوة العربية بين كل مواطن في الجمهورية  
العربية المتحدة وكل عربي في الوطن العربي وبيان علاقات الأخوة المشتركة  
بين العرب جميعاً على امتداد العصور .

( ج ) العناية بإبراز الدور الحضاري الذي قامت به الأمة العربية على  
امتداد التاريخ وأنها الأصل لنهضة أوروبا وحضارتها الحديثة .

أو بآخر . وباختصار يجب على الصحفي أن يعترف دائماً بحقه وحقوق الآخرين في النشر .

هذا كله فيما يختص ( بعقيدة الصحفي ) . أما فيما يختص بالوسائل التي يلجأ إليها لتحقيق أهدافه ، فإن مشروع لجنة التوجيه بالاتحاد القوي للجمهورية العربية المتحدة تنقسه أمور منها ما يلي :

أولاً - أن تنضاف الصحف كلها في الجمهورية العربية على محاربة الفكرة القائلة بجمعية الحرب . والصحف العربية في ذلك لابد أن تمشي مع الصحف الأوروبية التي دعت إلى هذا الرأي . ومتى وجد رأي عام في العالم المعاصر قد أجمع كله على محاربة هذه الفكرة فإن تحقيقها يكون عسيراً كل العسر على زعماء العالم ورؤساء الدول الكبرى . وفي هذا ما يؤثر نشوب الحرب أو يحول دون قيامها بقتة على الأقل .

بل إن على صحافتنا العربية - كما قال المؤتمر العالمي لاتحاد الصحافة في مدينة براغ سنة ١٩٣٦ - أن يروج الفكرة القائلة بأن غالبية الدول في وقتنا هذا لا ترغب في الحرب . ولكنها ترغب في السلام وتسعى إلى الوثام وتقبط عليه بنواجزها كما يقول العرب في لغتهم

ثانياً - أن يتوخى الصحفيون في عهد الشرف الصحفي ألا يلجأوا مطلقاً إلى وسيلة المبالغة من جانب ووسيلة الإثارة من جانب آخر .

ثالثاً - أن يكون من الوسائل الهامة لتحقيق الأهداف السامية للصحافة العربية أن تمتنع امتناعاً تاماً عن نشر المواد التي من شأنها تشجيع الرذيلة أو الجريمة أو غطاطية الفرائز الخسيسة والمشاعر المريضة في الإنسان .

( ١٣٢ - أزمة السفير الصحفي )

غير أن النقص الذى لا يمكن السكوت عليه فى هذا المشروع هو الخاص بواجبات الزمالة فى المهنة الصحفية أو التعامل الخلقى بين الزملاء وقد رأيت أيها القارىء كيف عنى الميثاق الإنجليزى على الأخص بهذا الجانب عناية يشكر عليها .

من ذلك أن الميثاق الإنجليزى نصّ على ما يلى :

١ - ينبغى على الصحفي ألا يقترب أى عمل من شأنه أن يشين شخصه أو اتحاده أو صحيفته أو مهنته . ومن واجبه أن يدرس لوائح الاتحاد ويمتنع عن أى عمل يؤدي إلى الإضرار بمصلحه .

٢ - يجب على الصحفي الذى يرغب فى إنهاء عقد عمله أن يخبر صاحب العمل وفقاً للتقاليد والعادات المهنية المرحية . وعليه أن يخضع لهذا الشرط طالما كان صاحب العمل لا يوافق على تغييره .

٣ - لا يجوز للصحفي أن يسعى للترقية أو لشغل منصب يملؤه زميل له باستعمال الطرق المتورقة أو المنحرفة . ولا ينبغى له الحصول على عمل لنفسه أو لغيره بصفة مؤقتة أو دائمة إذا كان ذلك يضر بمصلحة المصاحفين الذين ليسوا بأعضاء فى أسرة التحرير .

٤ - السطو على أعمال الزملاء وعلى جهودهم والاقتراس من كتاباتهم بدون إذن منهم يتنافى منافاة تامة مع آداب المهنة .

٥ - يجب على الصحفي المحترف أن يكون مستعداً للتنازل عن الأعمال الإضافية التى يرى الاتحاد أن فى التنازل عنها مساعدة للمصاحفين على كسب قوته .

٦ — تعتبر الرشوة أخطر جريمة مهنية سواء كانت لنشر مادة صحفية أو لحذف هذه المادة .

إلى غير هذه المواد التي تنظم العلاقة بين الصحفي وزملائه أو العلاقة بينه وبين رؤسائه على أساس متين من الحس الأخلاقي .

تلك نظرة الطائر إلى هذه المشروع الذي فكر فيه المؤتمر العام للاتحاد القومي للجمهورية العربية المتحدة . ونحن على يقين من أن هذا الاتحاد سيولي هذا الموضوع ما يستحق من عناية ورعاية .





المشقة الخامسة

تنظيم الصحافة

(وبها أربعة فصول)

## فصل الحادى والعشرون

### تنظيم الصحافة فى الدول الأجنبية

لاشك أن لازمة الضمير الصحفى فى كل بلد من بلاد العالم المتحضر أسباب كثيرة لعل من أهمها سببين هما السبب الخلقى والسبب الاقتصادى .

أما السبب الخلقى فهو الذى جعل لأقسام الصحافة فى الجامعات أهمية خاصة . وذلك أن مهنة الصحافة من أروع المهن إلى مجموعة من القيم الأخلاقية لا بد من تلقينها للشباب فى المعاهد والجامعات قبل خروجهم إلى الحياة العامة . ومتى وقر فى نفوس هؤلاء أن للأخلاق كل هذا الاعتبار فإنهم يمارسون المهنة التى تأهلوا لها بضمير حى وشعور يقظ .

وأما السبب الاقتصادى فهو حجر الزاوية من جميع المشكلات التى عرضنا لبحثها حتى الآن . ذلك أنه يتصل اتصالاً قوياً بسيطرة رأس المال على الصحافة . وفى هذا الموضوع فكرت جميع الدول المتحضرة فى عالمنا هذا . وجاء تفكير كل دولة من هذه الدول مسيراً للظروف التى أحاطت بها والتجارب التى مرت فيها ، والنظريات السياسية والاجتماعية التى اعتنقتها وهكذا .

ومن العسير علينا أن نطوف بجميع دول العالم لنرى ما الذى صنعت لنفسها بإزاء هذه المسألة ؟ وما الطرق التى آثرتها على غيرها فى معالجة هذه المشكلة ؟

ولكننا مكتفون هنا بأن نضرب المثل بكل من فرنسا وإنجلترا وأمريكا والاتحاد السوفيتى .



### في فرنسا :

مرت التشريعات الصحفية التي تهدف إلى التخلص من سيطرة رأس المال في مراحل ؛ أولاها في الواقع تلك المرحلة التي شهدت اقتراحاً تقدم به الأستاذ (ليون بلوم) وهو من أشرنا إليه أكثر من مرة في بحثنا هذا . وبلوم هذا رئيس لحزب سياسي في فرنسا والعجيب مع ذلك أنه نشر مقالاً في غرة إبريل سنة ١٩٢٨ أشار فيه على الحكومة الفرنسية أن تقوم بتمويل الصحف الحزبية في فرنسا ، حيث أن هذه الصحف قد عجزت تماماً من منافسة الصحف الكبرى . ورسم بلوم للحكومة الفرنسية طريقة التمويل . فقال إنها عبارة عن تقديم آلات الطبع على اختلافها لجميع الصحف الحزبية على قدم المساواة . ثم اشترط بلوم على الحكومة الفرنسية أن تقف عند هذا الحد فلا يجوز لها على الإطلاق أن تستغل هذه المعونة التي تقدمها للصحف لكي تتدخل بعد ذلك هذه الصحف ، أو تحاول التأثير عليها بطريقة من الطرق . وقد شمل الاقتراح الذي تقدم به بلوم عمليات النقل والتوزيع والإعلان وما إليها .

وانبرى لمعارضة المسؤولين بلوم في هذا الاقتراح كثيرون . ونظر إليه بعضهم على أنه نوع من المثالية الخيالية البعيدة التحقيق . وذهب بعضهم كذلك إلى أن الحكومة عن طريق هذا المشروع تستطيع بحرة قلم أن تلغي جميع صحف المعارضة وتحرمها من استخدام الآلات والأجهزة . ووافق بلوم على جميع هذه الاعتراضات . ولكنه قال لمعارضيه بعد ذلك : إنني أرجو منكم أن تنظروا إلى تصرفات الحكومات الاستبدادية وتأملوا مدى أعمالها على مر العصور فستجدون أنها لم تعأ بحرية الصحافة . بل ناولتها وعذبها وعرضتها لجميع ألوان الويل والدمار . ولم تمنح

في كل ذلك إلى نظام كالنذي أقرحه الآن ، ١١ .

وكان لمشروع بلوم أثره العظيم في جميع التشريعات الصحفية التي ظهرت في فرنسا فيما بعد .

من ذلك أنه ما كاد الاحتلال النازي لباريس تمضي عليه أيام ثلاثة حتى صدر قرار فرنسي في السادس والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٤٤ واشتمل هذا القرار على جملة مواد منها على سبيل المثال :

أولاً — وجوب نشر أسماء أصحاب المؤسسة الصحفية على الجمهور الفرنسي .

ثانياً — وجوب تسجيل أهمهم الشركة صاحبة المؤسسة وحصولها على ترخيص في حالة نقلها من ملكية إلى أخرى .

ثالثاً — نشر ميزانية المؤسسة وخضوع دفاتر حساباتها للتفتيش الحكومي .

رابعاً — عدم السماح لأية مؤسسة بأن تصدر أكثر من صحيفة يومية واحدة .

وظاهر من هذه المواد أن الحكومة الفرنسية كانت تهدف من وراء هذا القرار إلى تحرير الصحافة من سيطرة الاحتكار ورأس المال . كما كانت تهدف إلى التأكد من سلامة موارد الصحيفة ومن أنها بعيدة عن مواطن التشبه أو الريب ، ومن أنها لم تعد يدها لأية جهة أجنبية تحاول التأثير عليها بالمال أو بطريقة أخرى .

ولم يقف تأثير بلوم على التشريع الصحفي الفرنسي عند هذا الحد . حتى رأينا الحكومة تصدر قانوناً آخر في الحادي عشر من شهر مايو سنة ١٩٤٦ يقضي بإنشاء ( مطبعة صحفية عمومية ) . لجميع الصحف الفرنسية .

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت غالبية المطابع والآلات والأجهزة الخاصة بإصدار الصحف خاضعة لإدارة هيئة شعبية أطلق عليها اسم (الرابطة القومية للمؤسسات الصحفية) . مهمتها القيام بإدارة هذه المطابع لصالح المؤسسات الموجودة فعلاً في فرنسا . ونص القرار على أن يتولى أمر هذه الرابطة مجلس إدارة تلك أعضائه من أشخاص يمثلون الوزارات الفنية ، والثلاثان الباقيان من أشخاص يمثلون المنظمات الصحفية . كما أوجب هذا القانون إنشاء ما يسمى ( بالمجلس الأعلى للمؤسسات الصحفية ) وعمل هذا المجلس هو الإشراف على تنفيذ العقود التي تربط المؤسسات الصحفية بهذه الرابطة القومية ونحتم على هذه الرابطة تقديم جميع التسهيلات لكل مؤسسة .

وفي الثاني من إبريل سنة ١٩٤٧ صدر في فرنسا قانون ثالث لتنظيم المؤسسات الخاصة بتوزيع الصحف . وقد كان صدور هذا القانون نتيجة للضجة التي حدثت في فرنسا احتجاجاً على شركة هاشيت . بعد أن احتكرت هذه الشركة توزيع الصحف في فرنسا ، وتبين أنها لا تعامل جميع الصحف معاملة واحدة . وإذ ذاك أصدرت الحكومة هذا القانون بعد مناقشة في البرلمان الفرنسي . وقد اشتمل على مواد منها على سبيل المثال :

أولاً — أن تكون الشركة التي تقوم بتوزيع أكثر من صحيفة واحدة على شكل جمعية تعاونية تقتصر المساهمة فيها على الأفراد والهيئات التي تمتلك صحفاً أو دوريات — على أن يكون لكل هيئة منها صوت واحد فقط في الاجتماع العام لمديرى الجمعية مهما بلغ عدد الأسهم التي تملكها هذه الهيئة .

ثانياً — ألا يقل عدد الشركاء في الشركة التعاونية عن ثلاثة . ويكون لكل مؤسسة صحفية الحق في الانضمام إلى هذه الشركة التعاونية .

ثالثاً — أن تكون إدارة هذه الشركة التعاونية مقصورة على الأشخاص

المتنعين بالجفسيّة الفرنسيّة . ولا يصح لهؤلاء الجمع بين مناصبهم وبين مناصب أخرى مماثلة في أية مؤسسة صحفية أخرى .

رابعاً — أن تنشر كل شركة تعاونية حساباتها سنوياً ويوضح فيها جميع الإعانات والقروض مع بيان بأسماء الذين أقرضوا الشركة التعاونية (١) . ولنتنقل من ذلك إلى التشريعات الصحفية .

### في إنجلترا

سار المفكرون الإنجليز في نفس الطريق الذي سلكه المفكرون الفرنسيون من أمثال ليون بلوم . ففي سنة ١٩٣٨ تألّفت لجنة يقال لها (لجنة التخطيط السياسي والاقتصادي) بحثت في موضوع الصحافة الإنجليزية ، واقتُرحت أن تقوم « مؤسسة عمومية ، بملكية المطابع وإدارتها ووضعها تحت تصرف المشتغلين بإصدار الصحف على ألا يكون لهذه المؤسسة أي حق في التدخل في سياسة هذه الصحف ، ولا في التوجيه الفعلي لها في أية صورة من الصور .

وفي عام ١٩٤٨ صدر قانون آخر في إنجلترا قضى بتأليف لجنة سميت (بلجنة الاحتكارات) وهي لجنة تابعة لوزارة التجارة ، ومن عملها مراقبة السوق التي تبسّع الورق وغيره من أدوات الطباعة ، وإجراء التحقيقات اللازمة مع أصحاب الاحتكارات متى ثبت للجمهور البريطاني أنها تتعارض والصالح العام في هذه البلاد . ومن حق اللجنة كذلك أن توحى بالاحتياطات اللازمة للوقوف ضد المحتكرين لبعض السلع التي تحتاج إليها الصحافة . وقد أوجب

---

(١) المرجع الأساسي لجميع هذه التشريعات الصحفية في فرنسا وغيرها من دول العالم هو الكتاب الذي أصدرته هيئة اليونسكو بعنوان « ترميمات الصحافة والفيلم والراديو » . ولئن يرد أن يستزيد من هذا الموضوع أن يرجع إلى هذا المصدر .

القانون على هذه اللجنة أن تقدم تقريراً سنوياً للبرلمان الإنجليزى ؛ حتى إذا تبين للتواب أن هناك حالات أو اتفاقات تتعارض مع المصالح العام أمرت وزارة التجارة أن تعلن أن هذه الاتفاقات باطلة ولا يصح العمل بها .

وقبل ذلك بعام - أعنى سنة ١٩٤٧ - تألفت فى إنجلترا ( اللجنة الملكية البرلمانية للشؤون الصحفية الإنجليزية ) وهى اللجنة التى كتبت تقريراً مستفيضاً عن الصحافة ، وهو التقرير الذى نرجع إليه من حين إلى حين ، ثم هو التقرير الذى نشر على الجمهور البريطانى فى سنة ١٩٤٩ واعترف بوجود التكتلات الصحفية التى أشرنا إليها .

ولكن يعاب على هذه اللجنة أنها أتعبت نفسها وغيرها فى عملية التحقيق فى ذاتها ، و انتهت من ذلك إلى إقرار الوضع الراهن فى الصحافة البريطانية وإنكار كل محاولة تهدف إلى تأميم الصحافة ما دام الإنجليز لازالوا متمسكين بالنظام الرأسمالى ، وبحرية الأفراد التامة فى مزولة نشاطهم الاقتصادى دون تدخل من جانب الدولة .

#### فى أمريكا

تألفت ( عام ١٩٤٧ ) بالولايات المتحدة الأمريكية لجنة شبيهة باللجنة البريطانية التى تقدم ذكرها . وانتهت إلى نفس النتائج التى انتهت إليها . وأوصت بالإبقاء على الوضع الراهن للوحدات الصحفية المنتشرة إذ ذاك وكان عددها فى تلك السنة قد بلغ سبعين مؤسسة . مع أن هذا العدد فى سنة ١٩٢٩ لم يكن يزيد على أربعين فقط .

و أى غرابة فى هذا ما دامت أمريكا زعيمة العالم الرأسمالى ، وما دام

الأمريكيون لم يستطيعوا التخلّص إلى اليوم من سيطرة الاحتكار .  
والاحتكار خطر على شيئين مآ هما الصحافة من جانب والاقتصاد كله  
من جانب آخر .

مهما يكن من شيء فقد كان لكل هذه الحلول أثرها في الحد نوعاً ما من  
ضرر المنافسة القائمة بين الصحف الكبيرة والصحف الصغيرة ، أو بين الصحف  
التي تستطيع إغراء القراء بالهدايا واليا نصيب واستخدام الكتاب الكبار ،  
والصحف العاجزة تماماً على كل ذلك .

وإلى جانب هذه الحلول الرئيسية كانت ثم حلول جزئية لمشكلة الاحتكار  
والتخلص من سيطرة رأس المال ، أشرنا إلى بعضها في فصول متقدمة .  
ومنها على سبيل المثال بيع الورق بأثمان زهيدة للصحف الناشئة أو الصحف  
الصغيرة ، وبأثمان باهظة نسبياً للصحف الكبيرة . ومنها التدخل في توزيع  
حصيلة الإعلان على الصحف بحيث يخص المنشآت الصغيرة منها قدر أكبر  
مما يخص المنشآت الكبيرة . ومنها إعفاء جزء كبير من أرباح الصحيفة الناشئة  
من الضرائب ، أو إعفاء جزء كبير من الأسهم التي تتكون منها صحيفة من  
الصحف الصغيرة إعفاء تاماً من الضريبة ولو لمدة قصيرة ؛ هي مدة الإنشاء .  
إلى غير ذلك من الأفكار والآراء والمقترحات التي سبقت الإشارة إليها  
في بحثنا هذا .

هكذا أجمعت الدول المتقدمة على شيء واحد هو ضرورة التخلص من  
سيطرة رأس المال على الصحف . كما أجمعت كذلك على أنه لا ينبغي الجمع  
مطلقاً بين ملكية الصحف وملكية الأشرطة الخاصة بالإنباء ومحطات  
الراديو والتلفزيون وغيرها من وسائل الإعلام المعروفة في وقتنا الحالي .  
غير أن من المفكرين من تجاوزوا بمفهوم وأفكارهم جميع الحلول

المتقدمة في سبيل إيجاد حل حاسم للمشكلة إلى حل آخر هو ( تأميم الصحافة ) .  
وكان في طليعة الدول التي أخفت بهذا الرأي :

### الأمم السوفيتية

ودعنا نناقش فكرة التأميم من حيث هي أولاً : فنقول إن تأميم الصحف معناه أن تول ملكية الصناعات الصحفية كلها إلى الحكومة ؛ بحيث يصبح من حق أية هيئة أو جماعة في الأمة أن تصدر الصحف التي تريد إصدارها مستخدمة في ذلك المطابع والآلات والأجهزة التي تملكها الدولة لهذا الغرض . وهذه الطريقة تصبح الصحافة مرفقاً عاماً من المرافق في الدولة . شأنها في ذلك شأن التعليم والمواصلات ونحوها .

ولكن هل معنى ذلك أن الحكومة في هذه الحالة تكون قد أمت الفكر أو الصحافة إلى جانب تأميمها للصناعات أو الآلات والأجهزة التي تحتاج إليها الصحافة ؟

الجواب عن ذلك أن تأميم الفكر معناه وضع قيود وعقبات في سبيله ، فلا يسمح لهذا الفكر بالانطلاق في أي مجال من المجالات ، ولا يسمح له كذلك بمناقشة الآراء المتعددة في موضوع واحد ، أو الأفكار المتضاربة حول نظرية واحدة .

وغني عن البيان أن العقلاء في الأمة لا يرضون لأنفسهم ذلك ، وإن المفكرين فيها لا يدعون لشيء من ذلك .

وإننا فإلقصود بتأميم الصحافة في الواقع إنما هو تأميم الصناعات الخاصة بهذه الصحافة . أو بمعنى آخر تأميم الدور والآلات والأجهزة والورق وسائر الأدوات التي يحتاج إليها في إصدار صحيفة . والغرض من ذلك هو إفساح المجال للكتل الشعبية على اختلافها لكي تعبر عن أفكارها وآرائها

وآمالها وأهدافها دون أن يقف في طريقها خوف من سيطرة صاحب المال أو خوف من سيطرة الحاكم ذاته .

وهنا يجمع المفكرون على أن الحكومات متى صدقت نيتها في هذا التأميم ، وأخذت نفسها بعدم التدخل في شؤون الصحافة وأفكار الصحفيين وتركت هؤلاء حرية الكتابة كما يريدون فإن التأميم يصبح أداة صحيحة وقيمة للتعبير عما يسمى بالرأى العام .

ولكن ما هو الضمان الحقيقي لعدم استغلال الحكومات لتأميم الصحافة ؟

لا شك أن الضمان الوحيد لذلك هو دستور الأمة التي اختارت لنفسها التأميم .

( والخلاصة ) إن تأميم الصحافة ليس معناه سيطرة الحكومة على الصحافة . وهنا ينبغي أن نلفت النظر إلى الحقائق الآتية .

( الحقيقة الأولى ) إن وزارة الخارجية في أشد البلاد تمسكاً بالديمقراطية تتدخل تدخلاً سافراً في وضع الخطط الأساسية لجميع الصحف الشعبية سواء في المجال الدولي أم في المجال الداخلي .

( الحقيقة الثانية ) إن المؤتمرات الصحفية التي يعقدها رؤساء الحكومات والشخصيات البارزة فيها ليست إلا نوعاً من التوجيه الحكومي للصحافة .

( الحقيقة الثالثة ) إن أشد الحكومات خوفاً من الصحافة ورغبة في تقييدها هي الحكومات التي لا تحترم الدستور . أما الحكومات الدستورية فإنها لا تخشى بأس الصحافة بل تتحذرها عروناً لها ، وتشركها في رسم السياسة الداخلية والسياسة الخارجية في وقت معاً .

والآن نتكلم عن نظام التأميم في الصحافة السوفيتية فنقول إنه بناء على



هذه الحقائق الثلاث وضع الاتحاد السوفيتي سياسته في الأخذ بنظرية (تأميم الصحافة) معتقداً أن التأميم هنا ليس معناه سيطرة الحكومة على الصحف . ولكن معناه التعاون الحسن بين الطرفين على ما فيه صالح المجتمع ، والتاريخ يحدثنا عن كل من هتلر وموسيليني كيف كان كل منهما يكره حرية الصحافة وكان موافقا على مبدأ ملكية الفرد للصحيفة .

وهنا يأتي سؤال آخر : ماذا جنته الصحافة السوفيتية من الأخذ بفكرة التأميم ؟ أو بعبارة أدنى إلى الصراحة : هل صحيح ما يقال من أن الصحافة السوفيتية في الوقت الحاضر لا تعبر مطلقاً عن رأى الشعب السوفيتي ؟

والجواب عن ذلك ما نصت عليه المادة رقم ١٢٥ من الدستور السوفيتي الصادر في الخامس من ديسمبر سنة ١٩٣٦ وفيها ما يلي :

« مساندة لصالح الطبقة العاملة ، ولأجل تدعيم النظام الاشتراكي يضمن القانون للمواطنين في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية :

١ - حرية التعبير . ٢ - حرية الصحافة .

ولتدعيم هذه الحقوق المدنية يوضع تحت تصرف الطبقة العاملة ومنظماتها آلات الطباعة وإمدادات الورق ، وتسهيلات الاتصالات وغير ذلك من الاحتياجات المادية اللازمة لممارسة هذه الحقوق ،<sup>(١)</sup>

---

(١) صرح الرفيق بوجولوف مندوب روسيا في مؤتمر جنيف لحرية الأبناء الذي عقده الأمم المتحدة في إبريل سنة ١٩٤٨ بأن الاتحاد السوفيتي من أثر العمل بالتأميم أصدر ٧١٦٣ صحيفة يومية تزيد توزيعها اليومي على ٣١ مليون نسخة تظهر في ١١١ لغة . وذلك بالإضافة إلى ١٤٠٠ مجلة . وإذا صح ذلك - ونحن لم ندرس مدى صحته لان - فانه يتبع أن تأميم الصحف لم يكن حالاً دون ازدهار الصحافة .

يقول هذا لأنه من غير المقبول أن تصدر في الاتحاد السوفيتي جميع هذه الصحف والمجلات ثم يتم الشعب هناك بأنه محروم من التعبير عن رأيه .

على أن للتأميم الصحفي صورة أخرى تختلف الصورة التي عليها هذا التأميم في الاتحاد السوفيتي . وهذه الصورة الأخيرة - في رأيي - هي الجمعيات التعاونية الصحفية .

وفي استطاعة هذه الجمعيات أن تحصل على الآلات والأجهزة والورق والمداد والدور التي تحتاج إليها الصحف في الإصدار وأن تتولى بنفسها توزيع الصحف والمجلات والاتصال بالهيئات المختلفة في سبيل الحصول على الإعلانات التي تزيد بطبيعة الحال في إيرادات هذه الجمعيات التعاونية .

وإذا حدث أن تعرضت إحدى هذه الجمعيات للإفلاس فهذا يصح على الحكومة أن تقوم بسد العجز المالي ضماناً لسير الصحافة في طريقها ، وتمكيناً للصحفيين من المضى في تأدية رسالتهم على الوجه الأكمل .

\* \* \*

(وبعد) فما الهدف من وراء هذه الأفكار أو الحلول المختلفة لمشكلة رأس المال وسيطرته على الصحف ؟

إن الذي لا شك فيه أن الهدف الأول من وراء ذلك هو تمكين الكتلة الشعبية جميعها من التعبير عن آرائها والإفصاح عن رغباتها . أما الهدف الثاني فهو الأخذ بيد الصحافة الحديثة لكي تؤمن برسالتها من جديد ؛ فتعدل عن خطط الإثارة وتخلق القراء وإشباع الفرائز الخبيثة إلى خطط التوجيه السليم واحترام الرأي وتبادل الأفكار وتوير الأذهان ودراسة الموضوعات العامة والمشكلات الرئيسية والرجوع بالصحافة إلى الطور الذي كانت فيه صحافة (واعية) بالمعنى الصحيح (عامة) بالمعنى الصحيح .

وبهذه الطريقة تدخل الصحافة الحديثة بالفعل في طور جديد من أطوارها هو :

### الطور العلمى

ليس ذلك فقط فى الدول الديمقراطية والدول الاشتراكية ولكن فى جميع الدول الصغيرة ، والدول الآخذة بأسباب النهضة - ومنها الجمهورية العربية المتحدة . ولكن الماقصود بالطور العلمى للصحافة الحديثة ؟ إنه الطور الذى ستعرض فيه المملولات الصحفية المعروفة للتغيير - أو بعبارة أخرى - ستتحول فيه الصحافة من صحافة خبر للخبر إلى صحافة رأى للرأى . وهذا ماكان عليه السلف الصالح من الصحفيين فى الجمهورية العربية المتحدة من جهة وأكثر الدول الأوروبية والأمريكية من جهة ثانية .

نعم - سيتغير معنى (سبق الصحفي) على وجه التمثيل فيصبح معناه الجرى وراء الأفكار البتساء والاتجاهات السلمية والآراء الناضجة . وهذا وأمثاله تختفى المفاهيم القديمة لهذه الالفاظ البراقة وتحل محلها مفاهيم جديدة تتفق ورسالة الصحافة فى عهدها الجديد - عهد الآخذ بيد (رجل الشارع) حتى يصبح مواطناً صالحاً يعرف معنى الديمقراطية فى البلد الديمقراطي والاشتراكية فى البلد الاشتراكي ، معنى الديمقراطية الاشتراكية التعاونية فى بلد كالجمهورية العربية المتحدة التى نحيا فى ظلها الآن .

وهذا مايدعونا إلى أن نخصص التنظيم الجديد للصحافة فى جمهوريتنا العربية المتحدة يبحث مستقل فى الفصل الآتى :

## الفصل الثاني والعشرون

### تنظيم الصحافة في الجمهورية العربية المتحدة

في الرابع والعشرين من شهر مايو عام ١٩٦٠ أصدرت حكومة الجمهورية العربية المتحدة قراراً بتنظيم الصحافة آلت به ملكية المؤسسات الصحفية إلى الاتحاد القومي . فأصبح هذا الاتحاد مالكا للمؤسسات الصحفية الآتية :

أولاً : دار التحرير (وبها صحف الجمهورية والمساء ومجلة الإذاعة وكتب للجميع وكتاب الشعب . وذلك فضلاً عن صحف الجازيت والبورص والبروجرية وجورنال السكندري ) .  
ثانياً : دار الأهرام (وبها صحيفة الأهرام اليومية وصحيفة الأهرام الاقتصادية) .

ثالثاً : دار أخبار اليوم (وبها صحف الأخبار وأخبار اليوم ومجلات الجليل وآخر ساعة والمختار) .

رابعاً : دار الهلال (وبها مجلات المصور والكواكب وحواء والسندباد وسيمر والهلال الشهري) .

خامساً : دار روز اليوسف (وبها صحف روز اليوسف ومجلة صباح الخير والكتاب الذهبي) (١) .

---

(١) مواد القرار الجمهوري الخامس بتنظيم الصحافة هي كما يلي :

مادة ١ — لا يجوز إصدار الصحف إلا بترخيص من الاتحاد القومي ويقصد بالصحف في تطبيق أحكام هذا القانون الجرائد والمجلات وسائر المطبوعات التي تصدر باسم واحد بصفة دورية =

== ويستثنى من ذلك الجلات والنشرات التي تصدرها الهيئات العامة والجمعيات والهيئات العلمية وال نقابات . وعلى أصحاب الصحف التي تصدر وقت العمل بهذا القانون أن يحصلوا على ترخيص من الاتحاد القوي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ — لا يجوز العمل في الصحافة إلا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحاد القوي . وعلى كل من يعمل بالصحافة وقت صدور هذا القانون الحصول على هذا الترخيص خلال أربعين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ — تؤول للاتحاد القوي ملكية الصحف الآتية وجميع ملحقاتها الخ .

مادة ٤ — تتولى تقدير التوضيحات المستحق لأصحاب الصحف لجنة تشكل برئاسة مستشار محكمة الاستئناف من عضون يختار أحدها مالك الصحيفة ويختار الاتحاد القوي العضو الآخر . ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من رئيس الجمهورية . وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات ، وبعد سماع أفعال ذوي الشأن . تكون قراراتها نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن .

مادة ٥ — يؤدى التوضيحات المشار إليه في المادة السابقة سنداً على القوة بقائمة قدرها ٣٠٪ تنهك خلال عشرين سنة ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين مواعيد وشروط تنفيذها .

مادة ٦ — يشكل الاتحاد القوي مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التي يملكها . وبين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسؤولية إدارة صحف المؤسسة .

مادة ٧ — بين لكل مجلس إدارة رئيس وعضو متدب أو أكثر . ويتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القوي مباشرة جميع التصرفات القانونية .

مادة ٨ — لا يجوز لشخص أو الهيئة التي كانت تدير الصحيفة أن تباشر أى عمل فيها . كما لا يجوز لأى موظف أن يقوم بأى عمل من الأعمال الداخلة في اختصاص مجلس الإدارة أو العضو المتدب إلا بتفويض منه .

مادة ٩ — يجب على كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون مديراً أو مخرجاً أو مودعاً لديه أو حائزاً لأموال أيا كانت مملوكة للصحيفة أو المؤسسات المتصلة بها أو يكون دائماً أو مديناً لها أن يقدم للعضو المتدب بياناً بذلك مشفوعاً بالسندات في ميدان لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٠ — يحظر باطلاً كل تصرف أو إجراء يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ١١ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون بما قبل مرتكبها بالمجلس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٢ — يلغى كل نص يتألف أحكام هذا القانون .

مادة ١٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليم الجمهورية من تاريخ نشره .

هذا — وقد جاء في المذكرة الإيضاحية الملحقة بالقرار الجمهورى مايلى :

« إن ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى والسياسى أمر لا مناص منه فى مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعاً ديمقراطياً اشتراكياً تعاونياً . بل إن ذلك الوضع يصبح نتيجة منطقية لقيام اتحساد قومى يوجه العمل الوطنى الإيجابى إلى بناء مجتمع على أساس من سيادة الشعب وتحمله بنفسه مسؤولية العمل لإقامة هذا البناء . وإذا كان منع سيطرة رأس المال الخاص على الحكم من الأهداف الرئيسية الستة للثورة باعتباره أحد الطرق القويمة إلى إقامة ديمقراطية حققة فإن هذا يستتبعه بالتالى ألا تكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه ؛ لأن قوة هذه الوسائل وفعاليتها بما لا ينكره أحد . ووجود أية سيطرة لا تستهدف مصالح الشعب على هذه القوة تستطيع أن تمنعها إلى انحرافات قد يكون لها أثرها الخطير على سلامة بناء المجتمع . كما أن مجرد وجود هذه السيطرة يشكل تناقضاً كبيراً مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه .

ثم قالت المذكرة إنه ليس هناك من يجادل فى أن ملكية الشعب لأداة التوجيه الأساسية نعى الصحافة هى العاصم الوحيد من هذه الانحرافات كما أنها الضمان الثابت لحرية الصحافة الحقيقية بمضمونها الأصيل ؛ وهو حق الشعب فى أن يتابع ماجريات الحوادث والأخبار ، وحقه فى إبداء رأيه فيها وتوجيهها بما يتفق وإرادته .

وعلى هذا النحو يتحقق للصحافة وضعها فى المجتمع الجديد باعتبارها جزءاً من التنظيم الشعبى الذى لا يخضع للجهاز الإدارى . ولكن يخضع للاتحاد القومى الذى هو سلطة توجيه ومشاركة فعالة فى بناء المجتمع شأنها فى ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام للاتحاد القومى وللمجلس الأمة .

ولقد كانت هذه هي المعاني التي استوحى منها القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ نصوصه ، والتي بها تنأى كد للشعب ملكيته لوسيلة التوجيه الكبرى ، والتي بها أيضاً تنتفى سيطرة رأس المال على هذه الاداة الفعالة .

وترتیباً على هذا كان من المحتم على المشرع أن يتعرض بالتنظيم للملكية الصحف ، كما يتعرض أيضاً لما ينبغي أن يتوفر لكل من يتصدى لهذه الخدمة العامة الجليلة الشأن تمكيناً لرسالتها من أن تؤدي على خير نحو تحقق به أهداف المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني .

\* \* \*

تلك هي المذكرة التفسيرية لقرار التنظيم الذي نحن بصدد الان . وهي مذكرة تهض دليلاً واضحاً على أهمية السبين الذين من أجلهم تأزم الضمير الصحفي لا في الجمهورية العربية وحدها ، ولكن في بقية الدول المتحضرة كلها . وهذان السبين هما السبب الخلقى من جانب والسبب الاقتصادى من جانب آخر .

فأما السبب الخلقى فقد دلت عليه هذه العبارة : « وترتیباً على هذا كان من المحتم على المشرع أن يتعرض بالتنظيم للملكية الصحف . كما يتعرض أيضاً لما ينبغي أن يتوفر لكل من يتصدى لهذه الخدمة العامة الجليلة الشأن تمكيناً لرسالتها من أن تؤدي على خير نحو تحقق به أهداف المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني . »

وأما السبب الاقتصادى فتدل عليه هذه العبارة

« وإذا كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الاهداف الرئيسية الستة للثورة باعتباره أحد الطرق القيمة إلى إقامة ديمقراطية حقّة فإن هذا يستتبعه بالتالى ألا يكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه ؛ لأن

قوة هذه الوسائل وفاعليتها مما لا يذكره أحد . ووجود أية سيطرة لاستهداف مصالح الشعب على هذه القوة تستطيع أن تمنحها إلى انحرافات قد يكون لها أثرها الخطير على سلامة المجتمع . كما أن مجرد وجود هذه السيطرة يشكل تناقضاً كبيراً مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه .

غير أن قرار التنظيم أثار طائفة كبيرة من الأسئلة يراد الإجابة عليها .

ومن أوطأ هذا السؤال :

ما الفرق بين التنظيم والتأميم ؟

الواقع أنه بين التنظيم Organization والتأميم Nationalization فروقاً من هذه النواحي :

أولها : إن التأميم نظام تؤول به ملكية الصحف إلى الحكومة ، وتصبح به الصحافة مرفقاً من المرافق العامة كالتعليم والمواصلات يخضع لهيمنة الدولة خضوعاً يقصد به صالح الشعب . وفي هذه الحالة تحصل الخزنة العامة على إيرادات الصحافة ، وتحمل في الوقت نفسه خسائرها . أما التنظيم الذي صدر به القرار الجمهوري الذي نحن بصدد الآن فنوع آخر من الأنظمة الصحفية آتت به ملكية الصحف - لآلئ الحكومة - ولكن إلى الاتحاد القومي وليس الاتحاد القومي جزءاً من الجهاز الإداري للدولة . وإنما هو قاعدة شعبية كبيرة -- أو قل - سلطة توجيه ومشاركة فاعلة في بناء المجتمع . شأنها في ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية التي نصت عليها المذكرة التفسيرية كالمؤتمر العام للاتحاد القومي أو مجلس الأمة .

ثانيها : إن إيراد الصحافة بمقتضى قرار التنظيم لا يصير إلى الحكومة



- كما سبق أن ذكرنا ذلك - ولكنها تنقسم قسمين : أحدهما يخص  
لموظفي المؤسسة الصحفية وعمالها وجميع المشتركين فيها . والثاني لمشروعات  
التجديد والتحسين والتنمية .

نأشئها : أى ثالث هذه الـهروق بين التأميم والتنظيم فرق تآنى  
من ناحية الإدارة أو الهمينة على شؤون الصحفة . فى التأميم لا يوجد  
ما ينص على طريقة الإدارة أو الإشراف على الصحف . وفى التنظيم ينص  
القرار فى المادة السادسة من مواده على أن يشكل الاتحاد القومى مؤسسات  
خاصة لإدارة الصحف التى يملكها ، ويعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى  
مسئولية إدارة صحف هذه المؤسسة . كما تنص المادة السابعة من مواد القرار  
على أن يعين لكل مجلس إدارة رئيس وعضو منتدب أو أكثر . ويتولى  
المجلس نيابة عن الاتحاد القومى مباشرة جميع التصرفات القانونية .

\* \* \*

ومسألة ثانية أثبتت حول قرار التنظيم هى :

الحاجة إلى دستور صحفى خاص بهذا التنظيم الجديد :

شعر رجال الصحف على اختلافهم أنهم بحاجة ماسة فى ضوء النظام  
الجديد إلى دستور خاص له إطار عام . وهذا الإطار العام هو « المجتمع  
الديمقراطى الاشتراكى التعاونى » .

وفى الرابع والعشرين من شهر يونيو سنة ١٩٦٠ نشرت الصحف مشروعاً لهذا

الدستور أو عهد الشرف الصحفي الذي يرتبط به الصحفيون وغيرهم من المشتغلين في وسائل الإعلام وأما نحن فقد سبق لنا أن ناقشنا هذا الميثاق في فصل من الفصول المتصلة بمشكلة (آداب المهنة) .

وفوق هذا وذلك فسندقم إلى رجال الصحف بعض الآراء والمقترحات التي ربما كانت نافعة في هذا الباب ، وذلك في فصل قادم من فصول هذا البحث بعنوان : مجلس أعلى للصحافة .

\* \* \*

ومسألة ثالثة أثّرت كذلك حول قرار التنظيم ؛ هي مسألة :

#### ملكية الصحف

والحق أن ملكية الصحف قد سارت في الدول المتحضرة على نظريات متباينة .

(فهنالك ملكية الفرد) وقد فرغ الباحثون - كما رأيت - من أنه ليس من المصلحة في شيء أن ينفرد شخص بملكية صحيفة أو عدد من الصحف وذلك بعد أن أصبحت الصحافة صناعة ضخمة تعتمد على الإنتاج بالجملة . وتجارة ضخمة ومربحة إلى حد التخمّة . كما أصبحت الصحافة وأصبح مالك الصحيفة بوصفه رجلاً من كبار أصحاب رموس الأموال يتحالف أحياناً مع غيره من كبار الممولين ورجال الاحتكار . وطبيعي أنه تنتهي هذه الاعتبارات الثلاثة مجتمعة إلى سيطرة رموس الأموال على الحكم ما في ذلك شك . ومن الحقائق الثابتة في تاريخ الصحافة الأمريكية أن (هيرست) هو المسؤول إلى حد كبير عن التحريض على الحرب الأمريكية الإسبانية .

أثير عن هيرست هذا أنه قال لأحد الصحفيين الذين بعث بهم إلى الحرب

أزود لك العالم بالحرب ، . وذلك عندما كتب له هذا الصحفي يقول : إننى أرى أن وجهات النظر أصبح من الممكن جداً أن تتقارب بين الطرفين المتحاربين .

( وهناك ملكية الشركات ) . وقد فرغ الباحثون كذلك من أن هذه الملكية تحول دون قيام الصحف بواجباتها القومية والإنسانية . إذ الصحيفة فى يد الشركة المساهمة ليست أكثر من سلعة من السلع التى تخضع لقوانين السوق ، وتجسرى وراء المستهلك ، وتبذل كل ما فى وسعها لإرضائه لا لتبصيره بمواقع الخير والمصلحة ، وباختصار شديد لا مفر لهذه الشركات الصحفية من مراعاة أمر واحد فقط ؛ هو ارتفاع أسهمها فى سوق الأوراق المالية .

( وهناك ملكية الأحزاب ) وقد انتهى الباحثون أيضاً إلى أن الصحف التى تملكها الأحزاب - وإن كانت تمثل وجهات النظر المختلفة على أساس أن هذه الأحزاب تمثل قطاعات مختلفة ، إلا أن الخطر على ملكية الأحزاب يأتى من أن الحزب الغالب أو الحاكم فى استطاعته أنه يلجأ إلى الديكتاتورية البرلمانية ، وإلى تكليم الأفواه ، وإلى تقييد الصحافة بجميع الطرق المعروفة . وقد حدث ذلك بالفعل فى كل من تركيا والأرجنتين (على عهد يرون) ، وفى غيرهما من الدول التى تأتينا الصحف بأخبارها من يوم لآخر .

( وهناك ملكية الجمعيات التعاونية ) التى تقوم بها المنظمات الشعبية المختلفة ويترك لهذه الجمعيات أمر القيام بإعداد الأجهزة والآلات اللازمة

للصحف على اختلافها . كما يترك لها كذلك القيام بإنشاء مؤسسات للتوزيع والإعلان ووكالات للأبناء ونحو ذلك . وما على الصحيفة بعد كل هذا إلا أن تقوم بمهمة التحرير والإخراج .

والحكومة مسؤولة في هذه الحالة عن تمويل هذه الجمعيات التعاونية ، والحكومة صاحبة الحق في هذه الحالة أيضاً أن تستولى على جميع الأرباح التي تأتي من التوزيع والإعلان بعد أن يستوفي المحررون والعمال أجورهم التي يستحقونها كل بحسب العمل الذي قام به .

ولا شك أن الملكية هنا - أى في حالة الجمعيات التعاونية - ملكية مجازية وليست حقيقية . والمقصود بها تيسير العمل الصحفي في ذاته ، وتخليصه من سيطرة رأس المال بطرئمة لا غبار عليها في الحقيقة .

(وهناك ملكية الاتحاد القوي) . وهى الملكية التي أخذت بها الجمهورية العربية . ونص عليها القرار الجمهورى الذى تناقشه الآن . وهى ملكية معنوية كما هو الشأن في الجمعيات التعاونية . غير أن الأرباح في هذه الملكية الصحفية التي أخذت بها الجمهورية العربية مناصفة بين جزم من الشعب هو العمال والمحررون من جهة وأعمال التوسع والتجديد من جهة ثانية . وهذه الميزة الأخيرة بنفرد التنظيم الذى نحن بصددده الآن من جميع التنظيمات التي سبقت الإشارة إليها .

ومسألة رابعة أثبتت كذلك حول قرار التنظيم هى :

كيف يسمح الاتحاد القومى لصحيفة من الصحف أن تعبر عن وجهة نظر تبدو أنها مخالفة له ؟

إن نظرة عاجلة إلى قرار التنظيم من هذه الناحية تدلنا على شيئين :  
(أولهما) أن الشارع قد راعى هذه المشكلة وأولاهها جانباً من أهمية

فأوجت أن تكون الأرباح - كما قلت - مناصفة بين المحررين والمال. من ناحية وعمليات التوسع والتجديد من ناحية ثانية .

( ثانيهما ) أنه نص بطريقة لا تحتل الشك على ( حرية الصحافة ) . ولا قيام لهذه الحرية إلا على أساس التنافس في حدود الإطار العام الذي ارتضاه الشعب لنفسه . وهذا الإطار هو المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني . .  
والنتيجة التي نريد أن فصل إليها هي أن الاتحاد القومي لاسطة له مطلقاً إلا على هذا الإطار العام فقط . وللصحف مطلق الحرية بعد هذا في التسابق على خدمة الشعب بطرق مختلفة تتفق كل طريقة منها وشخصية الصحيفة التي تميزها عن الصحف الأخرى .

وعلى هذا النحو تقضى الصحافة على « عنصر الرتابة » monotony . وهو العنصر الذي تخشى منه على نفسها لأنه يؤدي إلى خسارة مالية فادحة .

وثم مسألة خامسة أثارت حول قرار التنظيم وهي :

#### مسألة التنافس بين الصحف :

كثيرون من الصحفيين يرون أن الصحف في ظل التنظيم الجديد ستفقد عنصر المنافسة . والمنافسة ضرورية للصحافة في الواقع . وهي مجلبة للربح الوفير الذي يمكن الصحيفة من التوسع المنشود . ومنذ وجدت الصحافة في الحقيقة وجد معها هذا العيب الخطير في كيانها الذاتي وهذا العيب هو كونها سلعة من السلع بل ومن أكثر هذه السلع تعرضاً للبوارق في الواقع . وهذا العيب أو الضعف الذي منيت به الصحافة منذ ظهورها هو السبب الحقيقي في انحرافها . فالخوف من الخسارة هو الشبح الذي يهدد الصحيفة بالزوال والقراء الذين تلهث وراءهم الصحيفة أكثرهم جاهل وأقلهم على حظ مامن المعرفة ومن الصعب على الصحيفة كذلك أن ترضى أذواق الجماهير ومشكلة

الجاهلير هي في ذاتها مشكلة المشكلات في صحافة الوقت الحاضر .  
ثم إن الوظيفة الأولى للصحف هي بيع الأخبار كما نعرف . والخبر في  
نظر الصحافة العالمية هو كل ما يهم القارىء من ناحية ويعود على الصحيفة  
بأكبر ربح ممكن من ناحية ثانية . وخطايا الإنسانية من جراء هذه النظرية في  
تعريف الخبر أكثر من أن تحصى . حتى إن أحد المجرمين في أمريكا كان  
ضحاياه جميعاً من النساء . وكانت (مانشيتات) الجرائد اليومية في صفحاتها  
الأولى تحمل دائماً هذا العنوان .

«إحدى أن تكون الضحية القادمة» . ونظرة واحدة إلى أرقام  
التوزيع يوم نشر هذه الجرائد تحمل في طياتها هذه الحقيقة المؤسفة ، وهي  
أن الصحافة العالمية في العصر الحاضر (صحافة خير) ، وأنه سيكون من  
الصعب جداً على القادة في هذا العالم أن يعودوا بها إلى حيث كانت  
(صحافة رأى) .

كل هذا صحيح ولا مريه فيه ولكن ليس معناه مطلقاً أن يقل التنافس بين  
الصحف مع وجود هذه العناصر السابقة ، أو تظل أخبار الجريمة والجنس  
هي الدافع الوحيد للقارىء لكي يسمي وراء الصحيفة . ويعاني القراء في العالم  
كله من هذا الداء الخبيث إلى الأبد . وهو داء الإثارة .

إن على الصحافة الواعية في ظل التنظيمات الحديثة أن تعدل عن هذا  
الطريق الذي هو أشبه بالسم المذاب في العسل . وعلى القراء أن يفهموا  
كذلك أن الصحف كثيراً ما تلجأ إلى الإثارة . أى إلى أخبار الجنس  
والجريمة . لتخفي عليهم أخباراً أهم وأجدر بهم أن يعلوها ويحفظوها ويقفوا  
بها على حقائق الأمور في داخل بلادهم وخارجها .

وفي صحافتنا المصرية أكثر من دليل على هذه الحقيقة . وحسبنا هنا الإشارة  
إلى قضية (أشجان) المشهورة فقد أخفت أخبار هذه القضية طائفة أخرى

من الأخبار العالمية الخطيرة . وهنا يحدث الصراع دائماً بين رجال التحرير ورجال الإدارة في الصحيفة . أما رجال التحرير فيطالبون بتقديم الأخبار الجادة على الأخبار الرخيصة . غير أنه متى ثبت أن التوزيع قد هبط بهذه الطريقة فهنا ينبرى لهم رجال الإدارة ويفرضوا عليهم الرجوع إلى الطريقة المألوفة ونى إنبار الأخبار الرخيصة على الأخبار الخطيرة - وهكذا يحدث الجذب والشد بين أعضاء الأسرة الواحدة في الصحيفة .

من أجل ذلك فقط تدخلت حكومة الثورة في شؤون الصحافة وصدر القرار الأخير خاصاً بتنظيم هذه المهنة الشريفة . وباختصار العبارة فتحت الحكومة بهذا القرار باب المناقشة بين الصحف في مجال الخدمة العامة لأعمال الإنارة الضارة . والفرق عظيم جسداً بين الحالتين . والحق أنه في مجال الخدمة العامة ومجال الطرائف والتسلية لاجتذاب الجمهور وإشباع الفرائز الشريفة متسع للجميع .

نعم - إن تطوير الأخلاق والأذواق والشهوات عمل جد عسير . ولكن كل ذلك يهون في سبيل الخلاص من المحنة الأخلاقية التي كنا نعاني منها وفي سبيل الخلاص من الرأسمالية التي كنا نخاف منها على المجتمع .

وهناك مسألة سادسة أثارها كذلك بعض الصحف فقالت لإحداها :

هل يعتبر التنظيم عقاباً من الحكومة للصنف على انحرفاتها الدفيرة ؟

والجواب عن ذلك أننا لا نعتقد أن التنظيم جاء لمعاقبة الصحافة والصحفيين ولكن جاء نتيجة للوعي السياسي والوعي الاقتصادي والوعي الاجتماعي في العصر الذي نعيش فيه .

وليس من المعقول أن تقف الصحافة موقفاً شاذاً تتعزل به عن هذا المجتمع ، ولا تصبح فيه مغيرة تغيراً صادقاً عن أفكاره ورغباته .

وليس من المعقول أن ينأى القراء طويلاً على هذه المواد المخدرة التي كانت تقدمها الصحف من حين لآخر ، وإلا يأتي اليوم الذي يصبح فيه القراء من النقاهاة الفعلية والخلقية إلى الحسد لذي كانت الصحافة المثيرة تريده لهم .

إن (هيرست) الذي وصفه تاريخ الصحافة الأمريكية بأنه أول من أوجد الصحافة المثيرة قد تاب في أواخر حياته عن جميع الذنوب التي جنّاها في حق المجتمع والصحافة ، وأحب أن يكفر عن ذنوبه الكثيرة بأن وهب الأموال الطائلة لإقامة المعاهد الصحفية ، ورصد الجوائز الثمينة لأحسن صحيفة تثبت أنها تستغنى عن الإثارة .

ثم — هل يتفق معنى العقاب وكون الحكومة جمعت الأرباح مناصفة بين المحررين والعمال من جهة وعمليات التحسين والتجديد من جهة ثانية ؟ أظن لا — ثم أننا لسنا من السذاجة بحيث نعتقد أن المحرر والعامل في ظل هذا النظام قد أصبح كل منهما مالكا حقيقياً للجريدة . بدليل أن حق الملكية يسقط عنه بمجرد تركه العمل في هذه الجريدة . إلا أن المقصود من هذا التنظيم هو إيجاد دوافع قوية للمحررين والعمال لكي يبذلوا أقصى ما يستطيعون بذله في العمل والمحررون والعمال هم العصب الرئيسي للجريدة ، ونجاح الجريدة نجاح لهم في الحقيقة . ومن هنا تتحقق المنافسة من أجل هذه الغاية ، وتنتفي فكرة العقاب التي عبرت عنها بعض الصحف كآرائنا .

أما المنافسة فستصبح في مدى ما تتحقق به رسالة الصحافة في خدمة الأمة



وستتمدد إلى في ميدان التسلية وميدان الثقافة ، وإلى بناء المجتمع الذي اشتركنا جميعاً في تحديد صورته وارتصينا له هذه الصورة .

وإذن فالعقاب لا وجود له في الواقع لأن التنظيم لم يأمر بإخلاق صحف أو تعطيل أخرى ، ولم يبعد صحفياً نزيها عن العمل في حقل الصحافة . وما دمننا نتكلم عن العقاب والثواب فهنا يتبادر إلى الأذهان مسألة سابعة أثارها كذلك بعض الصحف وهي :

### مع الزى يعاقب الصحفي ؟

إذا أخطأت الصحيفة تعرضت لمحاكمة القضاء العادي . على أن تكون هناك دوائر خاصة بالصحافة في المحاكم . ولا شك أن حق العقاب إذا كان في يد القضاء وحده كان في هذا ضمان لاستقلال الصحافة وضمان كذلك لعدم خضوعها للأهواء الخاصة والعامة .

ولكن الرأي في كثير من الأمم المستنيرة يتجه الآن إلى تشكيل محاكم خاصة بالصحافة تكون مستقلة عن المحاكم المعتادة . وهذه المحاكم قانونها الخاص بها . وسيقوم على إعداد المواد التي يتألف منها هذا القانون هيئات قانونية وأخرى صحفية . كما ستوضع ذلك في الفصل الذي عنوانه ( مجلس أعلى للصحافة ) وكما سنوضحه في الفصل الذي عنوانه ( مشروع دستور دولي للصحافة ) .

وهنا قد يتساءل بعضهم : لماذا نفرض العقاب ونضع كل هذا الحساب والصحف قد أصبحت بعد التنظيم جزءاً من كيان الشعب وملكا للاتحاد القومي ؟

والجواب عن ذلك أن الخطأ احتمال تنبغي مراعاته المقصود بالخطأ هنا ليس الخطأ الفردي ، وليس خطأ الجريدة في حق الأفراد أو الجماعات ؛ فقد نص قانون العقوبات على مثل هذه الجرائم . ومن أهمها هنا جريمة القذف

أو السب . إنما السؤال الذي لم يزل يدور في الأذهان هو : من الذي يحاسب الصحافة في الواقع ؟ أن الدولة إذا أخطأت حاسبها البرلمان . والبرلمان إذا أخطأ لم ينتخبه الشعب من جديد . أما الصحيفة إذا أخطأت فعقابها في يد الشعب وحده . وأن العقاب يتلخص في كلمة واحدة :

للتشهير الصحفي

---

(١) إحييت في هذا الفصل إلى جميع قصاصات الصحف المحلية التي اهتمت بموضوع التنظيم وعلفت عليه وكل طريقتها الخاصة .  
وقد تفضل الأستاذ محمد سامي السيد المحرر بدار أخبار اليوم بجمع لي هذه القصصات مستعيناً في ذلك بأرشيف الدار لله الشكر .

## الفصل الثالث والعشرون

### مجلس أعلى للصحافة

الصحافة مرفق عام من مرافق الدولة لا يقل في خطورته عن مرافق التعليم والعلاج والقوانين المواصلات ونحو ذلك . وقد نظرت الدول الحديثة إلى مرفق التعليم بوجه خاص على أنه من أخطر المرافق جميعاً ؛ ولهذا وجدنا لهذه الدول اهتماماً خاصاً بما نسميه ( المجلس الأعلى للتعليم ) أو ( المجلس الأعلى لرعاية الآداب والعلوم والفنون ) وهكذا . وكان في وسع هذه الدول أو الحكومات أن تكتفي بوزارات التربية والتعليم للهيئة على هذه الشؤون ؛ ولكنها وجدت أن هذه الوزارات لا تكفي للقيام بهذه المهمة الكبيرة ؛ فاستعانت عليها بالمجالس التي نشير إليها .

والذي لا شك فيه أن مهنة الصحافة كانت ولم تزال إلى يومنا هذا من أخطر المهن في المجتمعات القديمة والحديثة . وهي في الوقت نفسه من أشرفها وأقدرها على تحقيق النفع للأمة وللحكومة في وقت معاً .

وما دمنّا نعيش في العصر الذي يؤمن بالمذاهب الديمقراطية الاشتراكية التعاونية ، وما دامت حكومات هذا العصر تولي هذه المذاهب كل ما تستحق من أهمية فقد كان من الطبيعي أن تتجه هذه الحكومات إلى الصحافة ؛ تعالجهما وتنظم شؤونها كما تنظم شؤون التعليم والثقافة .

وكما استعانت الحكومات - ومنها حكومة الجمهورية العربية المتحدة - بالمجالس العليا لرعاية الآداب والعلوم والفنون فإننا ندعوها إلى ( ٢ - ١٥ أزمة الضمير الصحفي )

تشكيل المجالس العليا لرعاية وسائل الإعلام . وباختصار نحن ندعو الحكومة إلى إنشاء ما نسميه الآن .

### بالمجلس الأعلى للصحافة

ولكن ما الطريقة التي يمكن أن تتبع في إنشاء هذا المجلس؟ وما الأهداف التي يضعها نصب عينيه؟ وما عسى أن تكون اختصاصات هذا المجلس؟

إننا نود الإجابة عن هذه الأسئلة مسترشدين في ذلك بالظروف التي نعيشها بالجمهورية العربية أولاً ، وبالجهود التي بذلتها بعض الدول الديمقراطية الغربية بعد ذلك .

#### نكويين المجلس :

كثيرون من الذين فكروا في هذا الموضوع - ومنهم أعضاء اللجنة الملكية البرلمانية لشؤون الصحافة البريطانية - يرون أن يكون إنشاء مثل هذا المجلس بقانون ، وذلك على غرار المجلس الطبي العام في إنجلترا وغيره من المجالس المماثلة .

وأما أمر تشكيل هذا المجلس فإنه يترك بعد ذلك لرجال الصحف أنفسهم على أن يكون للاتحاد القومي في بلد كالجمهورية العربية المتحدة صلة قوية بهذا التشكيل .

وأما عدد الأعضاء فقد أشار الكثيرون من الباحثين بأن يتراوح عددهم بين العشرين والخمسة والعشرين عضواً على الأقل .

وفي حالة المواجهة - مثلاً - على العدد الأخير :

١ - يمثل أصحاب الصحف ووكالات الأنباء ثمانية .

٢ — ويمثل المحررين أربعة فقط .

٣ — ويمثل الصحفيين من غير المحررين ثمانية .

٤ — والباقون وعددهم خمسة يشترط أن يكونوا من غير المشتغلين بالصحافة أو المنسولين فعلا إلى صحيفة من الصحف . فثلاثون هؤلاء الخمسة على الأقل يجب أن يكونوا أعضاء في الاتحاد القومى . وواحد من الخمسة يجب أن يكون مستشاراً فى المحاكم الأهلية ، وواحد منهم يحسن أن يكون أستاذاً من أساتذة الصحافة فى الجامعة .

وأما رئيس هذا المجلس فيجب أن يكون من ذوى المكانة الاجتماعية الممتازة ويشترط ألا تكون له صلة بجهة من جهات الإدارة الحكومية . فلا يكون وزيراً ، ولا وكيل وزارة ، ولا مديراً لإقليم من الأقاليم أو محافظاً من المحافظات ونحو ذلك .

وعلى المجلس أن يفرغ من اختيار الرئيس أولاً . وينبغى أن يجرى انتخابه بكل عناية ونزاهة ، كما يجب أن يعين له مرتب شهرى يتناسب وعظم الأعباء التى سيقوم بهـ ، كما ينبغى لذلك أن تعين مرتبات شهرية لبقية الأعضاء .

#### اختصاصات المجلس

أما اختصاصات هذا المجلس فكثيرة . وهى متروكة لأعضائه بعد الفراغ من تشكيله للمرة الأولى . ولكننا نستطيع مع ذلك أن نمد القارىء بصورة تقريبية من هذه الاختصاصات . ومنها — لا على سبيل الحصر — ولكن على سبيل المثال :

١ — وضع قانون أو دستور محلى للصحافة يتفق فى روحه مع أعظم المستويات المهنية ويحقق لهذه المهنة أسمى منزلة بين المهن الشريفة الأخرى .

٢ - الترويج للمبادئ المتفق عليها بين الصحفيين على وجه العموم .  
وهي مبادئ ترمي بطبيعة الحال إلى احترام المهنة وإزالة أسباب الشكوى منها  
ومحاولة التقريب بينها وبين مصالح المجموع . ثم هي مبادئ تتصل كذلك  
بعلاقة الصحفي بالصحيفة ، وكيف يكون موقف الصحفي من صاحب الجريدة  
في حالة نشوب خلاف بينهما في الرأي ونحو ذلك .

٣ - العناية التامة بالشكوى الخاصة بالتدخل في مشكلات الأفراد  
والهيئات ، بحيث يأخذ المجلس على عاتقه مهمة الرد على كل شكوى من  
شكاوى التشهير بسمعة الفرد أو الهيئة أو الجماعة .

وهنا يجدر بنا أن نسأل أنفسنا هل للمجلس أن يفرض عقوبة ما على  
الصحيفة التي أخطأت في حق الأفراد أو الجماعات ؟

والجواب عن ذلك أن من حق المجلس أن يحيل مثل هذه القضايا إلى  
دوائر صحفية في داخل المحاكم العادية . وذلك ريثما يقتنع الرأي العام بضرورة  
إنشاء المحاكم الخاصة بالصحافة وحدها .

٤ - تخصيص عمود في صحيفة من الصحف الكبرى لتوجيهات هذا  
المجلس الأعلى يقوم بكتابته خبير من خبراء المجلس في شؤون الصحافة .  
وتكون له سلطة التعقيب على التصريحات المضللة التي تنشرها بعض الجرائد  
في اليوم السابق . كما تكون له سلطة التعقيب على الطرق الملتوية التي تخفى على  
القارئ العادي ، لأنه لا يملك القدرة على معرفة هذه الطرق .

وقد يفنى عن هذا العمود إذا تعذر القادرون على كتابته تخصيص مساحة  
معينة لرسائل القراء التي تدور حول هذا المعنى ، وبهذه الطريقة الأخيرة تشجع  
الصحف على نشر وجهات النظر المختلفة في موضوع هام كهذا .

٥ - القيام بالبحوث الفنية الخاصة بالصحافة ؛ كدراسة العلاقات بين

الصحف والقراء ، وكدراسة الذوق العام والرأى العام ، وكدراسة ميول القراء ، وكدراسة الطرق المتبعة في عرض مواد الصحيفة على اختلافها .

وفي استطاعة هذه البحوث كذلك أن تدرس تطور الصحافة المحلية في المدى البعيد . كما تستطيع التكهّن بمستقبل الفنون الصحفية ومعرفة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في الصحافة المحلية .

ثم في استطاعة هذه البحوث كذلك أن تعنى بالجانب الفنى للصحافة كالطباعة والتحرير والإخراج ونحو ذلك ،

٦ - للمجلس أن يتخذ لنفسه معهداً للايجاب أو نادياً تناقش فيه كل هذه المسائل . وتجري فيه هذه البحوث ، وتعقد فيه الندوات والمؤتمرات الدورية التي تعالج فيها جميع هذه المسائل الفنية والعلمية والاجتماعية .

٧ - على هذا المجلس أن يكتب تقريراً سنوياً عن أوجه النشاط الصحفى في الجمهورية العربية المتحدة وأن يسجل في هذا التقرير كل تقدم أحرزته الصحافة في الميادين وله أن يصدر نشرات دورية في هذه الموضوعات جميعها .

٨ - للمجلس أن يقدم الخدمات الإعلامية ( نسبة إلى الإعلام ) لجميع الصحف على قدم المساواة . أو بمعنى آخر عليه أن يؤلف من بين أعضائه (لجنة للعلاقات العامة) تقوم بهذه الخدمات المطلوبة . وبهذه الطريقة الأخيرة ينظم المجلس الصلة بين الصحف ورجال الإعلام بوجه عام - وذلك في الوزارات وإدارات الشؤون العامة في الشركات والهيئات والمؤسسات ونحوها .

٩ - يشارك المجلس مشاركة ملموسة في الكتابة الصحفية في المناسبات القومية الكبرى - أو التي تتناول قضايا وموضوعات دقيقة ذات طابع

عام وخطورة عظيمة . وفي هذه الحالة لا يتعرض المجلس للتفاصيل . لكن يتناول الموضوع من أفق أعلى .

١٠ - للمجلس كذلك أن يضع القواعد العامة لتحديد نظام الأجور والمرتبات والعلاوات والمعاشات التي تشمل جميع المشتغلين بالمهنة بحيث يصبح للصحفي حق في معاش يتناسب وعمله من جهة ومدة خدمته الصحفية من جهة ثانية ، وبحيث لا يكون هذا المعاش متأثراً بانتقال الصحفي من جريدة إلى أخرى ، أو من وظيفة إعلامية إلى وظيفة ثانية وهكذا .

\* \* \*

تلك مقترحات وجيزة نضعها على بساط البحث ونترك الأمر فيها للأعضاء الذين سيتألف منهم هذا المجلس الأعلى في المستقبل القريب بمشيئة الله . كما نصنعها كذلك أمام القادة وذوى الرأي ممن يشتركون في تحقيق هذه الفكرة متى وافقوا عليها .

وحسبنا أننا نهبنا هنا إلى ضرورة العناية بأمر الصحافة . ونحن على يقين من أن الجمهور العربي من ناحية ، والجهاز الحكومى من ناحية ثانية سيقابلان هذا المشروع بما هو أهل له من الرعاية والجد .



## الفصل الرابع والعشرون

### الحاجة إلى دستور عالمي للصحافة

في العصور التي خلت لم يدر بخلد الصحفيين أنهم ليسوا مسؤولين فقط عن الشعب الذي يصدرون له الصحف ولكنهم مسؤولون أيضاً عن شعوب العالم أجمع فيما ينشرون من هذه الصحف . في العصور التي خلت لم يدر هذا المعنى في أذهان الصحفيين حتى الممتازين منهم . ولكننا في العصر الذي نعيش فيه أصبحنا نرى هذا الشعور بادياً في أقوال القادة في ميادين الثقافة والسياسة والصحافة ، يملأ قلوبهم ، وتفعل به نفوسهم ، وتشكل له عقولهم ثقة منهم بأن العالم كله اليوم في طريقه إلى أن يكون كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى .

والذي لا شك فيه أن هذا تقدم كبير في الوعي الصحفي ، وخطوة عظيمة نحو الرقي البشري ، وآية كبرى على أن عقل الإنسان قابل للتكيف المستمر والنمو الذي لا يقف فيه عند حد .

ومعنى ذلك أنه لا محل لليأس عند العقلاء من الحال التي وصل إليها العالم عقب الحربين العالميتين اللتين مرتا به في نصف قرن واحد ، هو القرن الذي نعيش فيه .

أجل — لا محل لليأس عند العقلاء من هذه الحال مادام العالم نفسه يتقدم تقدماً مستمراً ، ومادام العقل البشري ذاته أقل الأشياء في هذا الوجود للتطور والتكيف .

إنما اليأس من الذين لا يريدون أن يعملوا في رسم الصورة التي ينبغي

أن يكون عليها عالم اليوم أو الغد . وهؤلاء الذين لا يشغلون أذهانهم بهذه المسألة العالمية قوم كافرون بالعقل البشرى أولاً ، وبالخصارة الإنسانية ثانياً ، وبما تستطيع الصحافة والثقافة أن تقدماه من الخدمات الإنسانية جمعاء في نهاية الأمر .

وكما يمكن أن تتصور في سهولة ويسر كيف تستطيع أسرة الصحافة في البلد الواحد أن تفكر في أمورها ، وتحدد أهدافها ، وتسعى لإيجاد الملاممة بين هذه الأهداف وما تطمح إليه الأمة من آمال كبار ، في مجال العلم والفن وفي مجال الصحة والرغاء المادى . فكذلك يمكن أن تتصور في سهولة ويسر كيف تستطيع أسرة الصحافة العالمية كلها أن تقوم بهذا العمل شعوراً منها بأن الشعوب أنابتها عنها في شرح ما تؤمن به من الآراء والمذاهب والاتجاهات ، واعتبرتها العين التي تبصر بها ، والأذن التي تسمع بها ، والقلب الذي ينبض بآمالها وآلامها في وقت معاً .

وما دنا قد اتفقنا على أن صحفي اليوم غير صحفي الأمس ، وما دنا قد اتفقنا على أن المسؤوليات التي تلقى على صحفي اليوم مخالفة للمسؤوليات التي ألقيت على صحفي الأمس ، فإن وراء ذلك معنى في غاية الخطورة ، وهو أن هذا التغيير الذي طرأ على رسالة الصحافة في الوقت الحاضر لا بد وأن يصحبه تغيير في الوضع القانوني لرجل الصحافة .

فما هي الحقوق التي يتمتع بها مثل هذا الرجل ؟ وما هي الواجبات التي يقوم بها ؟ وما هي الحدود الذي يسمح فيها نشاطه الصحفي وهكذا ؟ من هنا ظهرت الحاجة إلى دستور داخلي للصحافة للأمة الواحدة من جهة ، ودستور عالمي للصحافة يشمل جميع الأمم من جهة ثانية .

فأما الدستور الأول فعلى اتحاد الصحفيين العام فى كل دولة أن يقوم بوضعه مراعيًا فى ذلك ظروف الإقليم الذى يعيش فيه ، ودرجة التطور الحضارى التى وصل إليها .

وأما الدستور الثانى - وهو الدستور العالمى - فن حق الهيئة المعروفة بهيئة الأمم المتحدة أن تفكر فى وضعه مستعينة فى ذلك بجهود الأفراد والشعوب التى تريد أن تقدم للهيئة مشروعات عظيمة من هذا القبيل .

\* \* \*

غير أن هناك طائفة من الحقائق التى لو فكر فيها صحفيو اليوم ، وجعلوها موضعاً لاعتبارهم واهتمامهم ، وقدروها التقدير الذى تستحقه منهم ومن شعوبهم ، لبادروا إلى القيام بهذا التعاون الذى يهدف إليه العالم من وراء ذلك .

ومن هذه الحقائق على سبيل المثال ما يلى :

أولاً : إن مسؤولية الحرب التى اكتوى بها العالم الحديث فى هذا القرن ، ومسؤولية الفقر الذى تعانى منه كثير من الشعوب التى تعيش فى هذا القرن ، ومسؤولية القلق الذى يشيع فى نفوس الناس فى وقتنا هذا ، ومسؤولية الخقد الموجود فى كثير من أمم هذا العالم . كل هذه المسؤوليات إنما تقع - كما قلنا ذلك مراراً - على عاتق الصحافة وخاصة إذا كانت هذه الصحافة خاضعة لرأس المال ، فرأس المال لاهم له فى الواقع إلا العبت بالقيم الإنسانية من حيث هى ، والعبت بالمثل الديمقراطية من حيث هى ، دون النظر فى ذلك إلى المتاعب الكبيرة التى تعانيها الشعوب والأفراد من جراء هذا العبت !

ثانياً : إن الحروب الاستعمارية والاستعمار ذاته لا يحل مشكلة من

المشكلات الاقتصادية ، ولا يفيد كتلة من الكتل الشعبية الحقيقية في الدول الاستعمارية . بل تزيد المشكلة تعقيداً بما تتطلبه من نفقات باهظة وتصحيات جسيمة للحصول على المستعمرات والمحافظة عليها أو لاستردادها إلى آخر هذه الحلقة المفرغة من الحروب الإقليمية والعالمية التي لا تنتهى ،<sup>(١)</sup>

ثالثاً : أن القيم الإنسانية هي الأخرى قد تعرضت لكثير من العبث . والصحافة هي المسؤولة عن أن ترد لهذه القيم الإنسانية ما كان لها من اعتبار في الماضي .

فقد أصبح الناس — بتأثير الصحافة المفرضة — يزنون الأفراد بما يملكون من ثروة ومال ، ولا يزنونهم بما يملكون من مواهب تجعلهم أقدر من سواهم على خدمة أنفسهم وخدمة المجتمع الذي يعيشون فيه .

وقد أصبح الناس — بتأثير الصحافة المفرضة — ينظرون بعين الاعتبار إلى المهرجين ، والدجالين الناجحين في مهنة الدجل على أنهم خليقون بالاحترام ، وأصبحوا يقدمونهم على كثيرين من العاملين في صمت ، والقائمين بواجبهم في أمانة ، والقابضين بأيديهم على موازين الحياة العلمية والأدبية والفنية والاقتصادية ممن لا يحسنون الإعلان عن أنفسهم أو الترويج لبضائعهم ولا يشعرون بالحاجة إلى شيء من ذلك .

وفي مقدور الصحافة أن تعيد لهذه القيم الأخلاقية اعتبارها الأول ، وأن تسوق الناس من جديد إلى احترام العالم لعلمه ، والفاضل لفضله ، والمخلص لإخلاصه ، والمنتج لإنتاجه ، والصرى من الناس لصراحته وشهامته ، والبناء من الأفكار بدلاً من الهدام منها وهكذا .

---

(١) مختار التهامي : مبروع دستور دول الصحافة مستقي من واقع المجتمع الدولي الحديث — مخطوط بمجموعة القاهرة

رابعاً : أن هناك حداً أدنى لمطالب الشعوب في وقتنا هذا ينبغي أن يتفق الصحفيون عليه فيما بينهم . وأن هذا الحد الأدنى لمطالب الشعوب لا يتأتى إلا بتضافر الحكومات كلها والشعوب كلها على تحقيق الآمال التي لا يصح أن تكون موضع نزاع أو مساومات بين الأمم . ومن هذه الآمال — على وجه المثال — إعلان الأمم المتحدة حل جميع التكتلات العسكرية والاقتصادية بجميع أشكالها المختلفة . وتقديم المساعدات المالية لجميع الأمم المتخلفة دون أن تكون هذه المساعدات مشروطة بشرط يلحق بأذى ضرر باستقلال هذه الأمم أو يضعف من شخصيتها . ثم من هذه الآمال العالمية كذلك بذل أقصى الجهود للتغلب على مشكلة الفقر ، ومشكلة المرض ، ومشكلة الجبل ، وتضافر الحكومات والشعوب في عالم اليوم على توجيه نفقات السلاح وجهة أخرى لخدمة الأغراض السابقة .

ثم من أعظم هذه الآمال العالمية كذلك الإجماع على محاربة الآراء الهدامة في هذا العالم . ومنها الرأى القائل بالتفرقة العنصرية ، والرأى القائل بتدخل الأمم القوية في شؤون الأمم المستضعفة ، والرأى القائل بأن الأمم المتحدة لا يمكن أن تنجح في أداء رسالتها . ونحن نعرف أن هذه الهيئة في الواقع ثمرة التفكير البشرى منذ سنوات عدة . وإنما تعتبر المنبر العالمى الحر الذى تستطيع الأمم كلها أن تفصح عن فوqe عن إرادتها وعن كل ما تمس به من آلام وآمال . وليس شك أن فى إسكات هذا الصوت . أو فى هدم هذا المنبر رجوعاً بالبشرية القهقرى ، وأن فيه تمسكيناً للقوى من الضعيف ، وأن فيه إلغاء لما يسمى بالرأى العالمى العام ، وهو الرأى الذى أصبحت الدول الكبرى فضلاً عن الصغرى تحسب له اليوم ألف حساب .

هذه الحقائق وأمنائها متى تمثلها الصحافة العالمية الراقية رأت لزماً عليها أن تفكر في وضع دستور عالمي يأخذ به الصحفيون أنفسهم في أنحاء العالم المتمدن ، بحيث ويعاقب الصحفي الذي يخرج على هذا الدستور ، لأنه يعتبر غائياً لأسرة الصحافة العالمية .

على هذا النحو فكرت هيئة الأمم المتحدة حين وضعت لنفسها ميثاقاً يسمى « ميثاق حرية الإعلام » . وعلى هذا النحو فكر قسم الصحافة بجامعة القاهرة حين أشرف على رسالة من رسائل الدكتوراه - سبقت الإشارة إليها - وموضوعها « مشروع دستور دولي للصحافة مستقى من تحديد مهمة الصحافة في المجتمع الدولي الحديث » .

من أجل ذلك وجدت من الخير أن أختتم كتابي هذا بفصل أنشر فيه صورة المشروع الذي أشرف عليه قسم الصحافة وهو ينظر إلى هذا العمل على أنه مشاركة من جانبه في هذه المثالية الصحفية التي ينادى بها ، ويرى أنه لا يستحق نعمة الوجود إلا من أجلها .

وإننا ندعو أسرة الصحافة العالمية إلى المبادرة بوضع دستور من هذا الطراز يتعلمه الطلبة في معاهد الصحافة على اختلافها ، ويحفظه المحترفون للصحافة في مختلف صورها وأشكالها ، كما يستوعبه المشتغلون بالقانون في كل أمة من الأمم .

ولانه ليس في هذه المناسبة أن أشير إلى المجهود الذى بذله قسم الصحافة بجامعة القاهرة من أجل هذه الغاية . فبذ سنوات قليلة تقدم أحد الخريجين (١) برسالة عنوانها كالآتى :

«مشروع دستور دولى للصحافة مستقى من واقع المجتمع الدولى الحديث»  
ونال هذا الخريج برسالته هذه درجة الدكتوراه فى الآداب من قسم الصحافة . ونظر القسم إلى هذا المجهود العلى على أنه مشاركة جامعية فى ميدان التشريع الدولى للصحافة على ضوء الدراسة العلمية للمجتمع الدولى الحديث .

وكم كنا نود أن نضمن اكتاب صورة لهذا المشروع . ولكننا نحيل القارئ إلى المخطوط الخاص بهذه الرسالة فى مكتبة جامعة القاهرة . وسيرى أن هذا المشروع يتفق فى روحه والقرارات الخاصة بهيئة الأمم . ومنها القرار الخاص بإنشاء وكالة أنباء دولية تابعة للأمم المتحدة . وقد سبق لنا فى بعض كتبنا أن نادينا بهذا رأى . ثم من هذه القرارات قرار خاص باعتماد الأموال اللازمة لسد الدول الصغيرة والشعوب التى تستكمل بعد استقلالها بالمعونة المادية والفنية اللازمة لإنشاء دور الإعلام الصحفى أو استكمالها حتى تقوم بمهامها الديمقراطية فى خدمة شعوب هذه المناطق ، والتميز عن آرائها ورغباتها ، ووصلها برباط وثيق بسائر شعوب العالم وبالأسرة الإنسانية .

---

(١) هذا الخريج هو الدكتور مختار التهامي وقد نوقشت رسالته فى فبراير سنة ١٩٥٨

## خاتمة

---

كنت أرجو أن أتمكن قبل نهاية هذا العام الجامعي من أن أفرغ من نشر هذا الكتاب لعلمي بأن هناك اتجاهات جديدة في الرأي العام ترى إلى إحداث انقلاب في عالم الصحافة العربية .

والذي لا شك فيه أن الجامعة جزء من الوطن العربي يحس بإحساسه ويفكر بوحى من ضميره . ولولا ذلك لانقطعت الصلة بين الجامعة والمجتمع .

من أجل هذا بادرت قبل صدور التنظيمات الجديدة للصحافة بدفع هذا الكتاب إلى المطبعة . وكنت آمل أن ينشر على الناس قبل صدور هذه التنظيمات وقبل اجتماع المؤتمر العام للاتحاد القومى ، ولكنى لم أستطع تحقيق ذلك لأسباب خارجة عن إرادتى .

والآن وقد خرج هذا الكتاب إلى الوجود فى الوقت الذى رأيت الجمهور فيه مشغولا بقضية الصحافة أشعر بسعادة عظيمة لا شئ إلا لأن جامعة القاهرة استطاعت أن تثبت وجودها . وتحى شرفها ، وتقوم بواجبها نحو الوطن العربى فى فترة من أعز فترات تاريخه وأجدها ، هى هذه الفترة التى تقترب بالثورة على كل شئ . والرغبة فى إصلاح كل شئ ، والاهتمام بوسيلة التوجيه الفكرى فى العصر الحديث وهى وسيلة الصحف ،



إننا نريد أن يعلم الناس هنا وفي جميع أجزاء العالم المتحضر إن الجامعة لا تنام عن الإصلاح ولا تدع فرصة من فرص النهوض الصحيح بالبلاد دون أن تكون فاعلة ومنفصلة مؤثرة ومتأثرة .

على أننا مع هذا وذاك لن ندّخر وسعاً في الكتابة في هذا الموضوع الجليل الذي هو موضوع « إيديولوجية الصحافة » ، كلما سنحت فرصة لذلك أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك حتى نبرهن للعالم أجمع أن جامعة القاهرة مسيرة نهضة الشعب العربي ودارسة في الوقت نفسه لجميع مظاهر التقدم والرقى في الدول الكبرى .

واقفه أسأل أن يوفق الجمهورية العربية المتحدة في نهضتها وأن يكتب لها النصر المبين في جميع ميادين العلم والأدب والفن جميعاً إنه سميع مجيب .

عبدالمطيف حمزة

للتؤلف ثلاثون كتاباً في مجال البحث الأدبي والبحث الصحفي وهذه :

## قائمة الكتب والأبحاث الصحفية وحدها

أولاً - الكتب المنشورة : سنة

- ١ - أدب المقالة الصحفية في مصر الجزء الأول . . . . . ١٩٥٠
- ٢ - . . . . . الثاني . . . . . ١٩٥٠
- ٣ - . . . . . الثالث . . . . . ١٩٥١
- ٤ - . . . . . الرابع . . . . . ١٩٥١
- ٥ - . . . . . الخامس . . . . . ١٩٥٢
- ٦ - . . . . . السادس . . . . . ١٩٥٤
- ٧ - . . . . . السابع . . . . . ١٩٥٩
- ٨ - الصحافة والأدب في مصر . . . . . ١٩٥٥
- ٩ - المدخل في فن التحرير الصحفي ( الطبعة الأولى ) . . . . . ١٩٥٦
- ١٠ - مستقبل الصحافة في مصر . . . . . ١٩٥٧
- ١١ - الصحافة المصرية في مائة عام - من سلسلة الكتب الثقافية . . . ١٩٦٠
- ١٢ - أزمة الضمير الصحفي . . . . . ١٩٦٠

ثانياً - البحوث الصحفية التي نشرتها هيئات علمية :

- ١ - اجراء فكرية وسياسية عاش فيها الأدب الحديث والصحافة المصرية  
( مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة - ديسمبر ١٩٥٤ )
- ٢ - العقدة الشركسية عند مدرسة الشيخ محمد عبده وأثرها في صحافة  
هذه المدرسة ( مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة مايو ١٩٥٦ )

- ٣ - مستقبل التأهيل الصحفي في مصر ( منشورات قسم الصحافة جامعة القاهرة رقم ١ ، سنة ١٩٥٧ )
- ٤ - نشر الوعي الصحفي بالمدرسة ( منشورات قسم الصحافة جامعة القاهرة رقم ٢ ، سنة ١٩٥٨ )
- ٥ - الطور الصحافي من أطوار الحركة الوطنية في مصر ( مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة - ديسمبر سنة ١٩٦٠ ) .

وتطلب جميعها من دار الفكر العربي  
١١ شارع طلعت حرب بالقاهرة

إتقى بحمد الله تعالى



## محتويات الكتاب

صفحة

مقدمة . . . . . ٣

### الصحافة صناعة وتجارة ورسالة

الفصل الأول : ما معنى المؤسسة الصحفية ؟ . . . . . ١٠

د الثاني : الصحافة صناعة . . . . . ١٥

د الثالث : د تجارة . . . . . ١٩

د الرابع : د رسالة . . . . . ٢٤

### المشكلة الأولى : حرية الصحافة

الفصل الخامس : حرية الصحافة . . . . . ٣٤

د السادس : تعريف جديد لحرية الصحافة . . . . . ٤٠

د السابع : الصحافة في المجتمع الديمقراطي . . . . . ٤٦

### المشكلة الثانية : الرقابة على الصحف

الفصل الثامن : الصحافة ورقابة الرأي العام . . . . . ٥٢

د التاسع : د والرقابة . . . . . ٥٧

### المشكلة الثالثة : الإعلان في الصحف

الفصل العاشر : الصحافة والإعلان . . . . . ٦٦

### المشكلة الرابعة : الصحافة والاحتكار

الفصل الحادي عشر : الصحافة المنافسة . . . . . ٧٨

د الثاني عشر : التكتلات الصحفية . . . . . ٨٤

صفحة

الفصل الثالث عشر : الصحافة والاحتكار ٨٩ . . . .

المشكلة الخامسة : الصحافة والاثارة

الفصل الرابع عشر : صحافة الخبر وصحافة المقال ١٠٢ . . . .

د الخامس عشر : الصحافة الصغراء ١١٥ . . . .

المشكلة السادسة : الصحافة والتعصب

الفصل السادس عشر : الصحافة والحزبية ١٢٦ . . . .

د السابع عشر : د والتعصب الديني ١٣٦ . . . .

المشكلة السابعة : التأهيل المهني

الفصل الثامن عشر : معاهد الصحافة بمقوم من مقومات الصحافة ١٤٦

المشكلة الثامنة : آداب مهنة الصحافة

الفصل التاسع عشر : آداب مهنة الصحافة ١٥٨ . . . .

د العشرون : الاتحاد القوي وميثاق الشرف الصحفي ١٩٣ .

المشكلة التاسعة : تنظيم الصحافة

الفصل الحادي والعشرون : تنظيم الصحافة في الدول الأجنبية ٢٠٦ . . . .

د الثاني والعشرون : د في الجمهورية العربية المتحدة ٢١٨

د الثالث والعشرون : مجلس أعلى للصحافة ٢٣٣ . . . .

خاتمة ٢٤٦ . . . . .

( يعتذر المؤلف عن الأخطاء المطبعية التي لا تخفى على فطنة القارئ ) .



## مسائل

تتلك مشكلات الصحافة الحديثة أفعال الثغرات  
 في التفكير عند وضع القوانين الملحق  
 من أجل ذلك يلزم المؤلف أن يعدد كفاية هذا  
 ويوضح فيه من حيث تسع مشكلات منها مشكلة حرية  
 الصحافة، ومشكلة الإعلان، ومشكلة الإدارة، ومشكلة  
 الاحتكار، ورأس المال، ومشكلة الصف، ومشكلة آداب  
 النشر، ومشكلة التعليم في مهنة الإخراج  
 وهو محمد علي شامس كلف من زاوية عالية وعرضت  
 لهذه المشكلات الصعبة الحية.